بيروت وسكانها الخريطة الأمنية

الإفتتاحية

منى فواز، منى حرب، أحمد غربية

دعونا نبدأ بالردّ على ما قد يكون الاستجابة الفطرية الأولى لدى قراءة عنوان هذه المطبوعة. لا يقصد من هذا العمل تقديم تفصيل للأجهزة الفعلية الموكلة مهمة حفظ الأمن في بيروت، فليس هدفنا الإشارة الى مواقع هذا النظام أو تفصيلاته على أرض الواقع، ولسنا نمتلك تلك المعلومات في الأساس، ولا غايتنا التهجم على فريق سياسي أو آخر. في الواقع، هذا العمل هو بمثابة رد فعل لمجموعة من سكان بيروت ممن تأثرت ممارساتهم اليومية داخل المدينة – ولا سيما في مناطق المدينة الإدارية حيث تتركز هذه الدراسة بمعظمها – بشكل كبير بالحضور المتنامي للآليات الأمنية. ومن الممكن القول أن هذه المطبوعة هي دعوة للتفكير المشترك في الطرق التي غيّر بها «الأمن» الممارسات اليومية في بيروت، والتساؤل عن التسويات التي نقوم بها مقابل قبولنا بهذا الأمن كضرورة حياتية يومية.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة مساراً متسارعاً من العسكرة وتجزئة الحيّز العام في لبنان عامّة، وفي بيروت الكبرى خاصّة، الى حدّ لم يعرفه لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية في العام ١٩٩٠.

وأنّت سلسلة عمليات الاغتيال ومحاولات الاغتيال التي وقعت منذ العام ٢٠٠٥، إلى تشريع تدريجي لعملية «خصخصة» المنظومة الأمنية الرسمية في المدينة بذريعة حماية عدد من السياسيين و /أو المؤسسات السياسية من «جمهور العوام» المُجرَّم. وتفاقمت هذه المسارات بسبب تنامي الاستقطاب الناتج عن الانقسامات الاجتماعية–الطائفية التي تحولت إلى حروب شوارع في عدد من أحياء بيروت بدءاً من العام ٢٠٠٨، ما أدى إلى انتشار أوسع لأجهزة الجيش وقوى الأمن في العديد من المواقع التي باتت تعتبر بمثابة حدود فاصلة تستوجب تدابير خاصة لمنع الشغب. هكذا، باتت الحواجز المؤقتة، والطرق المقطوعة، ولافتات «منع الوقوف»، والكاميرات الأمنية، والمطبّات، وأكياس الرمل، والدبابات ظاهرة بوضوح في المشهد الجغرافي للمدينة، بحيث يفرض على كل من يقطن المدينة اجتيازها يوميا. كذلك بات تفتيش الحقائب، والكاشفات الإلكترونية، وتفحص السيارات وغيرها من الإجراءات الأمنية، تدابير أساسية في المصارف والمتاجر والمراكز التجارية الكبرى. تتمة ص. ٦

قائمة المحتويات

مدينة ــــــــــــــــــــــــــــ ٣

مقاربة النظم الأمنية في مدينة بيروت

خريطة أ – الآليات الأمنية المرئية في مدينة بيروت الإدارية

خريطة ب – التقسيم العام/ الخاص في الآليات الأمنية

خريطة ج – منع الشغب ومكافحة الجريمة

في فائدة وضع الخرائط

تتمة الإفتتاحية

في إشكالية تزاوج الأمن و التنمية

الأمن في علب الليل

أحياء ــــــــــــــــــــــــــــ ١١

الأمن على مستوى الأحياء والمناطق

«الضاحية» و منظومة حزب الله الأمنية

الرابية: تجريم الأغنياء في عقر دارهم

خريطة د – الرابية

هناك شيء ما يتعقّبني

داخل شارع الحمرا وحوله: معايشة واختبار المنظومات الأمنية

قريطم: من منطقة سكنية إلى مركز سياسي

خريطة ه – قريطم

المواجهة السياسية في منطقة وسط بيروت

خريطة و – قلب وسط بيروت

الطريق الجديدة «كرقعة سياسية»

الطريق الجديدة كلعبة بناء وإدارة افتراضية

حواجز ــــــــــــــــــــــــــــ ١٦

ما وراء المسائل الأمنية الضيقة: الدخل والطبقة والطائفة والجندر ومحدِّدات أخرى للهوية

خريطة ز – التقسيمات وفق الدخل في بيروت

الخريطة ح – المعالم الطائفية في بيروت

المربّع الأول

«فان» رقم أربعة من حي السلم إلى الحمراء

التصميم الغرافيكي في المجتمع

العَيش في المدينة الأمنية: بحوث طالبية

مواقع/ أشخاص ــــــــــــــــــــــــــــ ٢٢

المسارات والممارسات الحالية في المدينة/للمدينة: اختبار «الأمن» على صعيد الأفراد

خريطة ط–الى ص – اختلاف طرق اختبار الأمن باختلاف الأفراد

بين الأمن و الأمان ...و تكنولوجيا السلطة

الأمن الملتبس

بلد ــــــــــــــــــــــــــــ ٣٠

مخيمات اللاجئين الفلسطنيين: مخيم نهر البارد

خريطة ق – مخيمات اللاجئين الفلسطنيين

صامدون:

العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام ٢٠٠٦

«هنا منطقة سكنية» تعليق على انتشار الإجراءات الأمنية باستخدام لغة اللافتات الرسمية / مداخلة طالبية. (تتمة ص ١٩)

حامد سنّو، مصمم غرافكي وفنان مقيم في بيروت. تخرّج من الجامعة الأميركية في بيروت في العام ٢٠١٠.

مقاربة النظم الأمنية في مدينة بيروت

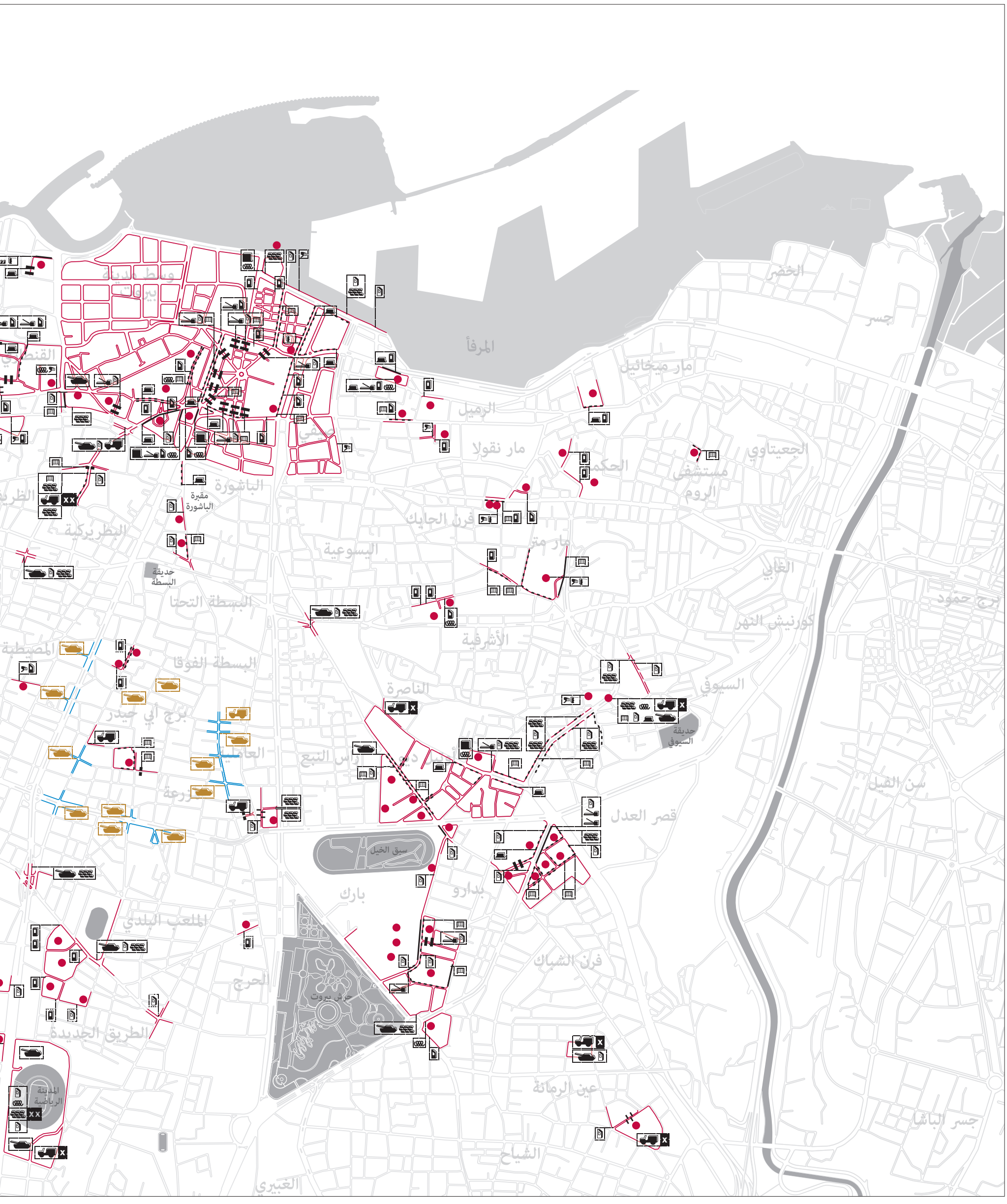

خريطة أ - الآليات الأمنية المرئية في مدينة بيروت الادارية

مسح أُجري بين شباط/فبراير وتموز/يوليو ٢٠٠٩ - وخلال آب/أغسطس ٢٠١٠

تسلّـط الخريطـة «أ» الضوء على أوجـه الانتشار الأمنـي المكشوفـة بشـكل صـارخ ضمـن بيروت الإدارية. وتجـدر الإشارة الى أن هـذا المسح ليس مفصّـلا ولا محدّثـا، نتيجـة التغيرات التـي تطرأ باستمـرار علـى المنظومة الأمنية، وهـو يهدف الى تأمين فهم للتنظيم الأمني أكثر مما يطمح الى تقديم تمثيل دقيق للانتشار الأمني.

تحـدد الخريطـة «أ» الشـوارع التي تنتشـر فيها الإجراءات الأمنية العاملة على نحو ظاهر، مشيرة إلى مختلف العناصر المادية المستخدمة. تظهر الخريطة الشبكات الأمنية واسعة الانتشار كبرامج معقدة يتم تنسيقها بين القوات الأمنية التابعة للجيش والشرطة وشركات الأمن الخاص. وهي تعتمد بشدّة في عملها على مجموعة من العناصر المادية واسعة الانفلاش، وهي تشمل الدبابات والعوائق الإسمنتية وأكياس الرمل والأسلاك الشائكة. كما تعيّن الخريطة مواقع أشكال تقييد الدخول المتعددة، من اجراءات «منع الوقـوف» إلى نقـاط التفتيش الثابتـة التـي تعيد باستمرار تحديد الحيّز العام في المدينة.

يظهـر التحليل الأولي أن هنـاك نمطان من المحاور الأمنية: ١) أنظمة متقنة تنتشر عبر مناطق وأحياء واضحـة التحديد، تهدف في العـادة الى حماية عدد مـن المواقـع المعيّنة بدقـة، ثـم ٢) أنظمـة انتشار أقلّ كثافة. وفي العـادة، يفرض النمط الثاني إمّا في مواقع تجارية أو سكنية معزولة معدّة لخدمة الطبقة الميسورة ويتولاها الأمن الخاص، أو في نقاط تقاطع استراتيجية حول المدينة حيث غالبا ما يشاهَد وجود الجيش.

وبهدف تسليط الضوء على الطابع المؤقت للآليات الأمنية، قمنا بتحديث الخريطة حول منطقة برج أبي حيدر في آب / أغسطس ٢٠١٠ على اثر اندلاع موجة عنف بـين الطائفتين المسلمتـين في الحي. ويكشف انتشار الدبابـات العسكرية في الحي بوضوح، عن درجة اللا استقرار التي يمكن لمثل هذه الأحداث أن تتسبب بها في المدينة.

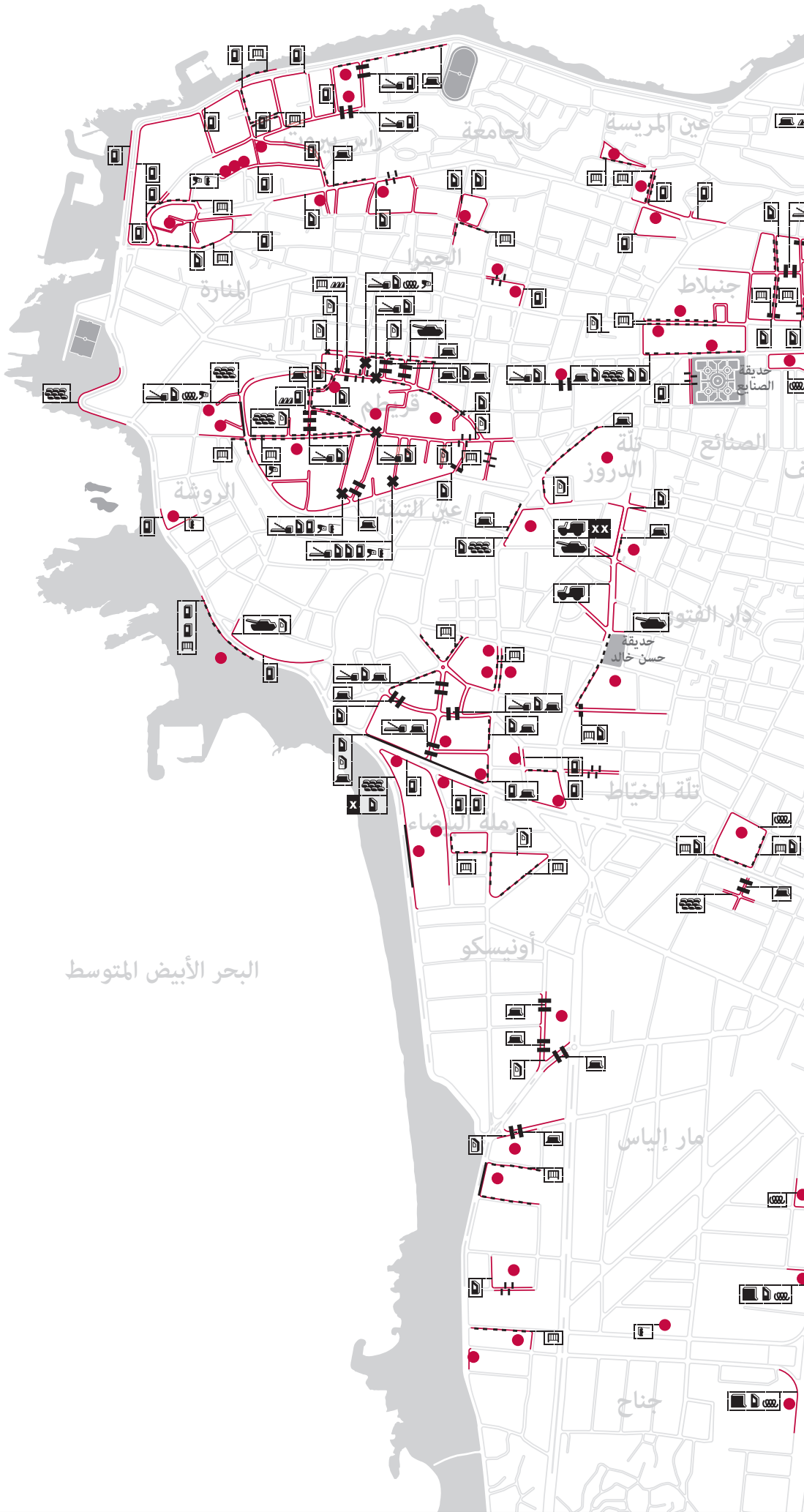

- دبابة
- آلية عسكرية
- عائق قابل للرفع
- جدار محصّن
- أكياس رمل
- عوائق ثقيلة
- عناصر غير ثابتة
- أسلاك شائكة
- حصيرة مسامير
- كاشف معدني x أكثر من ٣
- كاميرا مراقبة xx أكثر من ٧
- حجيرة لعناصر قوى الأمن
- حجيرة لعناصر الجيش
- حجيرة لعناصر الأمن الخاص
- منطقة أمنية
- شارع أمني
- نقطة تفتيش
- ممنوع الوقوف
- حركة سير معتدلة
- نقطة تفتيش لمنطقة مغلقة
- شارع محظور
- شارع مُضيَّق
- ممر طريق مشغول
- ما بعد أحداث برج أبي حيدر

تقترح الخريطتان المُضمَّنتان في هذه الصفحة إعادة ترميز ايضاحية للمواد المدرجة في الخريطة «أ» التي تسلط الضوء على الانتشار الأمني في بيروت الإدارية

الخريطة ب - التقسيم الرسمي / الخاص في الآليات الأمنية

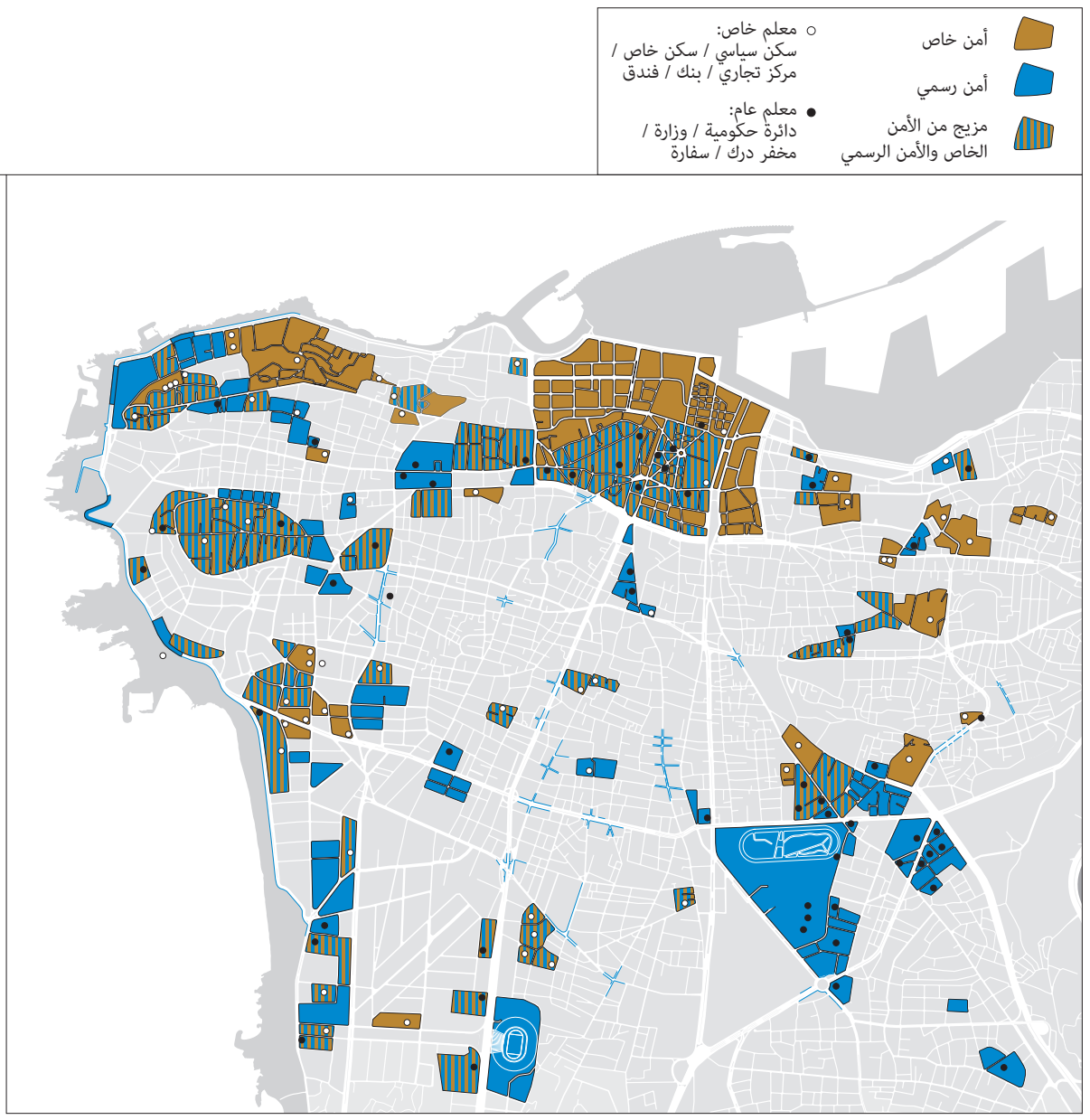

تشدّد هذه الخريطة على وجود نوعين من المنظومات الأمنيـة، احدهما رسمـي والآخر خاص. وتضمّ المنظومـة العامـة كل أولئـك الفاعلـين المرتبطـين بالوكالات الوطنية التابعة للدولة، وبالتالي، تشمل قوى الأمن على اختلافهـا والجيش اللبناني الذي ينشـط بخاصّـة – وليس حصـراً– في عمليـات مكافحة وضبط الشغـب. أما المنظومات الخاصة، فتضم مجموعة من الشركات الأمنية الخاصة التي يستخدمها السياسيون والشركات الخاصة (مراكز تجارية، محـال فرديـة، مصارف، الـخ) والمرافق السكنية الفخمـة، بما فيها الحراس الشخصيين المسلحين الذين يوظفهم السياسيون بطريقة مباشرة كي يضمنوا أمنهم الخاص.

وتشير الخريطـة «ج» إلى فصل واضح بين هاتين المنظومتين، مع تركّـز المنظومات الأمنية الرسمية على امتداد خطوط منع الشغب وحول مناطق محددة يقطنهـا سياسيون. كما تُظهِر التقاطع الوثيق بين المنظومتـين في موقعَـين يرتبطـان بقـوة بالمراكـز السياسية الرئيسة للحكومة: منطقة وسط بيروت وقريطم. (راجع الخرائط «و»، «هـ»، في الصفحتَين ١٢–١٣ للاطلاع على وصف مفصل لهذا التقاطع). لكن الخريطـة تحجب حقيقة أن الحـدود الفاصلة بين الرسمي / الخاص تكون دائماً أقل وضوحاً مما تظهر عليه. فمن المعتاد مثلاً بالنسبة للشخصيات السياسيـة، اختيـار أفـراد الطاقـم المـوكل أمنهم السياسي (الرسمي) من بـين مؤيديهم الخاصين في صفوف قوى الأمن والجيش.

الخريطة ج - منع الشغب ومكافحة الجريمة

تقدّم الخريطة «ج» ايضاحا مماثلا للترميز بهدف تسليط الضوء على مركز وجود نوعَين مختلفين من التهديدات الأمنية: الجريمة الفردية (سواء أتت على شكل اعتداء على شخصية سياسية، أو جرائم أقل خطورة، سرقة، الخ) مقابل حالات التوتر الطائفية (ضبط الشغب).

ومن المثير للاهتمام، قراءة الخريطة على خلفية الخط الأخضر التاريخي في المدينة، أي خط التماس الذي قسم بيروت خلال الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥–١٩٩٠) إلى مناطق مسلمة وأخرى مسيحية (راجع الخرائط «ح» ص١٧). في الواقع، تُظهر الخريطة كيف تستمر خطوط التماس القديمة في تمثيل «نقاط ساخنة» في بعض قطاعات المدينـة، فيما ظهـرت انقسامات إضافيـة، لا سيما تلك التي تفصـل بين مناطق عدة تقطنها الطبقة العاملة الشيعية (مسلمة) من جهة، والسنّية (مسلمة) من جهة أخرى. وتجدر الإشارة الى أن عملية المسح المحدودة التي قمنا بها لا تسمح لنا باحتساب تأثير عنصر الزمن في مثل هذه الخريطة التي تتغير إلى حد كبير في أوقات «الأزمات» مثل الانتخابات والتعيينات السياسية و / أو حوادث أخرى، بحيث تبلغ دائرة تأثير إجراءات ضبط الشغب مقياسا جديدا نتيجة اتساع الانتشار العسكري والدبابات الاضافية.

هذا أيضا مـا حاولنا ابرازه في الخريطـة الإدارية الرئيسة، من خلال اضافة الآليات الأمنية التي تم نشرها على اثر أحداث صيف ٢٠١٠ في منطقة برج أبي حيدر (راجع الخرايطة «أ» ص٢–٣).

وينك؟

جنى طرابلسي، مصممة تخطيطية ورسامة، تُدرّس في الجامعة الأميركية في بيروت وترسم للصحف (الأخبار والسفير) ولكتب الأطفال (هي، هما، هن، الخياط الصغير ٢٠٠٩، كل يا طير، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٢٠١٠) كما ترسم الكاريكاتور (مجلة السمندل).

مازن كرباج، فنان يقيم ويعمل في بيروت، وتتركز أبرز أعماله على الشرائط المصورة والرسم والموسيقى. نشرت له عشرة كتب والعديد من القصص القصيرة والرسومات، وهو عضو ناشط في جمعية MILL، وأحد مؤسسي مهرجان الارتجال اللبناني.

في فائدة وضع الخرائط

أحمد غربية

تحجب الخرائط حقائق معينة لتُظهر في المقابل مجموعة من الترابطات التي تبقى لولا هذه الخرائط، غير مرئية في التجربة المعاشة للأماكن التي نشغلها. بهذا المعنى، تخدم الخرائط أهدافاً في منتهى الدقة، ويصبح ما تخفيه عنصرا أساسياً في توضيح ما تظهره. وتكوّن هذه الانتقائية مصلحة الخريطة العامة، وكذلك موضوعها، وهدفها، وفي النهاية انحيازها الذي لا مناص منه.

في حال رسم خريطة للإجراءات الأمنية، والتجارب الناتجة عنها، في مدينة تشهد تزايداً متواصلاً في آليات السيطرة والمراقبة التي في آن معاً يتم فرضها على المشهد المدني وتطبيعها على مستوى الممارسة، لا يمكن أن ينصبّ اهتمام الخريطة فقط على ما تتم حمايته، بل لا بد لها من وصف طرق تحصين هذه المواقع أمنياً، والتفكير في الأسباب التي تدفع إلى اتخاذ مثل هذه الإجراءات. اما هذا، واما يبقى تمثيل الواقع محصوراً باظهار معطيات قد تكون أبلغ تعبيراً عندما تُختبر منها عندما تُقرأ.

بهذا المعنى، يصبح خيار عرض الملاحظات المسجلة (المعطيات المجمعة) ضمن مجموعتين متمايزتين من الرموز مهماً للغاية. في الخريطة «أ»، وهي أكثر خرائط هذا الملف شمولاً، يتم تحليل طرق ضبط المدينة من خلال (١) قراءة نوعية للقيود المفروضة التي تبدأ باظهار مناطق الإجراءات المشددة في المدينة، ثم (٢) جدولة العناصر، ما يشكّل نوعا من جردة توثّق نوع العناصر المادية التي تجعل التنظيم ممكناً وقابلاً للاستمرار في آن معاً.

وفيما لا تنفصل مجموعتا المعلومات إحداهما عن الأخرى على أرض الواقع، فان فصلهما على الخريطة يسمح بإجراء تحليل للطبيعة المحسوبة للإجراءات الأمنية، كما يعبّر عن أهداف متعددة تغذي حال الحماية المشددة هذه. هذه هي القرارات التي تميّز الخريطة عن الأرض (الواقع الذي ندركه)، وهي كذلك نفسها التي تمكّن الخريطة من التعبير عن الأرض وتمثيل الواقع الذي نحاول عرضه. ففيما يبرر معظم مستخدمي المدينة والقائمين على حمايتها على حد سواء، وجود الحراس والدبابات والحواجز على الطرقات وكل العناصر الأخرى على اعتبار أنها إجراءات حماية ضرورية رداً على أحداث سياسية معينة، تعرض الخريطة جوانب إضافية للغطاء الأمني مثل تحالف الدولة / رأس المال، مظهّرة الى العلن خطوط فصل كامنة، لتطرح في النهاية سؤالاً حول الطبيعة «الحكومية» للمدينة الأمنية. وعندما تدعم هذه الخريطة بالخريطتين الأخريين («ب» و«ج») اللتين تصفان الاختلاف بين حماية الموقع / ضبط الشغب والمظاهر الأمنية العامة / الخاصة، تغدو المساهمة القيمة للخريطة أكثر بروزاً. فهذه الخرائط تهمل التفاصيل لصالح ابراز الملاحظات التحليلية، ما يشكّل إثباتاً آخر على أهمية ما يغيب من الأرض عن الخريطة.

وفي الوقت نفسه، تفرض هذه الانتقائية في الخريطة نوعا من القيود. ولعل أخطر الملاحظات التي سُجّلت في المراحل الأولى لعملية المراقبة ورسم الخرائط لهذا الملف، تمثلت بغياب المستخدم اليومي عن تجسيدات الواقع التي تم الخلوص اليها. لسوء الحظ، لا يشكل العنصر البشري معطى تقليدياً ضمن المعطيات المدخلة في الخرائط، وغالباً ما يثبت أن التجارب، تنطبع بالطابع الفردي وتتباين بشكل مفرط لا يتناسب مع أساليب التعميم التي تعتمدها الخرائط كي يكون عملها ممكناً.

لقد شكّل ذلك قلقاً حقيقياً. فالخريطة العامة حملت رسالة غير معلنة تفترض أن تجارب مستخدمي المدينة موحّدة، وأن ليس لتموضعهم دور فعال في طريقة تعاملهم مع الإجراءات الأمنية التي يخضعون لها. في الواقع، هذه الأنواع من الإفتراضات هي نموذجية في ممارسات رسم الخرائط التي تطورت تاريخياً كأدوات نفوذ ثقافية، تدّعي وتشرّع حقائق ذات تبعات جدية للغاية. يقدم ج. ب. هارلي الخرائط العسكرية مثالاً على أنظمة إشارات تحولت، مع تطور تقنيات الحرب، من تكتيكات محاصرة إلى استراتيجيات متحركة، ويشرح قائلاً أنها أنشأت مساحة «فارغة» واكتسبت مظهراً «صامتاً» سهّل عملية القيادة وخفف من بعدها الأخلاقي.

في مرحلة معينة، بدت الحاجة واضحة وضرورية لمقاربة بديلة لهذه المقاربة الشائعة المحكومة بالنفوذ والقائمة على تجريد الأراضي من الصفة البشرية، بهدف رسم صورة قيّمة عن عملية العسكرة الجارية في بيروت، ونقل الهموم الحقيقية التي دفعت إلى إجراء هذا التحقيق في الأساس. وقد شكّل رسم خرائط لمسارات الناس (من الخريطة «ط» الى «ص») آلية يمكن من خلالها رواية القصص وتوفير قراءة للشبكات الأمنية تكون مبنية لا على عناصر الانتشار المادية والبرامج الأمنية المعروضة في الخرائط السابقة فحسب، بل على «حال التهديد» التي يمثلها كل مستخدم فردي كذلك.

وتواجه الخريطة، لا سيما الخريطة الجغرافية، قيدا آخر يتمثل في همها العميق الجذور المتمحور حول «أخلاقيات الدقة». ويمكن اعتبار هذا الهم نتيجة للخرافة العلموية التي تؤدي الى الانشغال بتأمين الموضوعية وعدم الانحياز، ما ينتج عنه اغفال البعد الاجتماعي واهماله. في الواقع، لم تكن الدقة يوماً هي المسألة الرئيسة، بل القشرة لا أكثر. وفيما يقوم وود (١٩٩٢) بتحليل الأجندات المتضمّنة في ممارسات رسم الخرائط، يشدد على أن: «الدقة ليست هي المسألة المعنية، بل الدقة بالنسبة إلى ماذا؟»

لقد شكل هذا العمل فرصة رائعة للاطلاع على بحوث تناولت موضوع الأمن في بيروت بالتوازي مع هذا التحقيق، انما خلصت الى نتائج مختلفة مثيرة للاهتمام. وتستند بعض النماذج في الدراسة التي أجراها جورج صيداوي (ص١٠-١١) إلى معطيات مجمعة عبر التجربة فقط (المشي، القيادة، استخدام الهاتف...)، فيما تضحّي نماذج أخرى بالخلفية الجغرافية لصالح بناء جداول بامكانها أن تقيّم عددياً مستويات الأمن كاستجابة لطبيعة ما تتم حمايته، والتهديدات التي تُحدّد في خضم هذه العملية.

واذ يعتمد هذا العمل على معلومات مستقاة من وجهة نظر واحدة، متحدّياً ضرورة التفصيل المكاني، فإن عمل مروان قعبور (ص ١٤-١٥) يقدم عرضاً بيانياً يتجاوز همّ الدقة بكليته. اذ يبني العمل المذكور وضعاً متخيّلاً يتتبع بشكل مساو إن لم يكن بفاعلية أكبر، العمليات الأمنية المعقدة وعمليات المراقبة التي تحكم الجوانب العديدة للمساحة المدنية معتمدة على دعم المجموعات التي تسكنها.

ولعل أكثر المساهمات امتاعاً في هذا الملف، هي تلك التي تركز على الطابع التأملي وحتى الاستبطاني، أكثر من الطابع الاخباري، كما في حال الحوار المصوّر الذي يدور بين مازن كرباج وجنى طرابلسي على هذه الصفحة.

يشرح كوسغروف (١٩٩٩، ١-٢) كيف أن «رسم الخريطة هو شكل من أشكال قياس العالم، وليس مجرد قياسه فحسب، بل تجسيد القياس المتناول بطريقة تمكّن من نقله بين الناس أو الأمكنة أو الأزمنة». وتماماً مثلما يمكن للقياس المعتمد في رسم الخرائط أن يكون حسابياً وسياسياً على حد سواء، يمكن لتسجيلاته أن تنتمي كذلك إلى عالم الأرشيف، كما إلى الذاكرة أو الخيال أو التفكير، بالإضافة الى العالم الذي تجسده «تامّاً» بأشكال مختلفة.

J.H. Andrews, "Meaning,Knowledge and Power in the Map Philosophy of J.B. Harley", Trinity College,Dublin,Department of Geography (December 15, 1994).

D. Wood, The Power of Maps, (London: The Guilford Press, 1992).

D. Cosgrove, Mappings, (London: Reaktion Books, 1999), pp. 1-2.

تتمة الإفتتاحية

كذلك تحوّل العديد من المواقع في المدينة، مثل المقرات الرئيسة للأحزاب السياسية، والمراكز الخاصة بقوى الأمـن والـوكالات الحكومية ومركـز الأمم المتحدة الواقع في منطقة وسط بيروت التجاري، إلى مناطق محصنة تفصلهـا عن سائر النسيـج العمراني عدة صفوف من الحواجز الإسمنتية والأسلاك الشائكة.

وعلى الرغم من دورها المحفّز، لا يجوز تصوير الأحـداث السياسية الأخيرة علـى أنها نقطة تحول في تاريـخ بيروت. فهـذه الهندسـة الأمنية محفورة في تاريـخ المدينة بطـرق متعددة منذ مـا قبل الحرب الأهلية (١٩٧٥ – ١٩٩٠). كما أن الحوافز الأمنية لا تكتسي طابعا سياسيا فقط، بل اقتصاديا وطبقيا أيضا، ويبدو هذا واضحـا في عمليات اعادة الاعمار التي تلت الحـرب (١٩٩٠ – ٢٠٠٥) والتي بشّرت باستراتيجيات اقتصادية نيو–ليبرالية سرّعت من عملية نشوء أنمـاط من التهميش. فهنـاك في وسط بيروت، وفي إطـار المشروع الأضخم لاعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الحرب، تم تطبيق أول برنامج أمني خاص وشامـل لمراقبة وضبط مكان عام أساسي في المدينة. وتستمر مثل هـذه الأنظمة الأمنية والحدود الطبقيـة التي ترسمها، في تشكيـل مشهد جديد من المناطق المحمية بمنظومات أمنية خاصة في بيروت ما بعد الحرب. وتتداخل هذه الأنظمة والحدود الطبقية لتشكل شبكات من الأحياء والمباني والبنى التحتية التي تحدد المناطق (على سبيل المثال مناطق للأثرياء، ومناطق لمجموعة طائفية الخ...) التابعة لفئات طائفية واجتماعية معينة. وفي الواقع، غالبا ما تتقاطع هذه الأنظمة الأمنية في آليات عملهـا، كما في حالات تآمر السلطة ورأس المال بهدف تحقيق مصالح مشتركة.

لكـن إذ كانـت عملية عسكـرة المساحـة المدنية، التـي يندّد بها منظرون اجتماعيـون ومدنيون[1]، قد حاصرت العاصمة اللبنانية، فأي خصوصية يتمتع بها النظام الأمني في مدينتنا؟ تشير تحقيقاتنا الى أن خصوصية بيروت تكمن ربما في تاريخها. فلا شك في أن «الهواجس الأمنية» في السنوات الخمس الماضية تتقاطع مـع التصدعات الاجتماعيـة – الاقتصادية والسياسية القديمة التي نمـت تدريجاً خلال عملية إنتـاج المدينة التاريخية، وهـي تساهم في تفاقمها في بعض الأحيان. وقد عززت هذه الانقسامات سنوات الحرب الأهلية اللبنانية التي قسّمت بيروت الى مناطق تتحكم بكل منها ميليشيا طائفية معينة. والواقع أن هذه الهموم الأمنية تتقاطع مع مجموعة ترتيبات أمنية ما زالت قائمة منذ الحرب الأهلية، مثل وجود «مناطق ذاتية الحكم» يتركّز الأمن فيها بيد مجموعات مسلحة، كالضاحيـة (ضاحية بيروت الجنوبيـة التي تعتبر منطقة حزب الله المحصّنـة) والمخيمات الفلسطينية الثلاثة الموجودة في المدينـة (مخيمات شاتيلا وبرج البراجنة ومار الياس).

وعلـى الرغم مـن تباين تاريخ وامتيـازات كل منها، تشترك المنظومات الأمنية السائدة في اعتمادها تدابير ماديـة وهندسية متشابهة نسبيـاً: فالزبائن الميسـورون واللاعبون السياسيـون يحتمون وراء الأسـلاك الشائكة ذاتها، فيما كل فريق منهما يدعي الاحتمـاء من الآخـر، مع احتمـال أن يكون اللاعب الواحد منتم الى كلا الفئتين في الوقت نفسه. لكن لعلّ ما يجعل الهَندسة الأمنية لبيروت مختلفة عن غيرها، الأساليب الاستفزازية التي تعمل بها هذه الآليات، مع غياب أي جهد لاخفاءها أو الحد من آثارها وطابعها المرئـي الفاقع. هذا يعني أننا بعيـدون عن التجارب التكنولوجيـة عاليـة التقنية / الشفافيـة المعتمدة في عواصم ما يسمـى ب«العالم المتقدم»[2]، على ألا يفهم كلامنا على انه دعوة الى اعتماد آلية العمل «الشفافة».

كما أن الأجهزة الأمنية في بيروت العاصمة تحظى بالأسبقية دائماً، ولا سيما في بيروت الإدارية، بحيث تظهـر خرائطنـا خضوع جميـع الأحياء مـن دون استثناء لهذه المنظومة. أما ما يوحي بالاستثناء على الخريطة لغياب أو قلة الاشارات، فينحصر بالأحياء الشعبية ذات اللون الطائفي الواحد الواقعة في بيروت الإدارية وضواحيهـا، حيث يلجأ السكان الى تنظيم دوريات مراقبة (لا سيما في أوقات التوتر)، ويعود ذلـك لاعتمادهم أساليب غير مرئية يصعب اظهارها في الخريطة (أنظر مثال منطقة طريق الجديدة التي حلّلها قعبـور ص.١٤–١٥). أمـا ضاحية بيروت الجنوبيـة، فتكتسب فرادة من خـلال نظام المراقبة عالي التنظيم الذي يمسك به حزب الله. فهناك يرتكز الأمن، لا سيما منذ العـام ٢٠٠٦، على مجموعة من الآليات الشفافة نسبيا (مثل تسيير الدوريات) كما على اشراك الأهالي في هرميات النظام الأمني من خلال الاعتماد على عدد منهم في رصد الدخلاء والابلاغ عن أي نشاطـات «مشبوهة». وما يسهّل عملية التنظيم الأمني للأحياء السكنية، تاريخُ التطور المكاني خلال الحرب الأهلية اللبنانية، الذي حوّل المناطق المتاخمة للعاصمة الى مناطق متجانسة طائفيا. ونتيجة لذلك، يتماهـى العديد من أهـالي الضاحية مـع الأولويات السياسية والاجتماعيـة التي يتبناهـا «حزب الله»، ويساهمون برضى في نظامه الأمني (أنظر مثال حارة حريك، ص. ٨).

وعلـى الرغم من ارتبـاط هذه الآليـات الأمنية المختلفـة بالتواريـخ الفردية والجماعيـة المتباينة، وإنتاجها تمثيلات متناقضة للمدينة، الا أنها تتحد في بيروت لتشكل مشهدا مدينياً قلقاً تتفاوت درجات حدّته: مناطق الإجراءات المشدّدة، وهي مقرات ترمز الى سطوة النفوذ السياسي، حيث تعكس الخريطة تركّزاً كثيفاً للإجراءات الأمنية، ومناطق الإجراءات المخففة نسبياً.

من ناحيـة أخرى، يعـدّ الأمن مفهومـا دينامياً ومتغيّرا بشكل مستمر، وهو يعمل في إطار زماني معين كـ«زمن الأزمات» و«الزمن العادي»، و«الليل / النهار» الـخ... حيث تتسع المناطق المحمية لتطال محيطها، فتطـوّق بحواجزها الشـوارع والمربعـات السكنية المجاورة لتخلق نقاطا ساخنة جديدة، مطلقة دوريات وعمليات مراقبة منظمة على مستوى الأحياء السكنية. لهذا، يجب التعامل مع الخريطة المعروضة على أنها رسم دلالي يعكس آليات وعمليات قائمة في لحظة معينة، أكثر منها رسما دقيقا يصف واقعا دائما.

وأخيراً، لا يمكن التحدث عن الهواجس الأمنية في بـيروت من دون معالجة وتوثيـق أثر التهديدات الخارجية، لا سيما الاعتداءات الإسرائيلية، في تشكيل مساحات المدينة. فالحرب التي شنتها إسرائيل على لبنان في العام ٢٠٠٦ مثلاً، خلقت وضعاً بالغ التأزم أجبر أعداداً كبيرة من سكان بيروت على مغادرتها باتجـاه الجبال المجاورة، في حـين تحوّلت العاصمة ذاتهـا الى ملجـئ للفارّين من القصـف الإسرائيلي الذي طاول ضاحية بـيروت الجنوبية ومدن وقرى الجنوب اللبناني.

وتترك هذه الأنظمة الأمنية المختلفة آثاراً عميقة في الطريقة التي يمارس السكان فيها مدينتهم، كما تحدد الأطـراف المعنيـة بالسيطرة علـى المساحات المدنيـة، وتعيّن ما هو مقبول / غـير مقبول في عملية التوازن ما بين تقييد حرية حركة السكان من جهة، ومستويـات التهديـد المقبولة من جهـة أخرى. كما أنهـا تقوم أحيانـا بعكس الانقسام بـين الخاص / الرسمي، لتسمح بالسيطـرة الخاصة على الأماكن العامة فارضة بذلك هرميات اجتماعية جديدة تحدّد وفقاً لأهلية المستخدمين وأشكال رأس المال المتنوعة التي بامكانهم توظيفها ضمن هـذا النظام الجديد. لذلـك، تتباين الآثار المترتبـة عن الانتشـار الأمني على المستخدمين المختلفين، بحسب مكانة كل منهم في الهرميـات الجندريـة، والاجتماعيـة، والطائفية، والأخلاقية، والوطنية، والطبقية السائدة محلياً.

ولكي نتمكن من اظهار هذه الآثار المتفاوتة، يتسع التحقيق الذي نقوم به ليشمل توثيق ورسم ومقارنة آثار المنظومات الأمنية المختلفة على الأفراد، وطرق تكيفهم مع الشبكات الأمنية الممسكة بالمدينة. ويشير التحقيق على سبيل المثال، الى أن نظرة الريبة والشك التي ينظر بها الى حركـة تنقل العمال الأجانب ممن هم في مكانة مهمّشة وضعيفة في نسيج المدينة، تؤثر على حريتهـم في التنقل، فيحظّر عليهم دخول بعض المناطـق، وينحصر وجودهـم في الضواحي (راجع خريطة المسارات ص ٢٢–٢٣). أما بالنسبة إلى فئات أخرى من السكان، فقد تشكل هذه التدابير الأمنية مصدر حماية من الاعتداءات، كما في حال تلك المرأة العازبـة ذات الدخـل المتوسط، التي تسلـم بالقيود المفروضة، لكنها في الوقت نفسه تشعر بالقبول تجاه التحصينات الموجودة في حيّها. كذلك، غالباً ما ينظر مؤيدو شخصية سياسية أو مجموعة سياسية معينة الى التدابـير التي تحمي هـذه الشخصية كنوع من اجراء طبيعي وضروري للدفاع عن النفس.

والواقـع أننا كباحثين عملنـا في البحث المديني خلال العقد الماضي، لم نكن بمنأى عن هذه الإجراءات: فتشكل الزيارات الى مراكز الشرطة ومقرات الأحزاب السياسية جزءا لا يتجزأ من تجربة الباحث في بيروت، سـواء بهدف الحصول علـى أذون بإجـراء البحث الميداني، أو للخضوع الى جلسات تحقيق بعد الشك في أسباب وجوده / ها هنا أو هناك. وفي نهاية المطاف، يكتسب المرء القدرة على فهم عمل المنظومات الأمنية وكيفية التعامل معها، وهي قدرة تُضاف إلى مجموعة المهارات اللازمة لإجراء البحوث الميدانية في المدينة.

وتجدر الإشـارة الى أنه على الرغـم من الآثار الحادّة التـي تتركها المنظومات الأمنية على عادات المدينـة وأنشطة الأعمال فيها، قلّمـا يتم تناولها في وسائل الإعلام المحليـة، ما يوحي بأن الرأي العام قد تقبّـل انتشار هذه الإجـراءات كآليـات طبيعية للدفاع عن النفس، من دون البحث في تبعاتها. من هنا، يكتسب هذا البحث أهمية خاصة، بكونه يعكس الأصوات المعترضة على هذا الواقع، لقلّة من الطلاب والكتاب والفنانين على الساحـة المحلية. وتذكرنا هذه الأصوات المعارضة بـأن التواريخ المدنية هي أبعد ما يكـون عن الاستقامـة، وأن الحريات التي غالباً ما تُقرَن بالطابـع المدني لم تُمنَح يوما بيسر، انما لطالما حصّلت تحصيـلا. وهكذا، في تضاد مع الصيغة المرتكـزة على الخوف والقلق، نقدّم منبراً للرأي المخالـف، يؤمن بالإمكانـات التي تختزنها مدينتنا وبقدرتها على توليد أشكال مبتكرة من التآزر الاجتماعي والعمل الثقافي / السياسي[3].

تشكّل بحوث هذا العـدد ثمرة أوليّة لجهد أكبر انطلق مـع العـدد الأول من المطبوعـة التي صدرت في العـام ٢٠٠٩ باللغـة الإنكليزيـة وحملـت عنوان (Beirut Mapping Security)، ضمـن مهرجـان الهندسة المعمارية الذي يُقام كل سنتين في روتردام (Rotterdam, Architectural Biennale). كمـا أنهـا ثمرة الجهد الذي تواصل من خلال ندوات ونقاشات معمقة حول معاني الخريطة الأمنية وفلسفتها، أقيمت في غير عاصمة بدءاً من برلين وروتردام وصولاً إلى بيروت التي احتضنت «مؤتمر الأمن في المدينة / أمن المدينة» بين ١٢ و ١٤ أيار / مايـو ٢٠١٠ بدعوة من الجامعة الأميركية في بيروت. ولا بد من الإشارة الى أن الغاية الرئيسة لهذه المساعي، هي التصـدّي الحازم والفعال للمنهجيات الأمنية التـي تفرض على المدينـة، والاعتراض على التأثيرات المباشرة أو غير المباشرة التي تتركها على الحيّز العام الذي يحتاج إلى كسر القيود، والمطالبة بتوجهات مختلفة في عملية إدارة الأمن في بيروت.

ونختم بقول لماكس فيبر (Max Weber) جاء فيه «إن جوّ المدينة يحـرّر المرء»[4]، في إشـارة حماسية الى الإمكانات التي تختزنهـا المدينة. وقد جاء هذا العمل ليمثّل تعهداً بالمضي قدماً في هذا الاتجاه، من أجل بيروت.

يمكن مراجعة معالجة سابقة لهذه المواضيع في الكتاب التالي:

[1] S. Graham (ed.), Cities, War, and Terrorism, (Malden: Blackwell Publishing, 2004).

[2] يصف ج. كوفي J. Coaffee مثلاً، في كتاب س. غراهام (٢٠٠٤) المذكور سابقاً، «حلقة الفولان» في لندن حيث يتألف أساس الانتشار الأمني من عناصر شفافة عالية التقنية، على الرغم من عدد من العناصر المرئية .

[3] نشير هنا بشكل أساسي من بين أعمال هـ. لوفيبفر إلى كتابه: H.Lefebvre, La production de L'Espace (Paris: Antropos, 1971)

[4] M. Weber, The City, (Illinois: The Free Press, 1958).

أحمد غربية مصمم غرافيكي مختص في رسم الخرائط، وأستاذ بدوام جزئي في قسم التصميم الغرافيكي في الجامعة الأميركية في بيروت، كما أنه أحد كتّاب هذا الملف.

منى فواز أكاديمية تدرّس مادتي الدراسات المدينية والتخطيط المدني وتبحث فيهما في كلية العمارة والتصميم في الجامعة الأميركية في بيروت، وهي احدى كتّاب هذا الملف.

منى حرب أكاديمية متخصصة في الدراسات المدينية والسياسات المدينية في كلية العمارة والتصميم في الجامعة الأميركية في بيروت، وهي احدى كتّاب هذا الملف.

الجهاز

فادي باقي، ٢٠١٠ «فدن» من مؤسسي ومحرري مجلة السمندل للقصص المصورة.

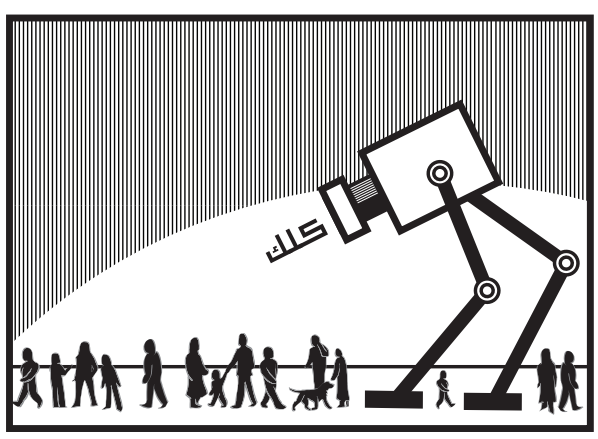

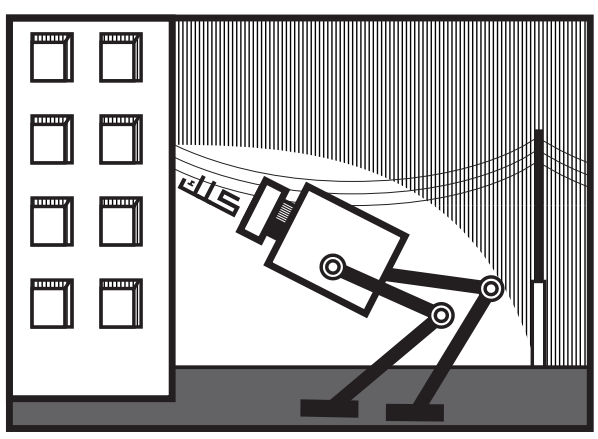

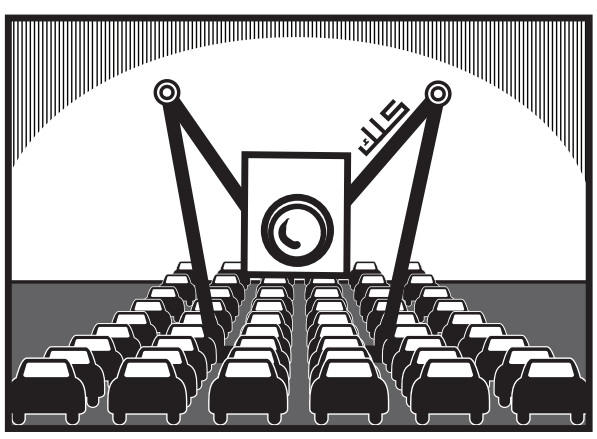

في إشكالية تزاوج الأمن والتنمية

ناصر ياسين

يرتبط الأمن والتنمية ببعضهما ارتباطا منطقيا بديهيا مبنيا على ضرورة استتباب الأمن لتحقيق التنمية والعكس. وقد تطور هذا الترابط بينهما الى زواج بشّرت به الأدبيات الحديثة المتعلقة بعملية التنمية المجتمعية التي تؤدلجها وتحمل لواها بعض المنظمات الدوّلية والجهات المانحة.

هذا التزاوج بين الأمن والتنمية ظهر مع بروز معان جديدة لمفهوم الأمن. فمنذ سقـوط الجدار البرليني عـام ١٩٨٩، ظهرت العديد من النظريات التي ناقشت اعادة النظر في مفهوم الأمن كحال تتعدى الاطار الضيق لأمن الدولة القومية، وما يرتبط به من مفهوم محدود على أنه الأرض والحدود والسيادة الوطنية. وقالت هذه النظريات باتساع الأمن أفقياً وامتداده عامودياً ليصبح مفهوما كونيا وانسانيا أكثر شمولا، وقد برزت في هذا السياق مفاهيم جديدة للأمن كالأمن الشامل والأمن الانساني والأمن الكوني والعديد من متفرّعاتها (الأمن البيئي والأمن الصحي والأمن الغذائي الخ...). وكل هذه المفاهيم تبدو جذابة، لكنها تبقى مبهمة المعنى وغالباً ما تولّد اشكاليات جمّة.

وتنبع المفاهيم الجديدة للأمن من المنظور الجديد لماهية الحروب في القرن الحادي والعشرين، ولما يمكن ان يشكل تهديداً لأمن الانسان، او ما اصطلح على تسميته بحسب ماري كالدور «الحروب الجديدة [١]». وتختلف هذه الحروب اختلافا شديدا عن سابقاتها في كونها «حروبا داخلية او حروبا أهليـة أو نزاعات منخفضة الحدة»، وهي تشكل في بعض الأحيان حالا يصعب فيها التمييز بين السلم أو ما يمكن أن نسميه وضعاً طبيعياً مـن جهة، والحرب أو الوضع غـير الطبيعي من جهة أخرى. وبالإضافة الى ما تقدمه ماري كالدور من توصيف للحروب الجديدة، تبرز تهديدات عديدة تشكل خطرا على الأمن، كالتلوث البيئي وتفشي الأوبئة والفقر والبطالة وأعمال الجريمة المنظمة.

وتتمحور مفاهيم الأمن الجديـدة الى حد كبير حول حماية الفرد بشكل أساسي ومن ثم الجماعة، فينشأ عن ذلك محاولات حثيثة لأنسنة القوى المسلحة، أي تحويل هدفها الأساسي من حماية الحدود القومية الى العمل على تأمين الأمن للافراد والجماعات. من هنا، تتدخل فرق التدخل العسكرية في حالات الكوارث الطبيعية (كتدخل الجيش الأميركي في هايتي) وفرق العمل المدني في الجيوش، كما يظهر اهتمام العسكر بقضايا الأمن البيئي والأمن الصحي بالاضافة الى ظهور مفاهيم جديدة كالشرطة المجتمعية او الشرطة الذكية الخ...

ويرتبط تحول الأمـن نحو الفرد والجماعـات ونحو تعدد المعاني وشمولية المفهوم، باقتراح انشاء آليات لا ترتبط حصراً بالدولة هدفها تأمـين الأمن، اذ أن موقع الدولة كمحتكـر لعملية تأمين الأمن بمعناه التقليدي يصبح أوهن، وهذا يعدّ من أبرز الاشكاليات. والواقع أن هذه النزعة توازي الى حد بعيد تنامي التوجّه نحو تحرير الدولة من أدوارها ووظائفها التقليدية في المجتمع. وفي العادة، يكون خطاب ترشيق الدولة مبشّراً برزمة كاملة متكاملة: فكما يتم العمل على أن يتراجع دور الدولة في عملية التنمية الاجتماعية لمصلحة المنظمات غير الحكومية كالجمعيات والهيئات الأهلية والمنظمـات الدولية، وكما تتحرر الدولة من تأمينها للخدمات الأساسية من كهرباء وماء وهاتف التي يتم تحويلها الى القطاع الخاص وشركاته المعولمة، وكما تبتعد عن قطاع الاسكان تاركة آليات السوق تحكم وتتحكم، يتّبع المنطق عينه في موضوع الأمن، اذ يشرّع تلزيمه الى شركات خاصة. ولهذا، بتنا نرى ازدهارا للشركات الأمنية العاملة على مستوى حفظ الأمن في المدن (يكفي أن ينظر المرء حوله الى بـيروت)، أو المستشارين والشركات الخاصة التي يتم تلزيمها مهام أمنية وعسكرية (بلاك ووتر على سبيل المثال).

والواقع أن هذا التوجه نحو تقليص دور الدولة، يعزز موقع وقوة الجماعـات الطائفية والاثنيـة، فيزدهر دورها في تأمـين أمن أفرادها سواء بالمعنى التقليدي للأمن عبر نشاط فرق الأمن الذاتي، أو بمعناه الشامل عبر مؤسسات تعنى بالشؤون الحياتية لأفراد هذه الجماعات .

وعلـى الرغم مـن أن التزاوج بـين الأمن والتنمية يبـدو ارتباطا منطقيا، الا أنه يحمل في طياته العديد من الاشكاليات التي يجب التوقف عندها ومناقشة تأثيراتها لا سيما في ما يتعلق بأسس الدولة القومية خاصّة، أو بمعاني الخطاب المطروح المتعلق بتحرير أو ترشيق الدولة من دورهـا في تأمين الأمن بمعانيـه التقليدية والجديـدة الشاملة. في الواقـع، ان الاشكاليـات الناتجة عن ذلك عديدة، لكـن أبرزها فقدان الدولة شرعيتها التي عادة ما تستنبطها من دورها الأساسي في تقديم كافة أنواع الحماية لمواطنيها.

[١] انظر ماري كالدور، الحروب الجديدة والحروب القديمة: تنظيم العنف في حقبة كونية، دراسات عراقية ٢٠٠٩

ناصر ياسين استاذ مساعد في كلية العلوم الصحية في الجامعة الاميركية في بيروت حيث يدرس مادة الدراسات السكانية كما ينسق عمل وحدة التواصل والعمل المجتمعي.

لعب الأمن في علب الليل!

نزار صاغية

من الخطأ الاعتقاد أن حضور الأجهزة الأمنية يتمدد جغرافيا فقط، فهو يتمدد أيضا من خلال مهامها التنظيمية في قضايا مدنية تخرج مبدئيا عن اختصاصها؛ وقد يكون أخطرها تنظيم أوضاع نساء يمارسن أعمالا تفسح المجال واقعيا أمام تقديم خدمات جنسيّة لقاء بدل (دعارة). ومن دون أن يؤشر ذلك بالضرورة الى زيادة نفوذ هذه الأجهزة، فانه يعكس بالدرجة الأولى ارادة السلطات السياسية والادارية في التملص من الأدوار التي لا تريدها، تجنبـا لأي اتهام بموافقتها على تشريع الدعارة. فالى صمتها في هذا الخصوص وكأنما الأمر لا يعنيها، فقد امتنعت عن منح أي ترخيص لفتح بيت بغاء بعدما كانت الحرب قد أزالت جميع البيوت المرخصة قبل نشوبها، وعلى نحو أدى الى تعطيل قانون البغاء ١٩٣١ بالكامل. وتبعا لذلك، باتت جميع أشكال الدعارة مشمولة بتعريف «الدعارة السرية» المحظورة بموجب قانون العقوبات، وبات أي تنظيم لها يحتاج ليس فقط الى أطر تنظيمية تخفي عكس ما تظهر أو تعلن (دعارة مقنعة)، انما قبل كل شيء الى اتخاذ تدابير زاجرة لابقاء ما تخفيه مخفيا. ومن هذا المنطلق، شهـد دور الأجهزة الأمنية في صوغ هذه الأطر وتنظيمها تناميا ملحوظا: ففضلا عن الحاجة الى تحميلها ما يراد تنزيه السلطة السياسية عنه، فهي تبقـى بالنظر الى أساليب عملها، الأكثر قدرة على اخفاء ما ورائيات هذه الأطر وتاليا على ابقائها في طيّ الظلمة والصمت.

وهذا ما يتجلى بشكل خاص في النظام الذي تخضع له «الفنانات» الأجنبيات، أي الفنانات اللواتي يستقدمهن أصحاب الملاهي SUPER NIGHT CLUB للعمل فيها واللواتي قدّر عددهن في ٢٠٠٥ بـ٥٠٠٠ آلاف سنويا وفق التقرير الذي نظمّته المقررة الخاصة المعنية بجوانب حقوق الانسان لضحايا الاتجار بالأشخاص التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠-٢-٢٠٠٦، بشأن مدى التزام لبنان بمكافحة ممارسات الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال.[١]

فالفنانة يتم اخضاعهـا من دون أي مبالغة لما يشبه نظام الاقامة الجبرية: فترغم على الاقامة في مكان يوافـق عليه مسبقا الأمن العام (فندق أو دار مجازة)، بل ترغم على المكوث في غرفة محددة لها في طابق مخصص لأقرانها، ضمن تدابير هندسية واجرائية عدة، منها اقفال الغرف وتقييـد استخدام المصعد الكهربائي ووضع أبواب وجنازير حديديّة على السلالم المؤدية الى هذه الطوابق.

كما أن يومها يخضع لبرمجة شاملة على مدار الساعة ليس بوسعها أن تحيد عنه قيد أنملة:

- ما بين الخامسة صباحا والواحدة بعد الظهر: وقت للنوم والراحة، فتمنع منعـا باتا من الخروج بـل يتعين عليها المكـوث داخل الغرفة المخصصة لها.
- ما بين الواحدة بعد الظهر والثامنة ليلا: يسمح لها بالخروج ولكن ضمن تنظيم محكم: فليس لها الخروج بمفردها بل يجب أن يحصل ذلك بمعية «رجل»، يتعين التثبت من هويته، كما يتعين أن تحدد الفنانة خطيا الغرض من خروجها والذي يقتضـي ان يكون مشروعا كأن يكون للتبضع أو ما شابه وأن تتعهد باحترامه. وغالبا، ما تستخدم هذه الورقة، في حال انكشاف الدعارة (التي هي غالبا الغرض الحقيقي من الخروج بعلم الجميع)، لتبرئة صاحب الملهى من جهة، ومن جهة أخرى لتصوير الدعارة المقترفة وكأنها انزلاقة فردية ل«فنانة» خالفت أصول المهنة وتعهداتها، على نحو يدحض أي تهمة قد توجه لتنظيم الفنانات بحد ذاته وللقيمين عليه.
- مـا بين الثامنة مساء والخامسة صباحا: يتم نقل الفنانة من الفندق الى الملهى، حيث تؤدي عرضا يوميا، تتعرف من خلاله على الرجال الذين قد يواكبونها في الغـد. ولا يجوز لها التغيب تحت طائلة الغاء الرخصـة المعطاة لها، ولا يكون لها ذلك في حال المرض الا اذا صرح طبيب معتمد من دائرة الأمن العام بأن حالتها لا تسمح لها بذلك! ثم يقوم صاحب الملهى باعادتها الى الفندق قبل الخامسة صباحا (ساعة سندريللا حيث يبدأ بالنسبة اليها وقت منع التجول).

ولضمان حسن تطبيق هذه التدابـير، يعين صاحب الملهى ممثلا عنـه في الفندق، يتولى ضبـط الفنانات ومراقبتهن على مـدار الساعة ولا سيما لجهة خروجهن ودخولهن، بل أيضا لجهة ضمان خلودهن للنوم دون اثارة ضجيج! يجري كل ذلك تحت أعين الأمن العام، المهيأ للتدخل بما لديه من صلاحيات عند حصول أي مخالفة.[٢]

في المقلب الآخـر، تتولى قوى الأمن الداخلي (مكتـب حماية الآداب)، مراقبة عمل الفنانات الوطنيات أو المقيمات في لبنان (بنات البارات)، من ذوات التابعية السورية أو الفلسطينية.

ولهذه الغاية، يتولى المكتب تسجيل عقود لتنظيم العلاقة بين الفنانة وصاحب البار وذلك في سجل خاص لمكتب مكافحة الآداب. ويتعين على الفريقين تجديد العقد شهريا أمام مكتب الآداب، على نحو يتيح لهذا الأخير تعزيز رقابته الفعلية والدائمة. وعـدا عن أن العقد لا يتجاوز الصفحة الواحدة، فانه غير متكافئ. فعلى الفنانة العمل «من دون اعتراض وبموجب النظـام الداخلي السائد في المؤسسة»، كمـا أنه يحظر عليها «حتى بعد انتهاء مفعول العقد» أن تتعاقد مع ملهى آخر «دون أخذ موافقة خطية من صاحب العمل»، ومن دون أن يقيد هذا الحظر بمدة زمنية معينة.

بالطبـع، وكما هي الحال في جميـع الأنظمة التي تعمل على تنظيم الدعارة، تراقب أجهزة الأمن عن قرب الأوضاع الصحية للنساء العاملات تحت اشرافها. فالفنانة الأجنبية تخضـع كل ثلاثة أشهر للمعاينة الطبية، وفق تعليمات الأمن العام الذي يتولى ابعادها في غضون ٤٨ ساعة في حال تبيّن اصابتها بفيروس نقص المناعة البشري أو بأمراض أخرى منقولة جنسياً. أما بنت البار، فتزود ببطاقة (اسمها بطاقة «تسجيل عقد عمل»)، تدون عليها بياناتها الشخصية، واسم المؤسسة التي وظفتها، وكذلك تواريخ المعاينات الطبية الملزمة كل ثلاثة أشهر تحت طائلة ابطال العقد.

بالطبع، غالبا ما ترمى هؤلاء النساء في حلقة استغلال مفرغة، لا مخرج منها، ويرحلن من بلد الى بلد، في تجوال يقارب الاستعباد. ولكن لا يخشىّ أحد: لا مجال لانتشار المفاسق أو للمس بالمعتقدات والتقاليد: فأجهزة الأمن تسهر، وكل اللعب تبدأ وتنتهي في علب باندورا، في علب تحرسها ألف عين!

[١] وقد جاء التقرير كنتيجة للبعثة التي قامت بها الى لبنان في الفترة الممتدة من ٧ الى ١٦ شباط ٢٠٠٥. ويمكن الاطلاع عليه على العنوان الآتي:
http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/G06/109/69PDF/G0610969.pdf?OpenElement

[٢] عن كل هذه الأمور، يراجع نزار صاغية ونائلة جعجع، قراءة قانونية لوضعية عاملات الجنس ازاء مخاطر انتقال فيروس نقص المناعة بالتعاون مع جمعية العناية الصحية، ٢٠٠٩، غير منشور.

نزار صاغية محامي وباحث في القانون، ربح مؤخرا عدة دعاو ضد وزارة الداخلية اللبنانية – المديرية العامة للأمن العام أثمرت أحكاما بالافراج عن لاجئين عراقيين تم احتجازهم تعسفا.

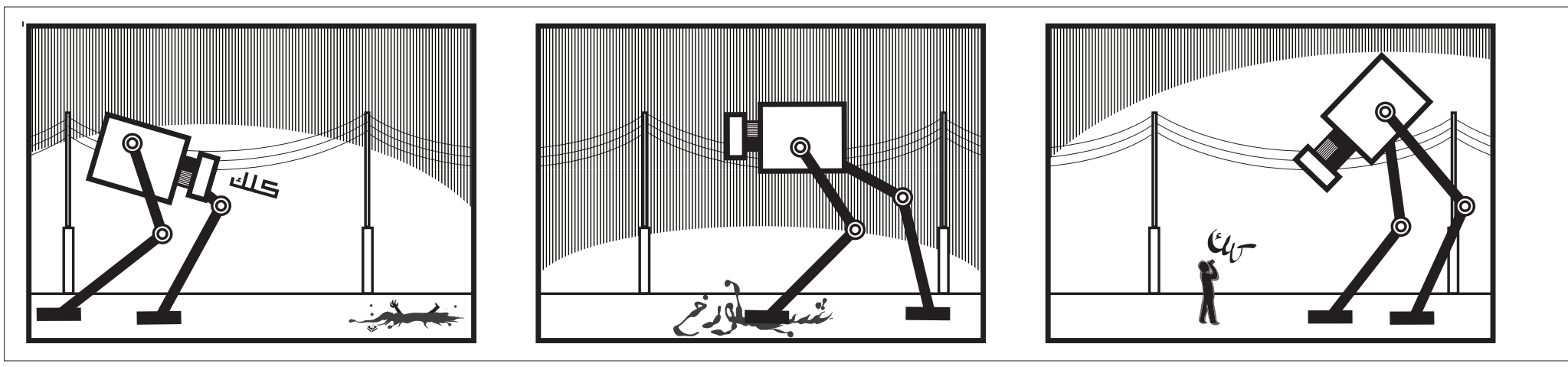

بيروت وسكانها **الخريطة الأمنية**

الأمن على مستوى الأحياء والمناطق
دراسة حالات

يستند هذا القسم من الملف إلى أبحاث قدمها طلاب في قسم العمارة والتصميم في الجامعة الأميركية في بيروت حول مناطق الرابية ووسط بيروت وقريطم، كما يشمل مقتطفات من نص لأحد الطلاب يتركز على ضاحية بيروت الجنوبية. ويضم هذا القسم أيضا مقاطع من أطروحة السنة الأخيرة في التصميم الغرافيكي لكل من الطالبين جورج صيداوي ومروان قعبور.

تعرض دراسةُ حالات الأحياء والمناطق واقعَ انتشار الآليات الأمنيـة في بيروت الكبرى، بحيث تسلط كلُ حالة الضوءَ على الطرق التي غيّرت بها المنظومة الأمنية عميقا في الممارسات اليومية والنشاطات التجارية. وتعالج هذه الدراسـات مجموعة متنوعة من الحالات، بحسب موقـع و / أو مكانة المنطقة أو الحي ضمن خريطة بيروت الكبرى.

ويُظهر التحليل أن لمكانة الحي أو المنطقة في المدينة تأثير كبير في انتشار الأجهزة الأمنية وكيفية تأثيرها في مستخدمي المنطقة. فمنطقة الرابية (ص.٩) التي كانت تقليدياً منطقة سكنية معتادة على درجة عالية من الأمن الخاص والذاتي لذوي الدخل المرتفع، باتت تواجه شكلاً جديداً من الأمن. وأصبحت أسر الدخل المرتفـع نفسها تُعتَبر ضمن هـذا الشكل الأمني الجديد، بمثابة تهديد للسياسيـين الذين انتقلوا للعيش في منطقتهم الحصرية. ومع مرور الوقت، تضاءلت الإجراءات الأمنية التي تؤمن الحماية لأصحاب الثروات بعـد أن سيطرت على المنطقة البقعُ المطوّقة بالإجراءات الأمنية والحراس الموكلين تأمين الحماية المشددة للسياسيين. وفي نهاية الأمر، فُرض تقسيم جديد للمنطقة يعمل وفق منطق أمني خاص به.

ويسـود في منطقة قريطم (ص.١٢) كذلك نموذج مماثل من تجـريم السكان موثّق في العناصر الأمنية وممارسات مستخدمي المنطقة، لا سيما في الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠، حين احتضنت المنطقة دارة رئيـس الحكومـة سعد الحريري. أمـا بالنسبة إلى منطقـة وسط بيروت (صـ.١٣)، فلطالما استلزم موقعُهـا كمركز سياسي ومؤسساتي راق انتشاراً أمنياً خاصاً ورسميـاً واسعاً. لكن هذا الانتشار اتخذ أشكالاً جديـدة مع الاعتصام الذي نظمه الفريق المعارض للحكومة بـين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. ويستكمل هذا القسم ببحثـين لطالبَين يصفان فيهما العمليات الأمنية في الأحيـاء والمناطق التي تعتمد على مساهمة السكان فيها. ويقُدّم البحثان نموذجين مختلفين، يقع أحدهما تحت سلطة حزب سياسي (الضاحية) على عكس الآخر (طريق الجديدة)، بشكل يعكس موقف كل طالب منهما في منطقته الخاصة. وفي الختام، يوثّق الرسم الغرافيكي لجورج صيداوي انتشار الآليات الأمنية في منطقة الحمرا وجوارها (بيروت الادارية).

خلف الملعب البلدي في منطقة الطريق الجديدة

«الضاحية» ومنظومة حزب الله الأمنية

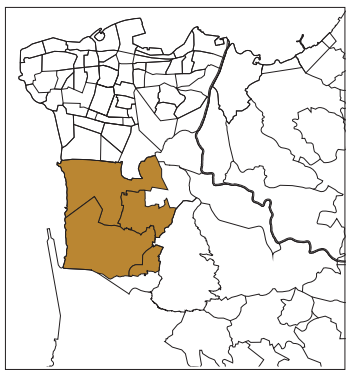

تثير لفظة «الضاحية» رد فعل لدى كل لبناني، يتباين بشدة بـين مشاعر الارتيـاب القلق التـي لا تحتمل النقاش ومشاعر الاعتزاز القصوى، بحسب انتماء المرء الطائفي، وتوجهاته السياسية، وتجاربه داخل بيروت وحولها. وتشير لفظة الضاحية إلى المنطقة الواقعة عند جنوب حدود بيروت الادارية، وهي تدمج أحياءها تحت تسمية واحدة تنسَب الى هوية طائفية وسياسيـة: «الضاحية» تـدل بالتحديد على المنطقة الشيعية التي تـؤوي مراكز حزب الله منذ ثمانينات القرن الماضي. ويحلل هذا البحث المبني على خبرتي كشخص يقطن في الضاحية منذ أمد بعيد، بالإضافة الى اجتماعات مختـارة مع مسؤولين من حزب الله، كيفية انتشـار منظومة حزب الله الأمنيـة في المكان، وكيفية تفاعل الناس مع آلياتها عبر رموزها المختلفة.

في الواقع، منذ أن نشر حزب الله منظومته الأمنية في حـارة حريك، عمل على توفـير خدمات اجتماعية للسكان مـن أجل تحسين ظروف حياتهم. وقد نشأ نوع من التبادل بين حزب الله والمجتمع المحيط الذي تطوّر تدريجاً ليشكل سنداً سياسيـاً قوياً له، وسّع هامش قبـول الناس لسيطرة الحزب على المكان، ما شكّل أساساً لكيان سياسي وجغـرافي (territorialized body politic) أعطى الضاحية هوية سياسية قوية.

يكاد المـرء يعجز عن ملاحظـة المنظومة الأمنية التابعة لحزب الله على الرغم من حضورها القوي، اذ تغيب تقريبا أية مظاهر مادية لها: فلا طرقات مقطوعة، ولا حراس أمام المنازل، ولا نقاط تفتيش ثابتة، ولا مواقف محظورة، ولا تصاريح لركن السيارات، ولا كاميرات خفية، الخ. حتى ان منازل النواب ووزراء حزب الله ومسؤوليه تبقى من دون حراسة ولا حواجز ولا مطبات ولا ممرات متعرجة ولا عناصر أمنية بارزة للعيان. في الواقع، جلّ ما نراه هو حياة عادية تقوم على مفاهيم العمل بالخفاء وعدم لفت الأنظار.

وبالتالي، بامكاني كأحد سكان الضاحية العاديين، دخول كافة الشوارع من دون أن يعترض أحد سبيلي، كما بامكاني رؤية رجال «انضباط» (شرطة حزب الله) في زوايا الشوارع بزيّهم المميز ينظمون حركة السير، ومسؤولي البلدية مع رجال قوى الأمن في زوايا أخرى. وقـد أشاهد أحيانا سيـارات ذات زجـاج داكن تمر بهدوء، لكنني لا أستطيع تحديد مَن في داخلها. أشعر بالأمان فعلاً، لا سيما إذا كنتُ من مؤيّدي حزب الله. وحتى إن لم أكن، فبامكاني أيضاً التصرف كما أشاء الى حد ما من دون أن يعترض أحد سبيلي. وقد يرى البعضُ في تصرفاتٍ محددة تعديات على خصوصية الإنسان، لكن قلما يحدث ذلك. أعرف من تجارب سابقة ومن تقديرات شخصية اكتسبتها عبر الممارسة اليومية ما المقبول وما غير المقبول لـدى أمن حزب الله، كما بامكاني معرفة متى يمكنني أن أقع في مشكلة ما.

في عالم حزب الله، ما من قانون محدد معلق على الجدار، بـل هناك نوع مـن منظومة رمزيـة نشأت بالممارسات اليومية والقرارات اليومية التي صنعها مسؤولو الأمن في الحزب، والتي يعرفها سكان المنطقة جيـداً. ويتم تحديث هذه الرمـوز بانتظام بناء على الممارسات المتغيرة، فاذا غادر شخص ما المكان وعاد إليه بعد سنـوات قليلة، يكون قـد فاته / ها الكثير منها. ويمكن للمرء تعلّم وفهم هذه الرموز من خلال اختبارها بالممارسة، كمـا أن معرفتها تتوقف على التجارب المعاشة، ومدة السكن في الضاحية، ومدى قرب الفرد من حزب الله. وتتضمن الرموز محظورات مثـل: ١) عدم التقـاط الصور لأي سبـب كان إلاّ في حال التقاط الصور الخاصـة؛ ٢) لا يسمح بتجمّع شبابي من شأنه أن يشكل مضايقة لآخرين؛ ٣) لا يسمح بأي «تصرف غير أخلاقي» بحسب المنظومة السلوكية الدينية التي يتبعها حزب الله، أي لا كحول ولا تصرفات حميمـة في الأماكن العامة ولا حفلات صاخبة؛ ٤) يمنـع التجول في المنطقـة مع خريطة. وتُطبَّـق هـذه المحظورات مـن خلال آليـة متشابكة محددة بدقة، ذات طبقات متعددة، تتصف بتسلسل هرمي شديد، ويتحكم بها حزب الله، ولا مجال لتقديم وصف مفصل لها في هـذا السياق بسبب حساسية المعلومات. يكفي القول أن هذه الآلية تشمل مستوى تحكم غير مباشـر يمارسه السكان العاديون الذين يشعرون بالمسؤولية تجاه تطبيق هذه المحظورات، ومستوى تحكم مباشر تشرف عليه مستويات عدة ضمـن المنظومة الأمنيـة التابعة للحـزب. وتساهم هذه الآلية في خلق إحساس لدى المرء بأن «حزب الله موجود دائماً حتى ولـو لم تره»، الأمر الذي يتميز بجانب ردعي يؤدي دوراً مهماً في جعل الناس يشعرون بالحمايـة. ولعـل لهـذه الحماية غـير المرئية جانب ايجابي بالنسبة لأولئك الذين لا يؤيدون الحزب، اذ لا يشعرون بمضايقة أو عنف ينتجان عن هذه الآلية.

ويمكـن القـول أن أداء هذا الجهـاز الأمني قد يكون أفضل من أداء المنظومة الأمنية الرسمية، إذ لا تنافس يسود بين أطرافه، وهو يؤدي عمله بفعالية أكـبر. وبالإضافـة إلى ذلك، يعتمد هـذا الجهاز إلى حد كبير على الثقة والسرية بين أعضاءه الذين يتم اختيارهم بناء على خلفيتهم الدينية القوية، وكذلك بين الأعضاء والسكان.

الرابية: تجريم الأغنياء في عقر دارهم

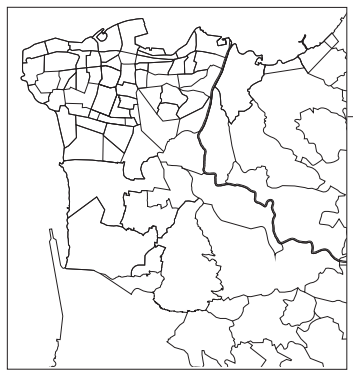

خريطة د - الرابية

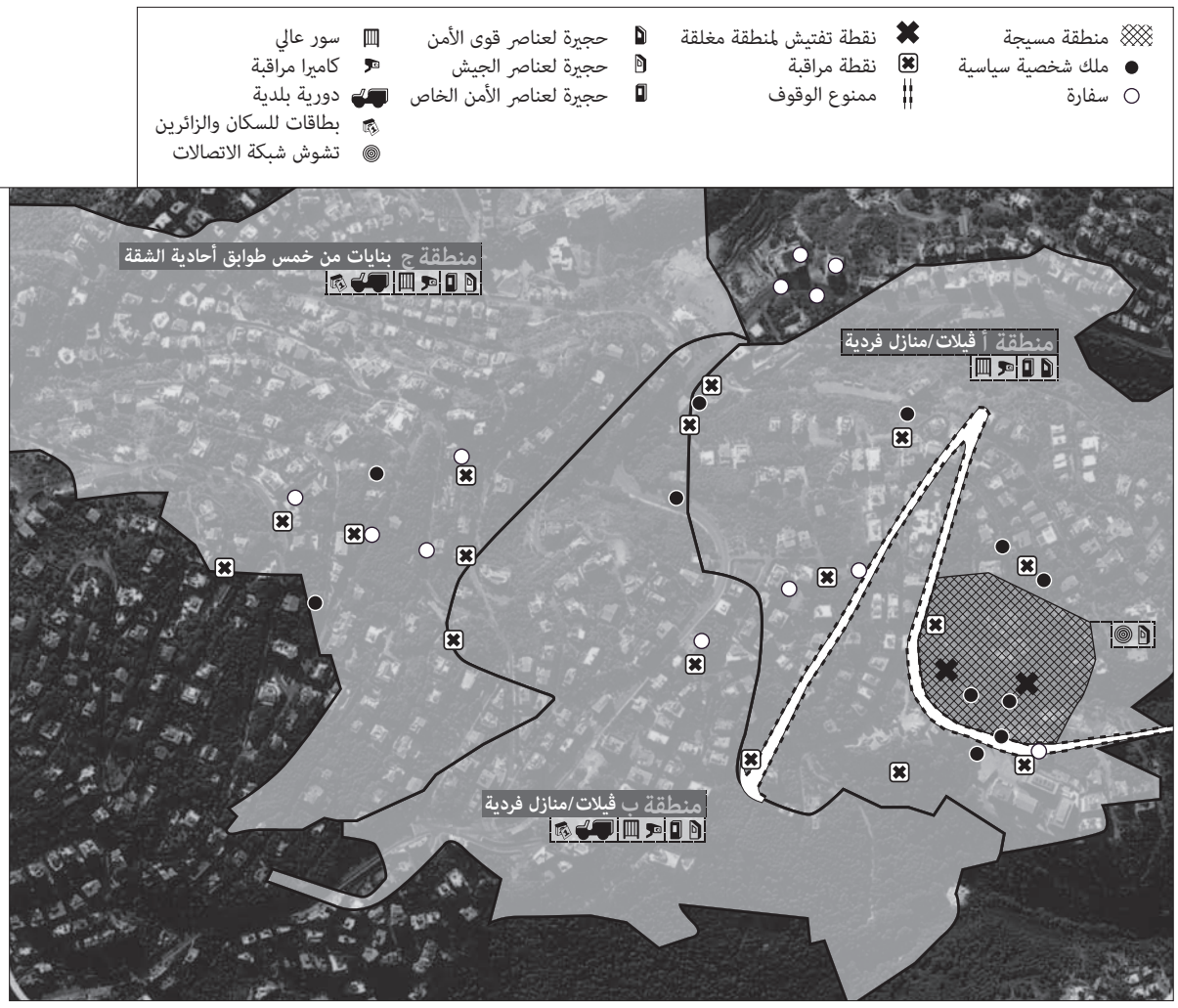

تعتـبر منطقة الرابية ضاحية راقية خاصــة بطبقة ميسوري الحال، وهي تقع في شمال شرق بـيروت الكبرى. وقد نمت المنطقة تاريخيـاً على غرار المساكن النموذجية المبنية في الضواحي الأميركية، وصُمِّمت لتكون ملاذا آمنة للعائلات اللبنانية ذات الدخل المتوسط والمرتفع. وخلال الحرب الأهلية اللبنانية، أصبحت المنطقة ملجأ لشخصيات لبنانيـة مرموقة ومركزا لكثير من السفارات. وبناء على هذا، دائما ما اعتمدت الرابية على الآليات الأمنية الخاصة المرتبطة بشكل خاص بالحماية من السرقة.

ومنـذ العام ٢٠٠٥، قُسمت الرابية إلى مناطق عدة تتفاوت فيها منظومات الأمن بحسب أهمية الشخصيات السياسية التي اتخذت مساكن لها في أرجاء مختلفة منها، فتكاثرت فيهـا المنظومات الأمنية العسكريـة والبلدية. وتشمل هذه المنظومات دوريات بلدية مكثفة، وبطاقات تعريفية للسيارات، وتراخيص تُمنح للسكان والزوار لركن السيـارات ، ومناطق مغلقة، الخ. وقد أثرت هذه الآليات الأمنية تأثيراً عميقاً في الممارسات المحلية: باتت خيام الجيش تحتل الملعب المخصص للمنطقة، كما تم تغيير وتعديل ممرات المشاة وشبكات الطرق، واغلاق بعضـها أحيانـاً. ومن المفارقات الساخرة، أن حضـور الأمن الخاص تضاءل مـع فرض هذه الإجراءات، إذ قرر كثير من سـكان المنطقة عدم تجديد العقود التـي كانوا يبرمونها مع الشركات الأمنية الخاصة. ولعل في خلاء الحجيرات التي كانت تؤوي في ما مضى الحراس الشخصيين المدربين في شركات خاصة، إشارة واضحة الى هذا التغيير.

تستند هذه الخريطة إلى بحوث الطلاب والى كتيب بلدية الرابية.

هناك شيء ما يتعقّبني*

ناي الراعي

هو شعور مقيت يتسلل على شكل أصابع غليظة تلتفّ حول العنق. شعور يشبه الاختناق. وعوامله تتعدد.

لنبدأ من الرابية، التي يفترض بها أن تشبه اسمها. هي رابية، والرابية خضراء جميلة وهادئة. لكن مهلاً. أبشّركم بأنها اليوم ليست كذلك. أو بالأحرى لم تعد كذلك. يبدو أن أهلها يتكاثرون بوتيرة سريعة، أو لعله الطلب المتزايد للسكن فيها من مختلف أنحاء البلاد، بسبب سكن «الجنرال» فيها.. ربما. صراحةً، أجهل الأسباب، لكن النتيجة واضحة: ازدياد ورش البناء في الرابية بنسب مخيفة.

تصوروا أن شارعاً فرعياً واحداً يحتوي على ثلاثة مشاريع بناء. مربعات إسمنتية تعدنا بأن تستحيل مباني صالحة للسكن. لنتخيـل أكثر. ثلاث «جبلات» من الحجر والاسمنت تتحول، وفي الوقت نفسه، إلى مشاريع سكنية. تستيقظ في الصباح على صوت الحديد ينخر في الأرض، ثم يتوقف الصوت، ليصدح نغماً مختلفـاً يصدر عن الورشــة الثانية، حيث تأكل آلـة ثقيلة مساحة خضراء على مقربـة من بيتك.. وترمي الخضار في جوفها.

تعود في أول المساء. تظن انك تتحايل على الورش، تسارع إلى فراشك، تريد أن ترتاح من صخب بيروت وورشها التي لا تستكين. لكنك تكتشف أن الورشة الثالثة لم تنه يومها بعد. ما زال الشباب يدقون الحديد في الأرض. يثبتون أساسات الشيء الذي سيحجب منظر البحر عن مطل شرفتك.

هل تظن أن الرابية فسحة مأهولة هادئة تتكرم على قاطنيها بنعمة الإطلالة على طبيعة خضراء؟ خطأ! هي مساحة مأهولة صحيح. ولكنها تخلو تدريجياً من المساحات الخضراء، بفضل البناء العشوائي الذي ينبّـت عند كل زاوية، وبعد كل «كوع». استحالت جرداء صالحـة للبناء فقط. تحولت إلى مساحة اغتصب الحجـر فيها كل فسحة خضراء. وخنقـت أبنيتها، بطولها وبعرضها، سكان البلـدة الذين طالما حسدهم أصدقاؤهم على هدوء منطقتهم وجمالها.

في الرابيـة أيضاً، حصار من نوع آخر، مع أن عنصر الاختناق هـذا ليس محصورا بالرابـية فقـط، بل تعدّاها وسبقها وتلاها، حتى كاد يصير أحد خصائص البلد.

هي الكاميرات والحواجز الأمنية المتربصــة في كل الأماكن، المنظورة وغير المنظورة، في كل الشوارع والأزقـة والضواحي. ما هذه الظاهرة العجيبة؟ ظاهرة لم تعد تقتصر على الجزر الأمنية المحيطة بمنازل السياسيين، كل واحد على حدة، بل تخطتها أيضاً إلى وسط البلد، وفي محيط المصارف والمؤسسات الكبرى والجامعات والمدارس أحياناً و.. حتى صرنا لا نستطيع السير في الشوارع بدون رقابة. شيء ما يشبه «ستار أكاديمي».. لكن على صعيد الأمة كلها!

وإن لم تتولَ الكاميرات مهمة مراقبتك بوقاحة.. يتولاها رجل أمن، رسمي أو خاص، لا همّ.

سابقـاً، كان يمكـن لي أن انظر في أعينهم، بينما أمشي على طريق ما. أمـا اليوم فلم اعد أجرؤ. بتّ في حالـة خوف دائم على أفكاري ومخيّلتي من نظراتهم المختلسة. كنـت أمشي في الشارع، وافتخر بأنه لي، أنـا، ولسائر عابريه. أرى اليوم الشوارع تسلب من عابريهـا. يحاصرهم الأمن. وترصدهم الكاميرات. تتعقـبهـم، وتتعقبـني، كأنني بطلة فيديو كليـب، ألعب فيه دور المذعورة، ويحـظّـر عليّ فيه التسـكع أو إطالـة النـظر إلى مـكان ما.. أو شخص ما.

أريد أن أقف لساعة في فسحة من شارع، لأنتظر شخصاً ما، من دون أن تـطاردني نظرات رجل بلباس أزرق أو أخضـر أو مرقط. مـن دون أن يأتـي رجل يطالبني بالاعتراف بهوية مـن أنتظر، متسلحا بقوة هيبته.. وأمن البلد.

«حسنـاً إذاً، فلنهرب إلى البحر»، قد يقـترح أحدهم. لكنني هناك، أيضاً، أشعـر بأنني محاصرة. ألا تحاصركم تلـك المنتجعات السياحية الفخمة المنتشرة على طول الساحـل اللبناني، من البـترون وإدّه إلى الجيـة والدامور؟ تلك التي تعدكم بتجـربة شـاطئ مختلفة، بنكهة فخمة أنيقة تسـتطيع قلّة فقـط تحـمّل كلفتـها. تعـد بتجربة لم تعشها طبعاً على الشواطئ العامّة، ولن تعيشها.

فالتجربة هـذه يتسنّى لك التمتّع بها فقط في تلك الأماكن المزينة بألـوان وأضواء باهرة، حيث تلتقي حصراً بنخبـة الناس، أي روّادها. تلك الشريحـة من الناس التي قد تصرف ثلثـي مدخول عائلة لبنانية للتمتع بالشمس في إحدى تلك المنتجعات.

وما الذي ينقص بعد؟ أرزة نزرعها في مياه البحر المتوسط، قبالة الشاطئ، لتتحول بدورها إلى منتجع سياحي ضخم، يفوق جميع المنتجعات الأخرى فخامة.. وبذخاً.

منتجعـات يدخلها فقط أصحاب الرساميل الكبـيرة دون سواهم، ولا يحصل منها عامّة الناس سوى على ما يسدّ الأفق أمام النظر.

ناي الراعي صحافية.

*نشر هذا النص سابقا في جريدة السفير في العدد الصادر يوم ١٣ تموز ٢٠٠٩.

داخل شارع الحمرا وحوله: معايشة المنظومات الأمنية واختبارها

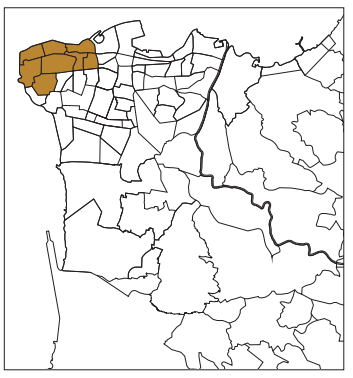

جورج صيداوي– مشروع أطروحة السنة الأخيرة في اختصاص التصميم الغرافيكي (٢٠٠٩)

يستخدم عمل جورج صيداوي أنواعا مختلفة من الرسوم البيانية، لرسم شبكة طرقات واضحة المعالم في بيروت، مسجّلاً بدقة الآليات الأمنية المنتشرة فيها بغرض حمايتها. وتظهِر الخريطة الأساسية التي عيِّنت عليها المواقع المحمية المختلفة، تنوعا واسعا وكثافة عالية في المساحات الأمنية المحمية (مؤسسات حكومية، ومراكز للجيش، وسفارات، ومستشفيات، ومدارس، ومصارف ومساكن لمسؤولين حكوميين وغيرها)، وهي ظاهرة مشتركة بين العديد من المحاور الأمنية الأخرى حول المدينة. ويسجّل أحد الرسوم البيانية آثار هذه الآليات على حركة العبور: اذ يتم تمثيل كل شارع بشكل منفصل، بحيث يمكن إجراء المقارنات بين ما يختبره أحد السائقين وما يختبره أحد المشاة في أوقات مختلفة من النهار. ويبدو الأثر المعوِّق الذي تسببه الإجراءات الأمنية واضحا في نموذج شارع كليمنصو المبيّن هنا، حيث تُحدث العناصر المادية تأثيراً عملياً ملحوظاً في حركة السير اليومية، فارضة تحويلات على الطريق، ومبدّلة في مظهر الشارع الى حد كبير. ويظهر الرسم البياني ذاته الطابع المؤقت لبعض الحواجز التي تظهر ليلاً فقط على سبيل المثال، ما يشي بالطبيعة الدينامية للعمليات الأمنية. كذلك، يبرِز رسم بياني آخر أحد الإجراءات الأمنية الأقل وضوحا، ألا وهو أمن المساحة الجوية. وتقدم هذه الخريطة اجابات على مسألة التغيّرات التي تطرأ على حجب إشارات ترددات الهاتف الخلوي وحدّتها في مواقع مختلفة. من جهة أخرى، يشكل التسلسل الهرمي بين المواقع الأمنية المختلفة موضوع الرسم البياني الثالث الظاهر ها هنا؛ فهو يقيس حدّة رد الفعل لدى البرامج الأمنية حيال مجموعة من التهديدات، مثل الكاميرا والحقيبة والمركبات المختلفة، وبالطبع الهاتف الخلوي الذي يُعتبَر تهديدا يؤشر إلى مستوى عال من الحماية في مواقع تتميز بكثافة ملحوظة في الإجراءات الأمنية.

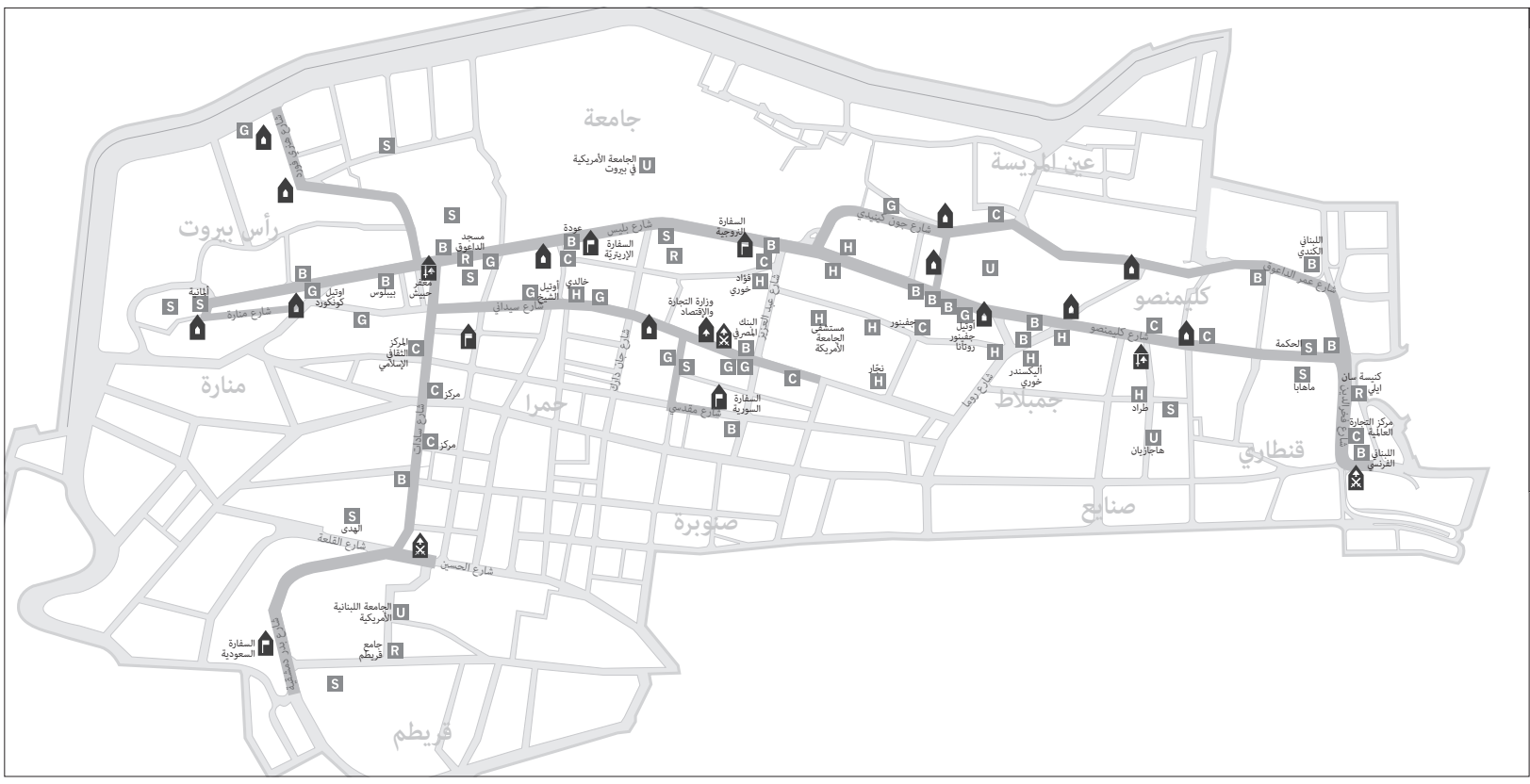

أمن المساحة الجوية على امتداد شارع السادات/الحسين/بدر دمشقية

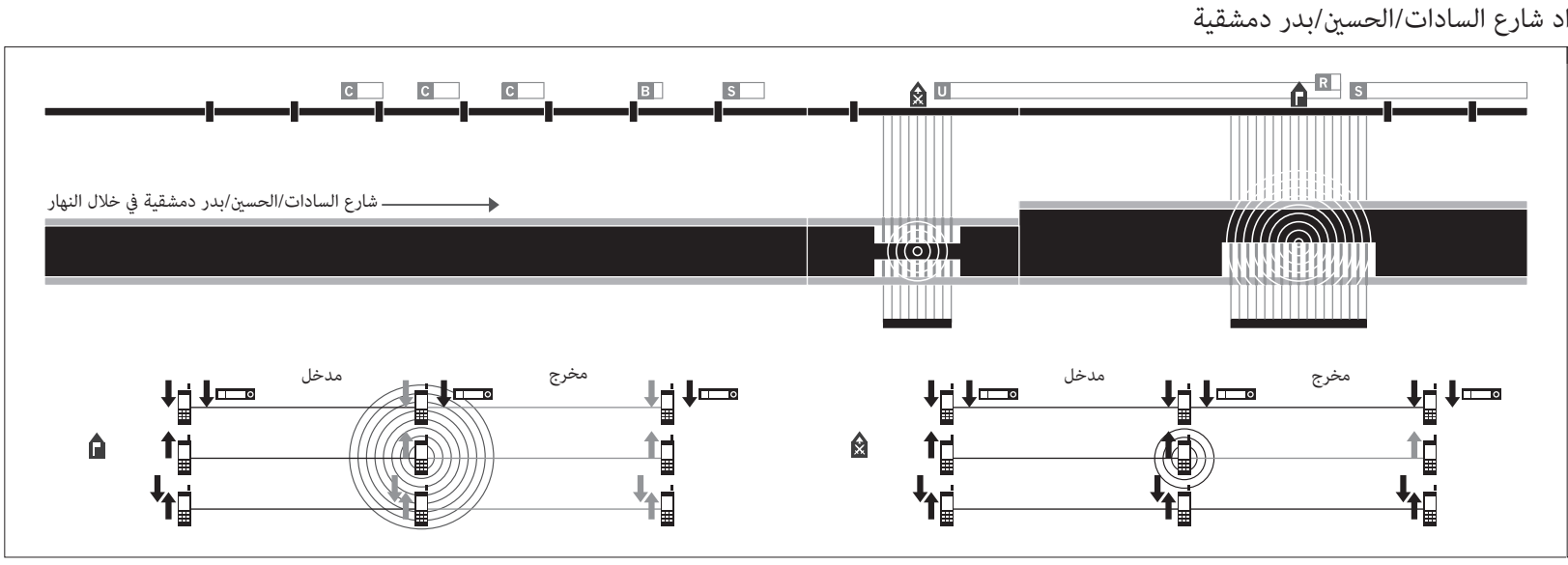

التنقل بالسيارة/معدّل حركة المرور على امتداد شارع كليمنصو

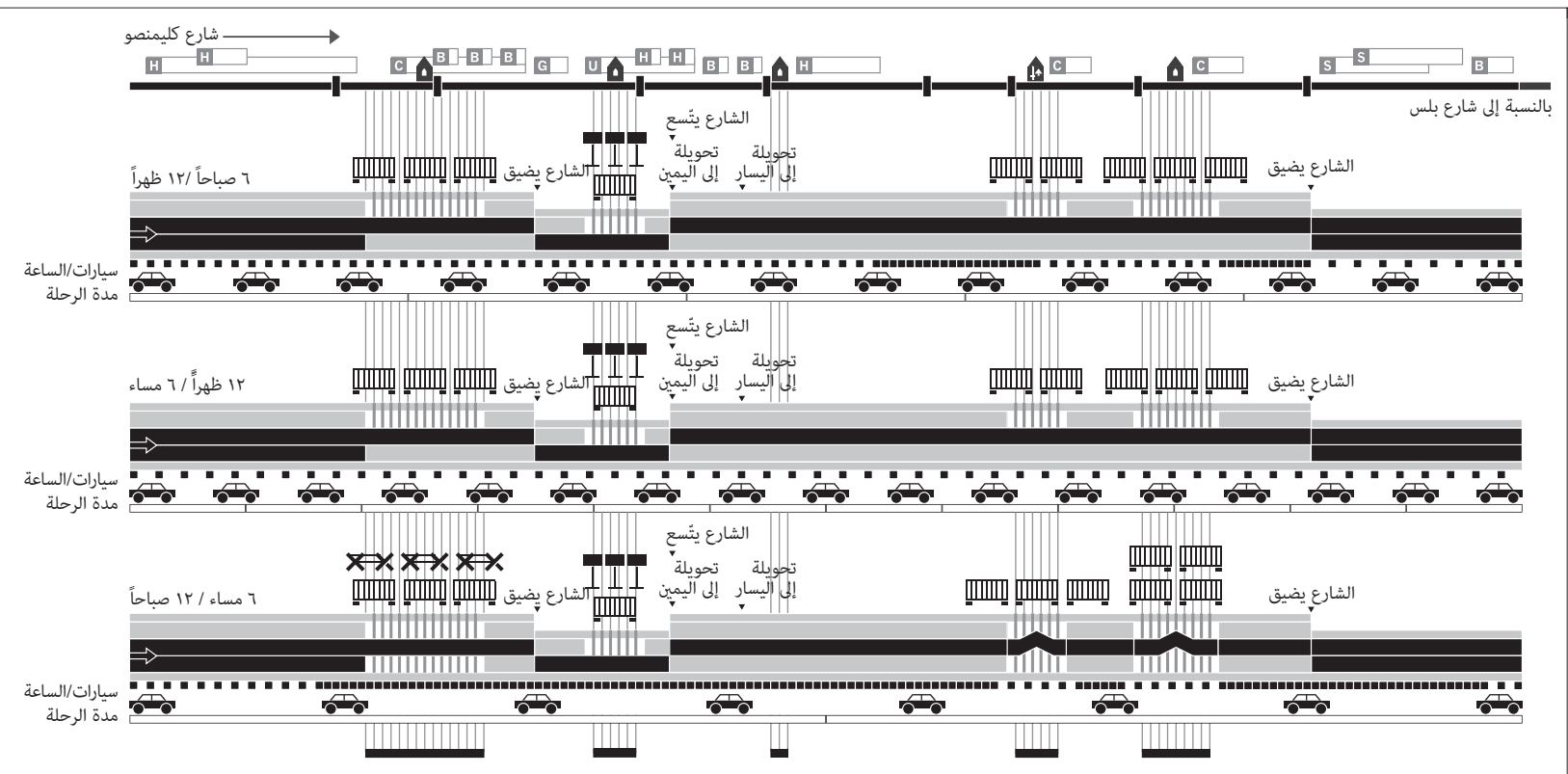

كثافة الإجراءات الأمنية المسجلة في مختلف المحاور الأمنية

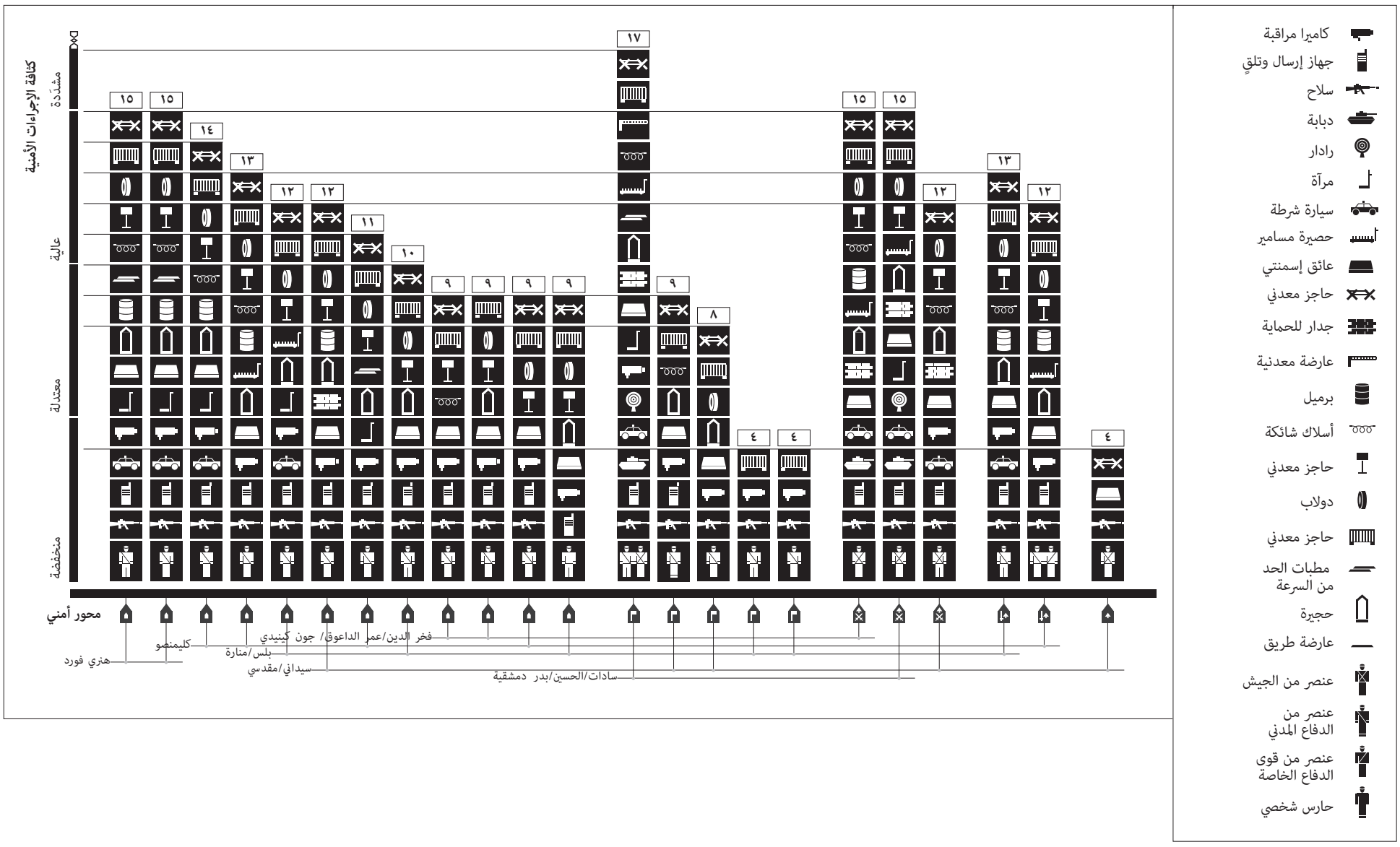

كثافة عوامل التهديد بالنسبة إلى مختلف المحاور الأمنية

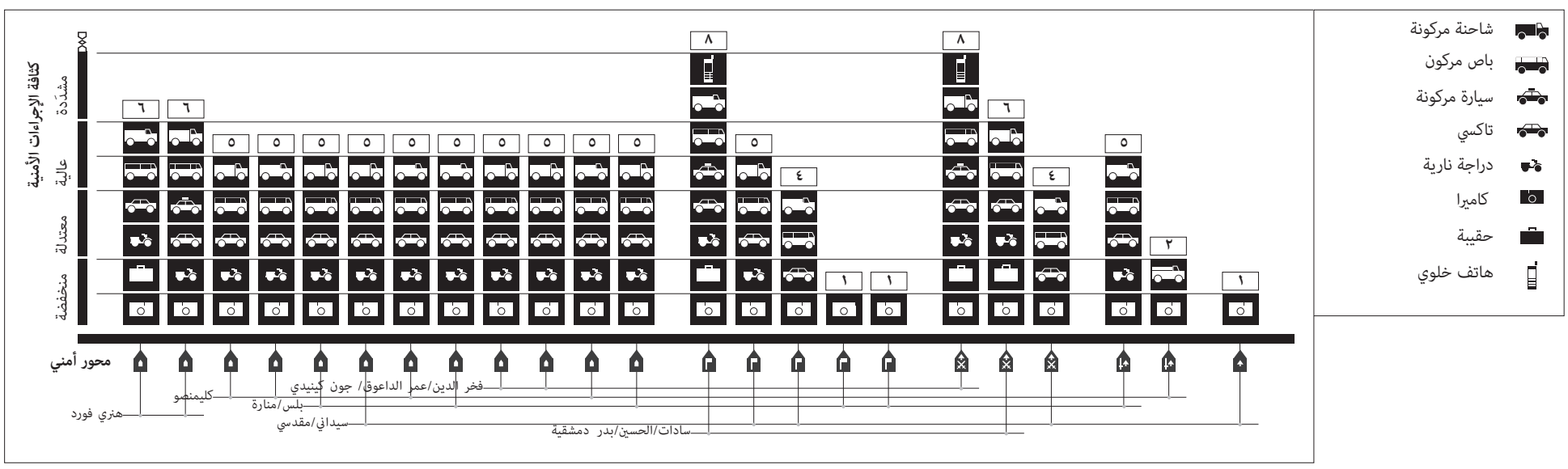

التنقل سيراً/ معدّل حركة المرور على امتداد شارع كليمنصو

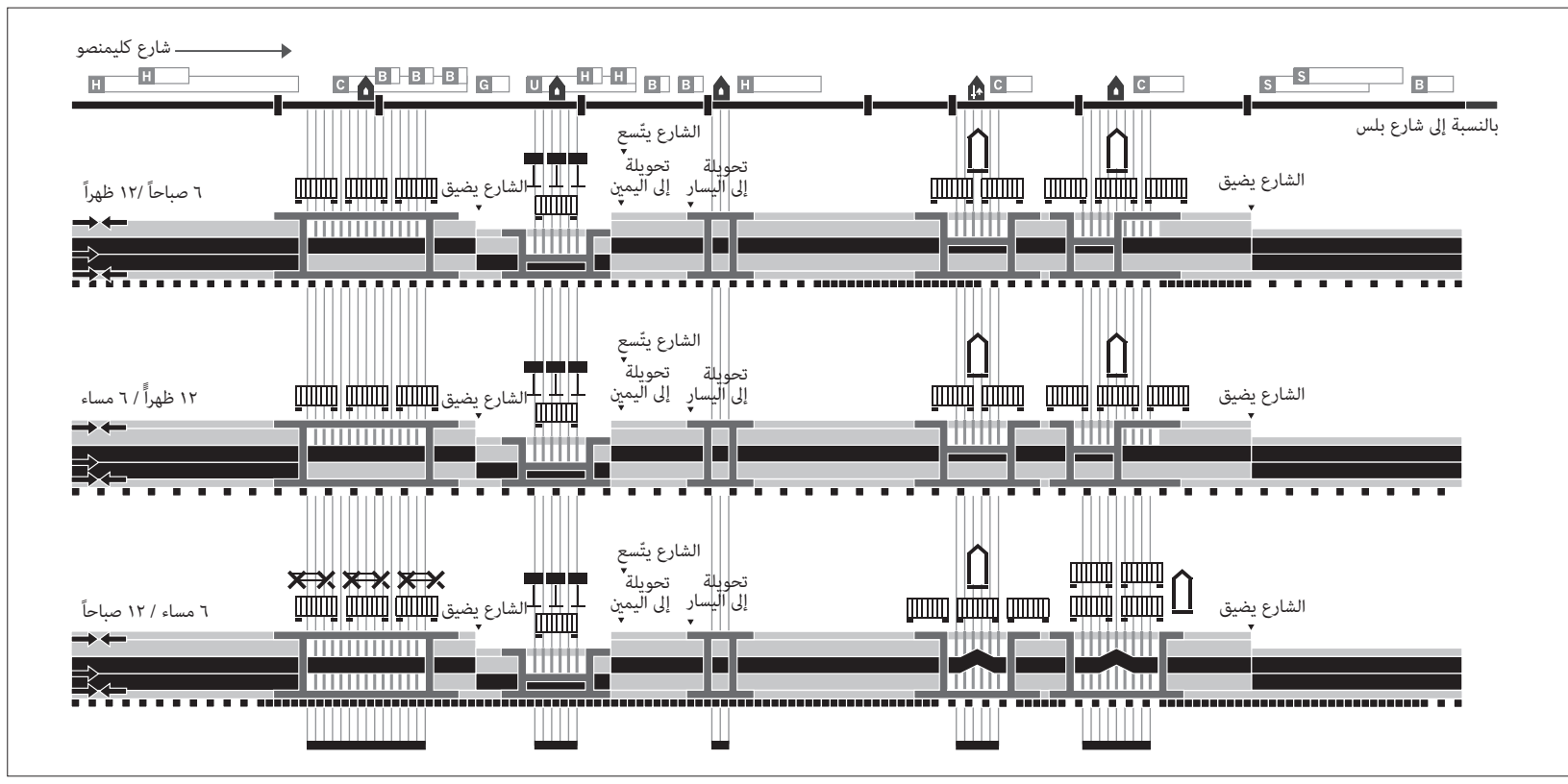

قريطم: من منطقة سكنية إلى مركز سياسي

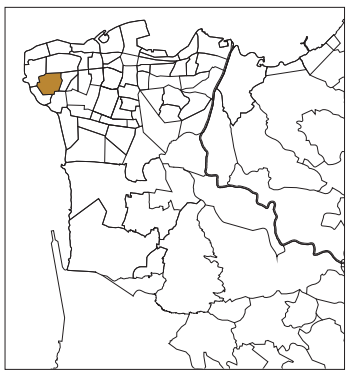

تم انشاء المنطقة الأمنية في قريطم للمرة الأولى عندما عيّن أحد أبرز سكانها، رفيق الحريري، رئيساً للوزراء في العام ١٩٩٢. وبعد اغتياله في العام ٢٠٠٥، اشتدّت بقوّة القبضة الأمنية على هذه المنطقة، ما أعاق حركة مرور السيارات بالقرب من دارة رئيس الوزراء. وقتذاك، وزّعت استمارات لجميع سكان قريطم، طُلب إليهم فيها اعطاء تفاصيل عن تركيبة سكان المنازل (العمر، العدد، الخ.)، وعن ملكيات السيارات، وكذلك الانتماء السياسي، وحيازة السلاح. كما تم سؤالهم عما اذا كان بامكانهم رؤية دارة الحريري من منازلهم.

آليات/عناصر توفير الأمن

في نقطة تفتيش المركبات، يقوم أحد الحراس بواسطة مرآة بالتأكد من خلوّ السيارة من العبوات، فيما يفتش آخر الصندوق الخلفي. وفي حال اضطرار الآليات الكبيرة مثل شاحنات الغاز الى عبور المنطقة، يتم احضار الكلاب المدربة في سيارات صغيرة، لتدقق في كل شيء قبل السماح لها بالدخول.

وكانت العوائق الفولاذية أولى العناصر الأمنية التي وُضعت في المنطقة: فقد منعت المرور وحددت نقاط التفتيش. كذلك وزّعت أذون ركن السيارات على سكان المنطقة لتسم كل سيارة يُسمح لها بدخول المنطقة المحمية، مع الإشارة الى أنها لا تسمح بركن السيارات في الشوارع بشكل دائم. أما عند توقع قدوم زوار مهمين، فتبدأ دوريات قوى الأمن بالتجول في المنطقة وجوارها داعية جميع السكان إلى إبعاد سياراتهم في الحال تحت طائلة تعرضها للقطر. وقد تسبَّب ذلك بحوادث كثيرة، إذ يقوم بعض السكان الغاضبين أحياناً بردات فعل عنيفة، لا سيما عند حدوث ذلك في الساعة الثالثة صباحاً!

ويحتاج زوار قريطم إلى أذون خاصة للدخول، تمنح لهم فقط في حال استطاعوا اثبات أنهم في زيارة الى أفراد محددين في المنطقة. لكن هذا الأمر قابل للتدبير بالطبع، اذ يستخدم كثيرون اسم صديق و / أو فرد من العائلة كي يُسمَح لهما بدخول المنطقة.

وفي نهاية المطاف، أُدخلت الكاميرات الأمنية إلى المنطقة، وقد استغرق تركيبها وقتاً أطول من الإجراءات الأخرى، إذ أن مدّ الأسلاك وغيرها من المسائل التقنية تستهلك كثيرا من الوقت. في البداية، ركّبت هذه الكاميرات حول حدود المنطقة الأمنية، لكنها عادت ووُضعت في ما بعد خارج هذه الحدود لتتعقب التحركات في الرقع المجاورة.

ومن الاضافات الجديدة إلى العناصر الأمنية المنتشرة في قريطم، الأسطوانات الإسمنتية التي استحدثت على أثر أحداث السابع من أيار / مايو ٢٠٠٨ في بيروت، عندما سيطر حزب الله على الشارع وطرد منه عناصر الأمن الخاص المؤيّدين للتيار السياسي التابع للحريري والمموّلين منه. ويمكن القول أن هذه الأسطوانات الإسمنتية تشكل نظاماً دفاعياً متطوراً ضد أي أحداث «عسكرية» مستقبلية. ويبلغ طول هذه الأسطوانات المجوّفة ٢,٥ مترا، وقطرها حوالي ١,٢ مترا، وسماكتها ٣٠ سنتيمترا، وقد زُوِّدت بفتحات عند مستوى العينين، توجّه في اتجاهات معينة: بحسب موقع كل أسطوانة، توجَّه الفتحات لتقابل نهايات الشوارع أو «الزوايا الاستراتيجية». وتوفر هذه الأسطوانات للحارس في داخلها ثقوباً صغيرة تمكنه من اطلاق النار على العدو المتقدم من دون أن يعرض نفسه للخطر.

كذلك وُضعت مؤخراً عوائق إضافية أمام السفارة السعودية، فسدّت أحد الاتجاهَين الرئيسين اللذين تتدفق عبرهما حركة السير حول قريطم. هكذا، باتت حركة السير الكثيفة التي كانت في ما مضى تسلك الخطين، مضطرة إلى الاندماج عند نقطة واحدة أمام السفارة السعودية، ما يفاقم زحمة السير الخانقة في الأساس، لا سيما عندما تفتح المدرسة الكائنة على مقربة من المكان أبوابها.

الأمنان الرسمي والخاص

يسهل على المرء أن يدرك وجود حراس من الجهتين العامة والخاصة في الوقت نفسه في المنطقة، مع أن نسبة الجهة الأولى إلى الثانية غير واضحة. على سبيل المثال، شركة سيكيور بلاس Secure Plus هي شركة خاصة تؤمن عناصر للحراسة في هذه المنطقة كما في مناطق أخرى في لبنان. ومن غير الواضح ما إذا كانت سيكيور بلاس هي الشركة الخاصة الوحيدة في قريطم.

يمكن ملاحظة التعاون بين أمن السفارة السعودية وأمن الحريري في أوجه عندما يزور السفير السعودي مسجد قريطم أيام الجمعة لأداء الصلاة. ففي تلك الأيام، يُسمح فقط للسكان المحليين بإدخال سياراتهم إلى المنطقة الأمنية، فيما يمنع الزوار من ذلك بتاتا. كذلك تصطف سيارات السفارة وحراسها على طول الشارع أمام المسجد، وما ان يدخله السفير، حتى يرافقه حراس عدة من السفارة ليتخذوا مواقعهم، ويبقون على أهبة الاستعداد لحمايته من أي تهديد حتى داخل المسجد.

اختبار المنطقة الأمنية

يعبّر المقيمون في المنطقة عن مشاعر متباينة حيال الآليات الأمنية. فالبعض يشعر بالاختناق، والضيق، و / أو الانزعاج الشديد من عمليات الانتشار الأمني، فيما يشعر آخرون بالأمان نتيجة الأمن المتوفر، وقد أقام بعضهم علاقات طيبة مع الحراس. ويرى هؤلاء الذين ينظرون الى هذه التدابير بايجابية، أن الأذون المطلوبة للسيارات ونقاط تفتيش السيارات تؤمن حماية جيدة من أي عبوات محتملة أو جرائم أخرى صغيرة، كما توفر حركةُ السير المحدودة شوارعَ آمنة وملاعب للأطفال في الخلاء.

الدراجات وطرق المشاة

بما أن الدراجة الهوائية تُعتَبر مصدر ارتياب لكثير من الحراس الأمنيين، يصبح من الصعب ركوبها دائماً. فعندما أركب دراجتي قاصدا الجامعة الأميركية في بيروت، أضطر إلى الالتفاف حول المنطقة الأمنية: أذهب إلى متجر بان دور Pain D'Or عبر منطقة الصنوبرة، وأتوجه إلى شارع ليون، ثم أسلك طريقاً مباشراً إلى الجامعة الأميركية عبر شارع الحمرا الرئيسي.

ممارسات تجارية

عانت الحركة التجارية إلى حد كبير نتيجة إنشاء المنطقة الأمنية. فقد أُقفلت محال كثيرة منذ العام ٢٠٠٥، بسبب تردّد الزبائن في تعريض أنفسهم لعمليات التفتيش الأمنية.

نقطة تفتيش المركبات

الأسطوانات الإسمنتية

خريطة هـ- قريطم

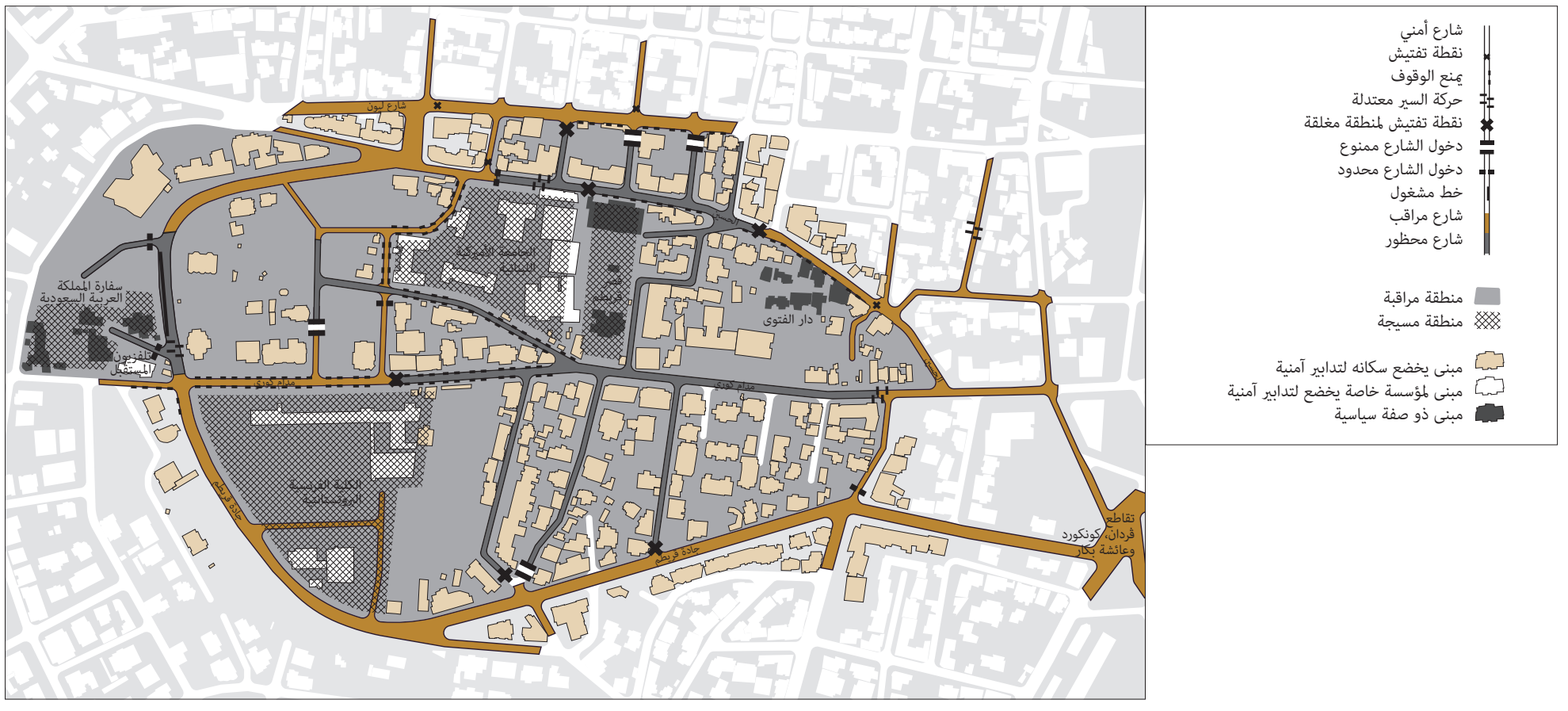

المواجهة السياسية في منطقة وسط بيروت

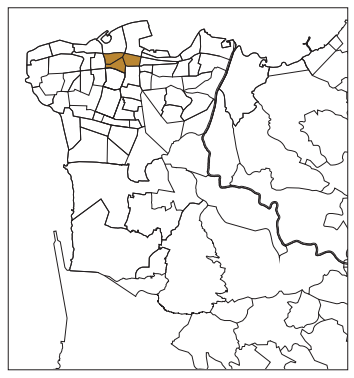

يعتبر وسط بيروت منطقة تجارية وترفيهية، نمت في حقبة ما بعد الحرب الأهلية كمعلم أساسي شاهد على عملية إعادة إعمار المدينة. وتحتضن المنطقة تجمعاً للمؤسسات الرسمية، أبرزها السراي الحكومي- مقر رئيس الوزراء- ومجلس النواب اللبناني، بالإضافة الى المراكز الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومقر مجلس الإنماء والإعمار، السلطة الأعلى المولجة التخطيط العام في البلاد، ومراكز مصرفية ومقرات سفارات عدة (البريطانية والأسترالية واليابانية، الخ...). كذلك يضم قلب وسط بيروت في موقع قريب من ساحة الشهداء، ضريح رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري الذي يزوره لبنانيون وأجانب على نحو منتظم، وقد فرضت عليه حماية مشددة.

في كانـون الأول / ديسمبر ٢٠٠٦، دعت الأحزاب المعارضة للحكومة آنذاك إلى اعتصام احتجاجا على سياسة الدولـة بهدف إجبار الحكومة على الاستقالة. وقتـذاك، نصبت خيام أوت المعارضين في ساحتَي رياض الصلح واللعازارية، واستمرت قائمـة في هذين المكانين العامين طوال مـدة ١٨ شهراً. وخلال هذه الأشهر، تم تشديد الإجراءات الأمنية بحدّة، فمنعت السيارات من دخول شوارع عدة داخل مخيّم الاعتصام وحوله. وعلى الرغم من رفع الخيام في شهر أيار / مايو ٢٠٠٨، بقيـت الأجهزة الأمنية موجودة بكثافـة في المنطقة حول التجمع الرئيس للمؤسسات العامة، والذي تحوّل إلى مساحة محصنة بشعاع ٥٠ مترا تقريبـا، تحيط بها أسلاك شائكة وجدران مرتفعـة يبلغ طولها ٣ أمتار. ويقع مدخـل المشـاة الرئيس المؤدي إلى هـذه المنطقة المحصنة بالقـرب من برج المر (خريطة و). وكي يتمكن الزائر من الوصول الى إحدى السفارات، يتوجب عليه ركن سيارته حول شارع فخر الدين، والسير لبضع دقائق نحو المكان المقصود بعد أن يحصل على تصريح من نقطة التفتيش. كذلك قامت شركة «سوليدير» الموكلة تطوير «وسط بـيروت»، بتأمين عربات خاصة للراغبين ببلوغ المراكز التجارية والترفيهية ضمنها.

خريطة و - **قلب وسط بيروت**

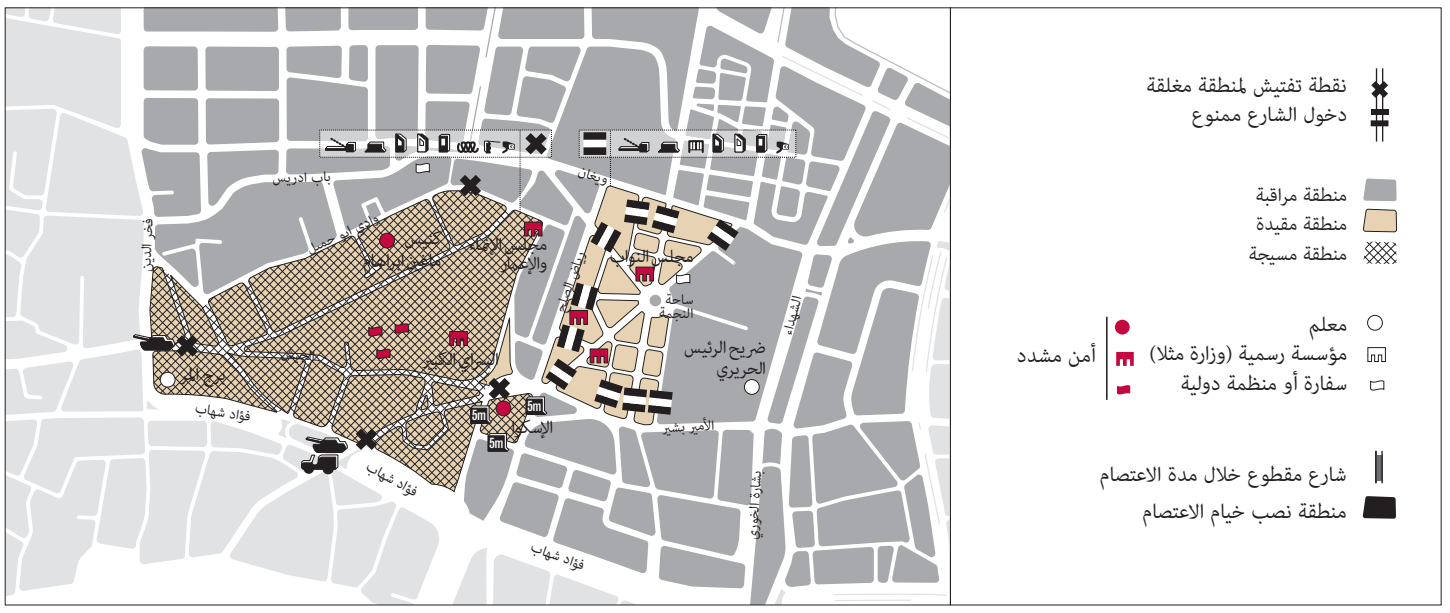

اعتصام المعارضة كانون الأول ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧

اعتصام المعارضة آذار - حزيران ٢٠٠٥

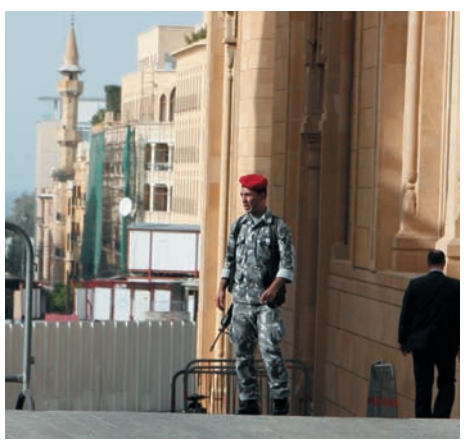

مشاهد من الوسط التجاري

السياج حول مجلس النواب

الجدار الذي يحيط بالاسكوا

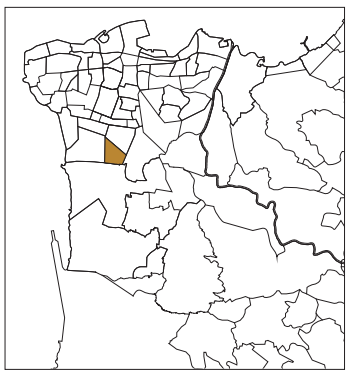

الطريق الجديدة «كرقعة سياسية»

مروان قعبور- أطروحة السنة الأخيرة في اختصاص التصميم الغرافيكي (٢٠٠٩)

يمكن النظر إلى بيروت على أنها مدينة مقسمة إلى رقع طائفية تتميز كل منها بحس استثنائي بالولاء والاخلاص لسلطة سياسية معينة . وفي أوقات الاستقرار السياسي، تطمس الحدود بين هذه المقاطعات، أما في أوقات الأزمات، فيشحن الناس بشعور قوي من الاتحاد، وتربط في ما بينهم روحُ الجماعة، أي «روح مشتركة من الرفاقية، والحماس والتفاني في سبيل قضية محددة تسود بين أعضاء المجموعة». وتعزّز هذه اللحمةُ البقعةَ الجغرافية بحيث يسمّي الناس المساحة على أنها أرضهم، ويسِمون حدودها بأشكال مختلفة.

يتناول البحث الذي أجريته منطقة الطريق الجديدة، وهي منطقة ذات غالبية سنية في بيروت يغلب عليها الطابع المحافظ، وتعتبر حليفة لـ «تيار المستقبل». ويهدف البحث إلى تقصّي الطريقة التي تعمل بها هذه المنطقة كرقعة جغرافية مرسمة الحدود وخاصة بمجموعة معينة من الناس. في الواقع، واجهتني عدة عقبات فيما كنت أقوم بالعمل الميداني، فقد شكّل حضوري كشاب يسير في الطريق الجديدة حاملاً كاميرا ودفتراً يدوّن فيه ملاحظاته، مصدر تساؤل وإزعاج. وكان علي أن أتوقف مراراً لأشرح للناس ما كنت أفعل ولماذا أفعله. وقد اضطررت بانتظام إلى ذكر اسمي، والتعريف بأبي، والاشارة الى أني من المنطقة أصلاً وكنت من قاطنيها، كما كان عليّ ابراز هويتي. أما بالنسبة إلى التصوير، فقد توجب عليّ اتباع تعليمات منسق تيار المستقبل الذي قال لي: «من الأفضل أن نرسل بضعة رجال (حرّاس) من التيار لمرافقتك (...)لكن هناك مناطق حساسة أكثر من سواها لا يمكنك الذهاب إليها». وبعد ذلك، كان عليّ مقابلة مسؤول المنطقة، وهو ليس «موظفاً» لدى تيار المستقبل لكنه يعمل تحت سلطته، فسألني عن بحثي وطلب الي العودة في اليوم التالي.

وفي اليوم التالي، اصطحبني أحد الشبان الذين يتجمعون في العادة على نواصي الطرقات، في جولة على دراجته النارية في أرجاء الطريق الجديدة. وكان وجود الشاب معي مفيدا جدا، وقد بدا أنه يتمتع بنفوذ ما، إذ أن السكان لم يسألوني عن سبب التقاطي الصور عندما كنت برفقته.

بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في شباط / فبراير ٢٠٠٥، شعرت الطائفة السنية بالتهديد، وساد بين سكان المدينة حسٌ قوي بالانتماء الطائفي، انعكس في منطقة الطريق الجديدة. وتحققت عملية تحديد المساحة الخاصة بالأهالي تدريجاً من خلال ترسيم إضافي لحدود منطقتهم مع «الآخرين / هم» («الخصم» الشيعي)، وإبراز أكبر للهويات الطائفية داخل المنطقة، أي داخل ما يشكّل الـ«نحن». وساهمت آليات عدة في عملية تحديد المساحة الخاصة هذه، كانت إحداها عناصر اللغة البصرية الحاضرة في المساحة العامة: عرض الأعلام والصور واللافتات، وتمركز دبابات الجيش عند خطوط التماس المستجدة والمستحدثة، وتعيين المساحات الرئيسة، والمواكب الدورية التي تشارك فيها دراجات يحمل راكبوها الأعلام ويهتفون بالشعارات. وفي المثال الأخير، تغدو الأعلام والصور في حال حركة، إذ تتحرك مع تنقل الموكب. ففي لحظات سياسية معينة، تشتدّ الحاجةُ إلى استعراض القوة المؤقتة على امتداد الرقعة الجغرافية وعبر حدودها. ويسمح استخدام الدراجات والأجساد البشرية بترسيم حدود مساحات أوسع، والادّعاء بالنفوذ على مساحات «أخرى» في المدينة.

عندما منعت الحكومة رفع الصور في شوارع المدينة بشكل علني، تعطل استخدام العناصر البصرية في الطريق الجديدة مما شكل ازالة رمزية للمظاهر المادية التي تدخل في عملية تحديد المساحة الخاصة، لكن هذا التحديد بقي متجذراً بقوة في الأهالي وأماكنهم. ففي الأسبوع الأخير من شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٨، كنت في زيارة إلى بيت أحد أقربائي في الطريق الجديدة، وصادف مرور رئيس الوزراء سعد الحريري في المنطقة. تبادرت الى سمعنا أصوات هرج في الخارج، وفجأة ضجت الحياة في الشارع بأكمله حيث خرج الجميع وراحوا يهتفون بصوت واحد من على شرفاتهم، ومن الشارع، ومن أعالي السطوح: «الله، حريري، طريق الجديدة»! ولعل هذا الأمر يؤكد أن زوال اللافتات والصور من شوارع المنطقة لم يؤثر في روح الجماعة وقدرتها على التعبير عن نفسها.

في الواقع، تساهم اللغة البصرية ضمن المساحة المدنية لبقعة سياسية معينة في إعادة إنتاج قوتها،

الطريق الجديدة كـ «لعبة بناء» وإدارة افتراضية

مروان قعبور- مشروع أطروحة السنة الأخيرة في اختصاص التصميم الغرافيكي

تعرض أطروحة مروان قعبور وضعاً افتراضياً في الطريق الجديدة، حيث يطلق تيار المستقبل في المنطقة برنامجا قائما على إدخال آليات أمنية مبالغ فيها، بالإضافة الى هندسة أفعال افتراضية يقدم عليها سكان المنطقة ذات الغالبية السنية، للتعبير عن دعمهم للتيار المذكور. وعلى الرغم من كون عناصر هذا السيناريو خيالية جدا، الا أن كل عنصر منها يأتي بمثابة استجابة لحدث أو وضع حقيقي. فستائر الشرفات التي طبع عليها العلم اللبناني، ما هي الا محاولة للتكثيف من حدّة احدى الممارسات التي شاعت منذ أيار / مايو ٢٠٠٨، عندما قام رئيس الوزراء آنذاك فؤاد السنيورة بالطلب الى اللبنانيين رفع الأعلام على شرفاتهم دعماً للحكومة في خطاب وطني متلفز، بعد يوم واحد من سيطرة قوى المعارضة على شوارع العاصمة بواسطة عملية تدخل مسلحة. وينطبق الأمر ذاته على نارجيلة المراقبة التي هي بمثابة ترجمة لنقاط تجمّع شبان المنطقة عند زوايا الشوارع، والذين ترتكز مهمّهم بالدرجة الأولى على مراقبة الأحياء، مساهمين بذلك في المنظومة الأمنية السائدة. وتُشاهَد هذه الممارسات في العديد من المناطق التي تشهد نمطاً مشابهاً من الرقابة الذاتية، لا سيما في أوقات النزاع. كذلك، تتضمن الدراسة المعنونة «الطريق الجديدة كلعبة بناء وإدارة افتراضية» قراءات أكثر تفصيلا للمساحات في المنطقة، مثل النصب الذي يُقترَح انشاؤه في الساحة العامة، والذي يتبيّن أنه يتحول إلى منصة آمنة للـ «زعيم» أو المسؤول السياسي الذي يلقي من عليه الخطابات في جمهور المحتشدين، كما ينقلب ممرا للهرب في أوقات النزاع. وتكمن أهمية عمل قعبور في قدرته على الجمع بين الآليات الأمنية من جهة، والأداء الناشط لهذا المجتمع من جهة أخرى، في إطار واحد مدبّر بإتقان. ويجمع العالم الحقيقي للعبة البناء والإدارة هذه في آن واحد، بين عالم محاكاة الواقع، وعالم الضبط والمراقبة.

تجدر الاشارة الى أنه في حين أجريت هذه التجربة على «الطريق الجديدة»، من السهل الإدراك أن تدخلات مماثلة ممكنة التطبيق على أحياء أخرى في المدينة.

شارة الشرفة / واجهة المبنى

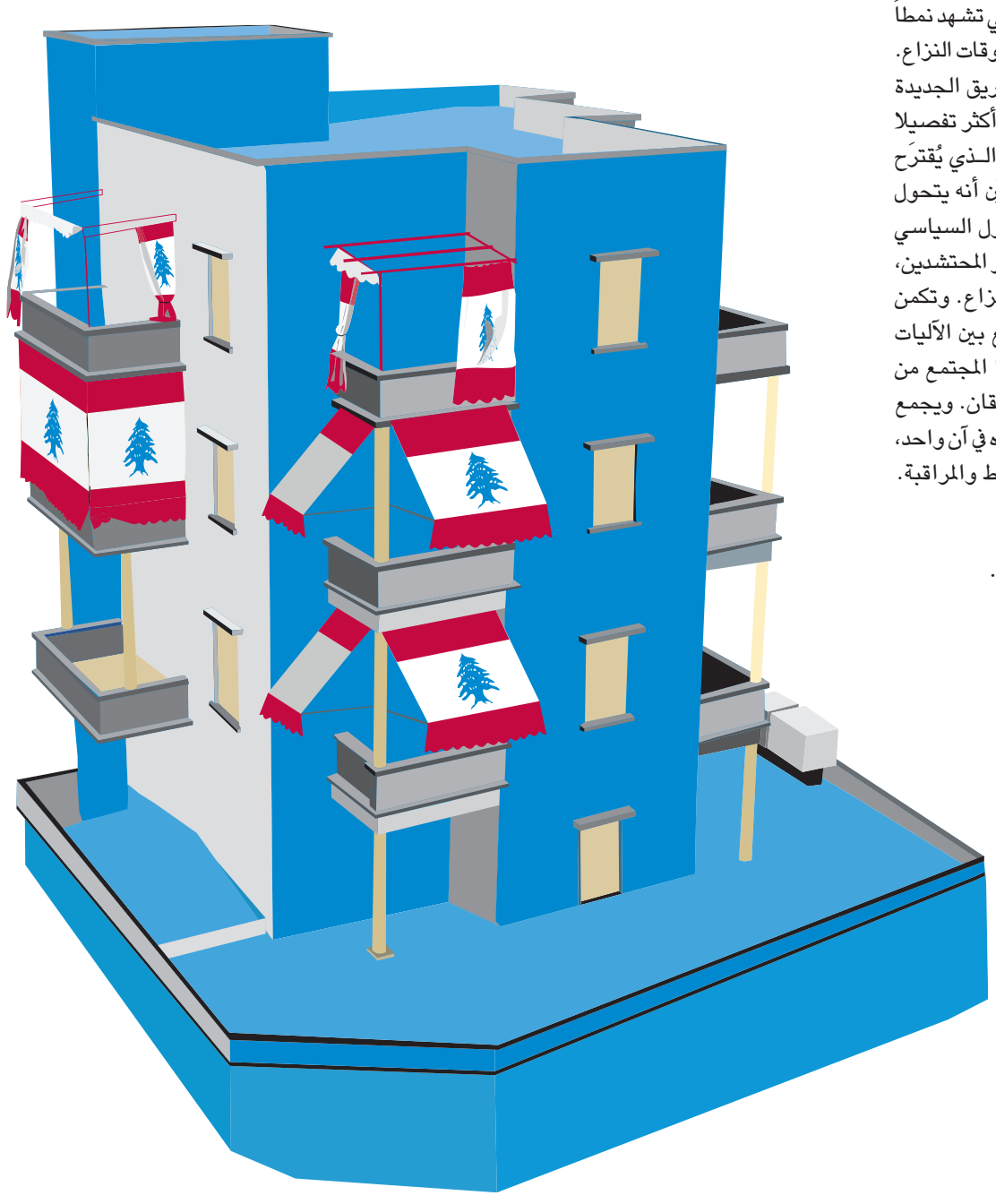

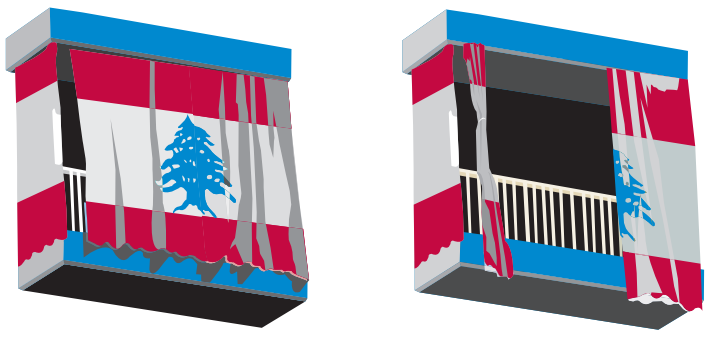

ستار شرفة رُسم عليه العلم- في إشارة إلى هوية المكان وولاء سكّانه. في فترات الاضطراب يُنصَح بإغلاق الستائر لإحداث الوقع المبتغى.

نرجيلة المراقبة

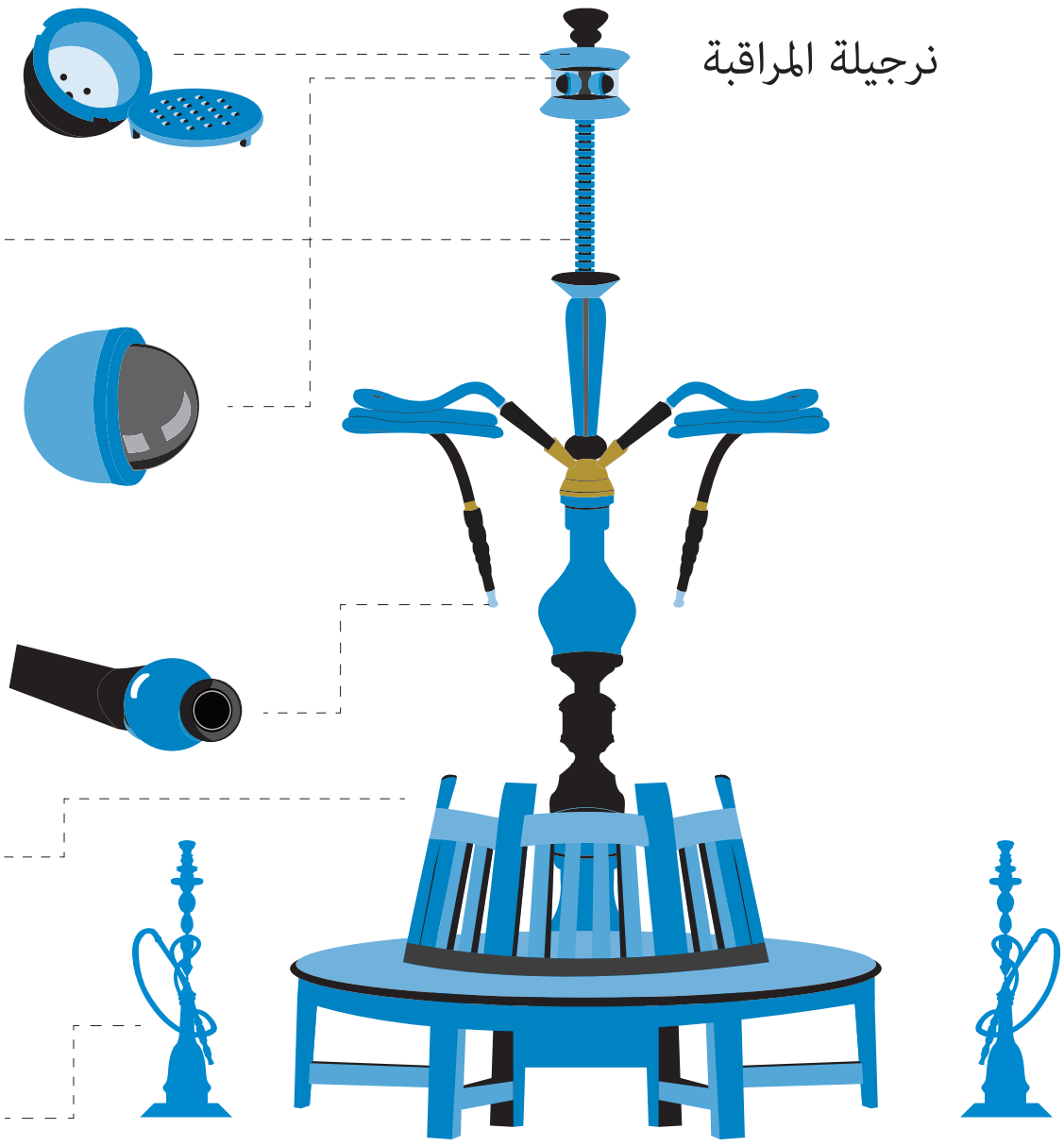

كما تعطي التغييرات البصرية في المساحة المدنية معان جديدة للبيئة المبنية، وبالتالي تعيد بدورها إنتاج المساحة المدنية. كذلك تصبح اللغة البصرية بمثابة حوار بين الـ«نحن» والـ«هم»، وكل ذلك ضمن إطار المدينة.

وتتحوّل الطريق الجديدة إلى مكان حيث للحدود قيمة مضافة. فمن خلال الابقاء على المسافة بينهم وبين الخصوم، وعبر تجسيد روح الجماعة السائدة بمجموعة من العناصر البصرية الحاضرة في مساحاتهم العامة، يعزز سكان المنطقة قوّتهم ويغلقون حدود أرضهم، جاعلين منها رقعة صافية سالمة من «الخصم». بذلك، لا تعود طريق الجديدة جزءاً من المدينة الكبيرة، بل تغدو مدينة بحد ذاتها حيث الترجمة المكانية للانتماء تثمر شعوراً بالبهجة: الاغتباط لمجرد معرفة مَن تكون بشكل فاقع الوضوح. بالإضافة إلى ذلك، تجري مراجعة للمفاهيم التقليدية المرتبطة باللغة البصرية، مثل الصورة واللافتة والعلم. كما أن الطريقة التي يعيد من خلالها سكان المنطقة والمؤيدون تخصيص عناصر ترسيم الحدود تلك بإضافة الصوت والحركة وخاصية شغل الحيّز، تغيّرٌ في تكوين هذه العناصر ووظيفتها. في الواقع، ان الطريقة التي تمتد فيها هذه العناصر لتتجاوز بيئتها ومساحتها المسطحة، تُحدث تحوّلات في المساحة المدنية التي هي ثمرة التفاعلات المختلفة بين الناس والأرض والرمز، وكل ذلك يساهم في بناء هوية المكان.

مقام / مزار

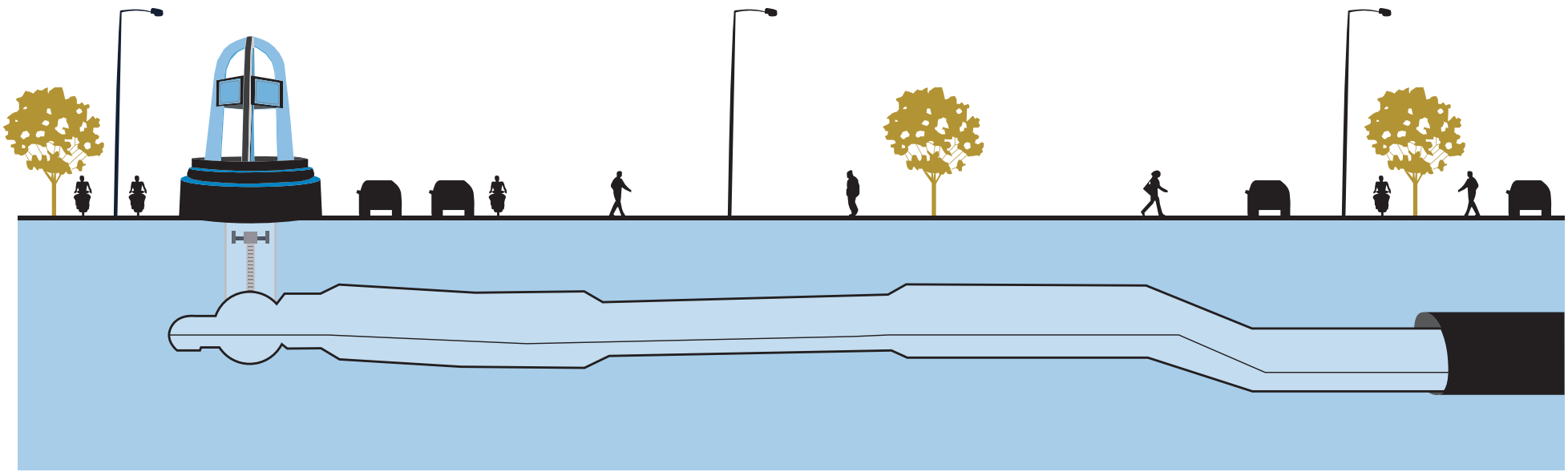

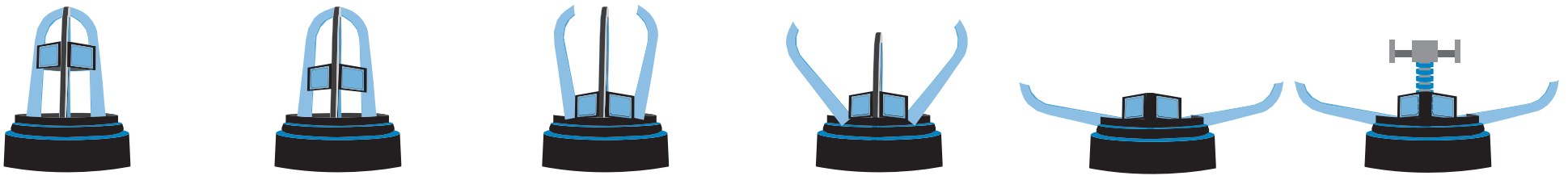

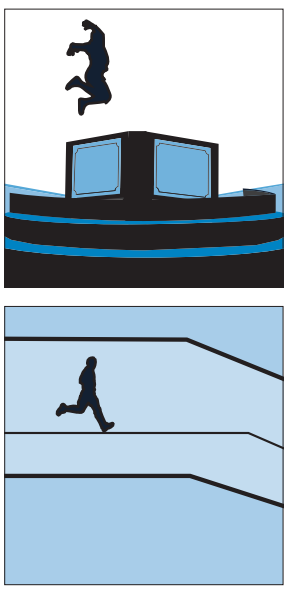

السيناريو ١:
الهدف الأساسي من بناء النفق هو تنظيم تظاهرات في ساحة الملعب البلدي. وبالتالي يؤدي المعلم دور نقطة محورية للاحتشاد. كما يظهر في آلية الفتح، ترفع المنصةُ الخطيبَ، فترتفع المنصة إلى مستوى أعلى من سطح الأرض، وتُجهَّز بزجاج واقٍ.

السيناريو ٢:
في حال تعرّضت المنطقة للهجوم، يتصل منسّقو تيار المستقبل بمركز القيادة من أجل تأمين فتح النفق الذي سيُستخدم كممر للهروب يؤدي إلى قريطم. وقد زُوِّد قصر قريطم بطابق واسع تحت الأرض من أجل استقبال عدد كبير من الناس الذين سوف يفرون من الطريق الجديدة. ولكن لا بدّ لنا من التشديد على أن هذا هو الملاذ النهائي والأخير.

ما وراء المسائل الأمنية الضيقة

الدخل والطبقة والطائفة والجندر ومحدّدات أخرى للهوية

الخريطة ز - التقسيمات وفق الدخل في بيروت

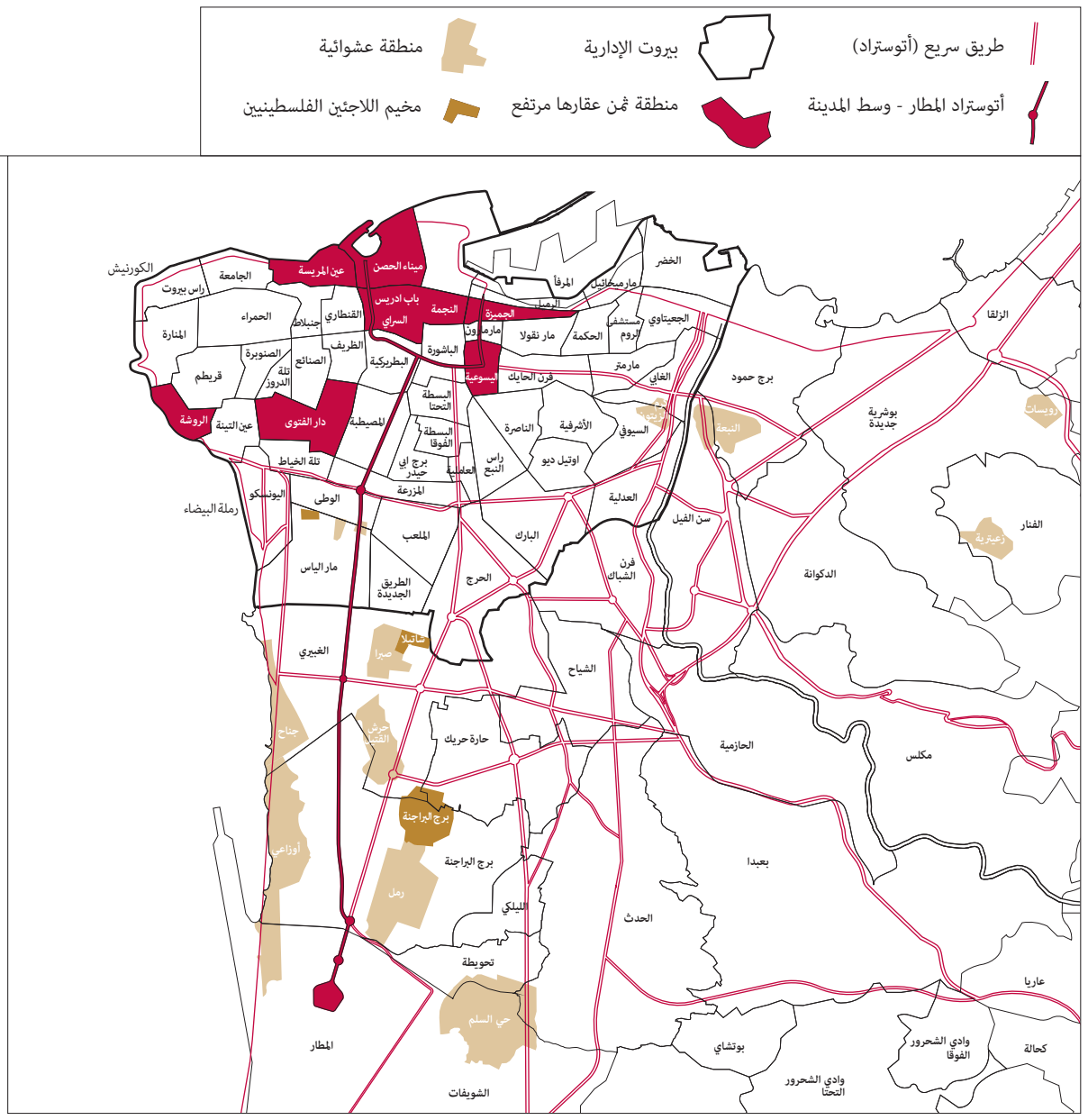

تُضيف الخرائط الواردة في الصفحات ١٦–١٧ تعريفاً أوسع إلى تحليلنا لمفهوم الأمن، وهـو تعريف ينبع من طريقة قـراءة رواد المدينة لهـذه الآليات الأمنية واختبارهم لها. وتربط الخرائط بين القراءات المطروحة في الصفحات السابقة من جهة (كخطوط منع الشغب وأمن السياسيين الخاص)، وبين المواقع الطبقية والطائفية والوطنيـة والفردية الأخرى التي تؤثر بقـوة في طريقة قراءة المرء لهذه الآليات الأمنية من جهة أخرى. وبما أننا أدركنا الصعوبات التي تواجه أي عملية لرسم حدود جغرافيـة بين مناطق المدينة وتحديدها تحديداً واضحاً في علاقتها مع الهويات المذكورة، فقد اعتمدنا في عملية رسم الخرائط هذه على مجموعة مؤشرات بوسعها التعبير عن النماذج التي نسعى إلى تسليط الضوء عليها، من دون الادّعاء بامكانية رسم خطوط جغرافية دقيقة تحدد التقسيمات الطبقية و / أو الطائفية في فضاء المدينة.

تقدم الخريطة «ز» قراءة للتقسيمات وفق الدخل في بيروت من خلال التركيز على أسعار الأراضي، والمساحات العامة التي تمت خصخصتها، والبنية التحتية لوسائل النقل المصممـة لتلبي حاجات الأثرياء (شبـكات الشوارع السريعة، مطار، مرفأ). وتُظهر الخريطة مناطق في المدينة تبلغ فيها أسعار الأراضي أعلى مستوى لها (وقد حددت تلك المناطق بناء على ما يشير إليه أصحاب المشاريع المُعَـدّة للطبقة الميسورة على أنها مناطـق الاستثمار الرئيسة) ومناطق أخرى بُنيت فيهـا مساكن بأسعار مقبولة (مخيمات اللاجئـين وتجمعات سكنية غير رسمية). كما تشـير الخريطة إلى مواقع مراكز التسـوق والترفيه الحصرية (مثل المنتجعـات البحرية)، لا سيمـا تلك التي سيطرت علـى مساحات المدينة العامة وخصصتها لمصلحة بعض الفاعلين الأثرياء.

أخيراً، تشير الخريطة إلى مواقع عدد من المؤسسات العامة والوكالات (وزارات وجامعات)، لتُبرز إمكانية توفر أماكن مفتوحة أمام العامة وشاملة للجميع.

يستند رسم الخريطة التي تبيّن التقسيمات وفق الدخل الى أبحاث سابقة أعدّتها نادين بكداش ومنى فواز

تحت جسر «الكولا»

المربّع الأوّل

خالد صاغية

ذات يـوم من أيام أيلـول ٢٠٠٧، سُمـع دويّ إطلاق نار في منطقـة الجميزة في الجـزء الشرقي من مدينة بيروت. لقد وضع خليل زوين نهايةً لحياته. طلقة واحدة في الرأس كانت كافية لإعلان اليأس من مواجهة رجـال الأمن والقضاء. فقد طرقتْ أبوابَ خليل سريّـةُ درك لتنفيذ حكم قضائي بإخلاء صالون الحلاقة. ذاك الصالون الذي لم يعرف خليل باباً للرزق والتسلية سواه.

لم يشـأ خليل أن يبـدأ حياة جديدة، هو الذي لم يتبـقَ له من العمر بقدر ما مضـى. لكن الكثيرين ممن لم يمتلكـوا شجاعته أو مرارته، اكتفوا بمـا عُرض عليهم من أموال زهيدة ليتمّ نفيهـم رغما عنهم إلى خارج المدينة. واليـوم من حين إلى آخر، يعبرون الشارع الذي ولدوا فيه، ويتأمّلون ما جرى بناؤه على أنقاض حياتهم السابقة.

في بيروت حيث الفصل الطبقي فاضح بين شارع وشـارع، لا يكتفي رأس المال برسم حواجز شفّافة تمنـع الفقراء من «تلويث» أرصفة الأغنياء. فهو، أي رأس المـال، حين ينهي مهمّاته في أحيائه «الراقية»، ينتقل للعبـث بأحياء أخرى. وقد يتّخذ هذا الانتقال شكل تسلُّل لصوص الليل، أو شكل السلب المنظّم في وضح النهار. وفي الحالتين، ثمّة شريك دائم يُدعى الدولة. تلك الدولة بقوانينها المنحازة طبقيّاً، وبفسادها الذي يتيح تغيير هذه القوانين لتصبح أكثر انحيازاً، وبشرطتها التي تفرض حكم القانون على فئة واحدة من اللبنانيّين، هم اللبنانيون الفقراء.

لقـد عرفت بيروت هذين النوعين مـن اللصوصيّة. فقد جرى طرد الفقراء مـن وسط المدينة في وضح النهار، وسط تهليل عارم لما سمّي إعادة إعمار. وبتدخّل فظ من الدولة، تمّت إحدى أكبر عمليات نقل الملكية في العصر الحديث، من عامة الناس إلى شركة عقارية خاصّة أنيطت بها مهمة إعمار بيروت بعد الحرب.

ذات يـوم من أيّام شبـاط ١٩٩٦، رفضت إحدى العائلات إخلاء منزلهـا في وادي أبو جميل، فما كان من جرّافات سوليدير إلا أن هدمت المبنى على رؤوس القاطنين فيه. ستّة أفراد من عائلة عيّاد، بينهم طفل بعمر الثلاثة أشهر، طحنتهم عجلة الإعمار. رئيس الحكومة آنذاك، رفيق الحريري، أبدى أسفه للحادث.

المفجـع في الأمر، أن كثيرين مـا زالوا يتحدثون عن "وادي الذهب" منتقديـن التعويضات التي نالها المهجّرون ومتولّو وساطتهم مع الدولة. لكنّ قلّة تتحدّث عن «مدينة الذهب»، أي وسط بيروت الذي انتقلت ملكيته بكبسة زر إلى كبار المضاربين العقاريّين، غير البعيدين عن التحكم بمفاصل السلطة وقوانينها.

لا نعرف كم من الفقـراء الذين طردتهم شركة سوليدير من بيروت عادوا إليها خلال الاعتصام الذي نفّذتـه المعارضة بعد حرب تمّوز في وسـط المدينة. لكن ما نعرفه بالتأكيد، هـو أنّ الحقد في مطاردة أولئك الفقراء لم تخفّ حدّته. يومذاك، سال حبر كثير في ذمّ الجماهير، والسخرية من ملبسهم وعاداتهم. حتّى أنّ عودة المأكولات الشعبية إلى وسط المدينة، وكذلك الباعة الجوّالين، سمّي رثاثةً وانتقاماً من جمال المدينة.

ها هي الرأسمالية تدور دورتها في لبنان لتعود إلى المربّع الأول حيث لا حاجة لبناء مصنع، أو تصدير زراعات، أو تقديم خدمات. كلّ ما تحتاج إليه لمراكمة الربح هو شريط شائك وبندقية. البندقية لطرد الناس من أرضهم، والشريط لرسم حدود جديدة داخل المدينة.

الأشرطة الشائكة التـي ترتفع في بيروت وتقيم الحواجز بين أهلها، ليسـت كلّها مرئيّة. فعلى الرغم من انتشار رجال الأمـن الخاص حول وسط المدينة، ليست بزّاتهم الرسميّـة ما يجعل من الوسط منطقة عازلة ومعزولـة، اذ ثمّة من أعاد ترتيب الطرقـات والأنفاق والعلاقات الاجتماعيّـة ومصادر الدخل، كي تفقد المدينة ذراعيها.

ولمـن يهمّه الأمر، يمكن اليوم تناول كأس من الويسكـي بسعر يوازي كلفة الحلاقة، في صالون خليل زوين الذي بدّل اسمه وزوّاره.

خالد صاغية مدير تحرير جريدة «الأخبار».

الخريطة ح - المعالم الطائفية في بيروت

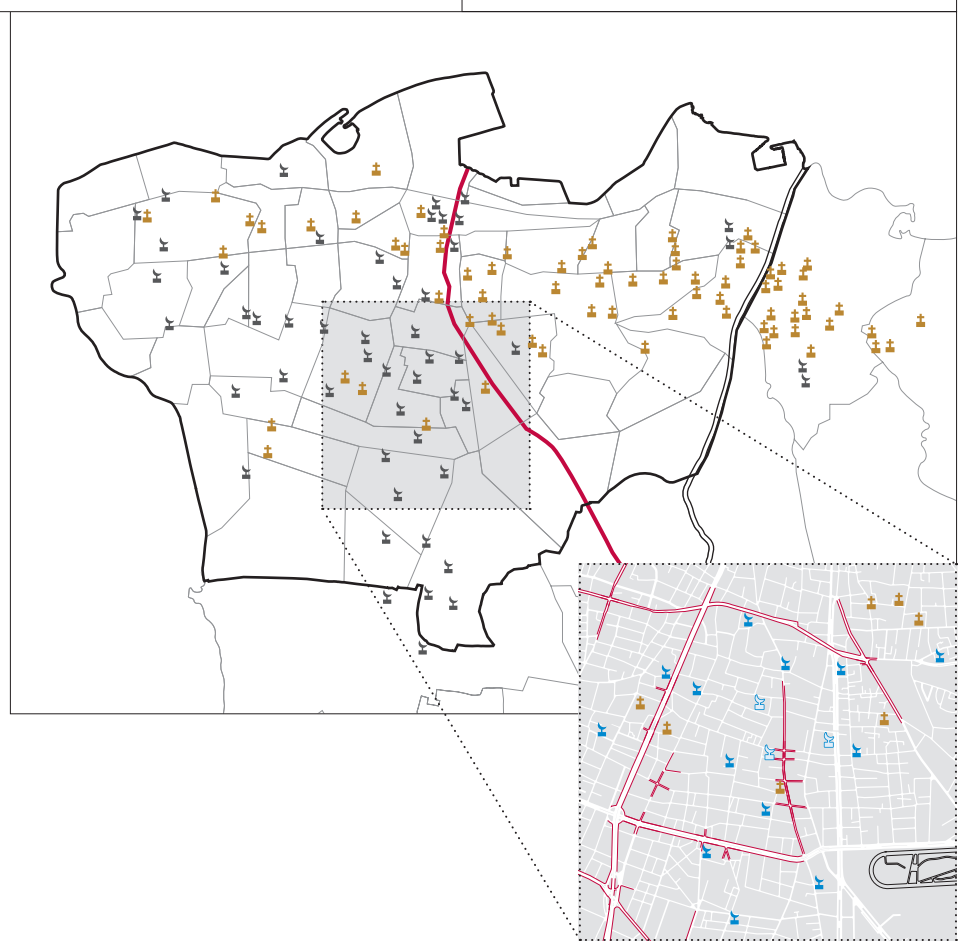

لا يشمل الأمن في بيروت آليات لحماية السياسيين من التهديدات المحتملة، ووقاية الأبنية والأسواق المغلقة من المشاهد والممارسات غير المرغوب بها، ومنع اندلاع أعمال الشغب فحسب، بل يتضمن كذلك آليات تساعد المرء على توفير «أمنه الذاتي» ضمن مجموعته الطائفية و / أو الإثنية و / أو الجندرية و / أو الطبقية و / أو من يشاركونه قيمه الأخلاقية. وتؤثر متغيرات «توفير الأمن الذاتي» هذه في تحركات (mobility) سكان المدينة العاديين، ما يجعلهم يفضلون العبور في شوارع وأحياء معينة (أو أقسام منها) على حساب شوارع وأحياء أخرى. ويصعب عزل كل متغيّر من هذه المتغيرات على حدة ورسم خريطة تظهر تأثيره في المدينة، إذ يستند كل منها إلى حد بعيد إلى التصورات (representations) الفردية كما إلى الممارسات والتجارب.

يصعب بشكل خاص تحديد المتغير الطائفي على الخريطة. فهناك ثماني عشرة طائفة تعيش في بيروت، وتتراوح العلاقات في ما بين أفراد هذه الطوائف من التجنب التام الى الزواج المختلط. وقد ضمّت العديد من الأحياء تاريخياً مجموعات دينية وطائفية معينة، إذ غالباً ما استهدى النزوح إلى المدينة (بدءاً من العام ١٨٦٠) بشبكات الجغرافيا والقربى. وعرِفَت الأحياء في تلك الفترة بطابعها الطائفي الغالب الذي كان اما مسيحيا مارونيا أو مسيحيا أورثوذوكسيا، أو مجدداً، اما مسلما درزيا أو مسلما شيعيا، الخ. إلاّ أن هذه الأحياء تجانست بشكل شبه كامل (على أساس مسلم / مسيحي) خلال الحرب الأهلية (١٩٧٥–١٩٩٠) التي أعادت توزيع المجموعات الطائفية في بيروت الكبرى.

وتمثل الخرائط الواردة في هذه الصفحة محاولات عدة لإيجاد مؤشرات مرئية تدل على التقسيمات الطائفية في المدينة. فعلى سبيل المثال، نحاول من خلال الإشارة إلى مواقع الكنائس والجوامع في المدينة أن نرسم خريطة تقريبية للأحياء المسيحية / المسلمة ضمن بيروت الادارية. فنلاحظ نوعا من التقارب بين مجموعات طائفية مختلفة في مناطق مثل الحمرا، وعين المريسة، وزقاق البلاط، والمصيطبة وراس النبع، فيما تحافظ مناطق أخرى على تجانسها نسبياً. ولعل هذا المؤشر أكثر انطباقاً على المناطق التي تعكس بعض التجانس من تلك المختلطة دينياً، على اعتبار أن الحرب تسببت بالعديد من حركات النزوح السكانية. أما الانقسام الطائفي الذي أنتجته الحرب الأهلية والذي تُرجم إلى خط تماس («الخط الأخضر») قسم المدينة بين غربية مسلمة وشرقية مسيحية (ظاهرتان في الخريطة)، فلا يزال حاضراً بقوة جغرافياً (ورمزياً).

وتركز الخريطة المكبّرة على التقسيم الشيعي / السني في منطقة تتميز بحساسية خاصة في بيروت: منطقة برج أبي حيدر التي شهدت مؤخراً نزاعاً دموياً بين أفراد من الطائفتين (راجع أيضاً الخريطة البلدية، صفحة ٢–٣) وقد تم تعيين موقعي مسجدين شيعيين فقط، على الرغم من أن المنطقة معروفة بالحضور الشيعي السياسي القوي فيها. ويبيّن هذا المستند الصعوبات التي تواجه رسم الخرائط المرتبطة بالانتماءات الطائفية في المدينة، إذ أنها في غالب الأحيان لا تترك مظاهر مادية مرئية دائمة. وكان من الممكن رسم خريطة للمؤشرات الطائفية من خلال تسجيل الرموز الأيقونية (iconography) المنتشرة في الأماكن العامة (مثل صور الشهداء، الكتابات الجدرانية، الأعلام، اللافتات، الخ.) و / أو تسجيل مواقع مؤسسات الرعاية الاجتماعية الطائفية (مثل المستوصفات، والمدارس، والمؤسسات الخيرية، ومكاتب الأحزاب، الخ. التابعة لطائفة معينة). لكن هذا كان يتطلب عملاً ميدانياً مكثفاً يتجاوز مجال هذه الدراسة.

تعكس مساهمة خريطة «المقاهي والمطاعم المحافظة في الضاحية الجنوبية» التمركز المكاني «للحالة الإسلامية (الشيعية)» في المدينة من خلال رسم خريطة للمقاهي والمطاعم التي لا تقدم الكحول أو اللحم غير الحلال ولا تبث موسيقى الرقص. وينحصر رسم خريطة هذه الأماكن في ضاحية بيروت الجنوبية فحسب، على الرغم من وجود مقاه ومطاعم أخرى في بيروت تتبع القواعد نفسها (في الحمرا، والروشة والمنارة). ويستند رسم الخريطة هذا إلى بحث تجريه كل من لارا ديب ومنى حرب، ويهدف الى استقصاء الممارسات الأخلاقية والمكانية التي ينشرها قطاع الترفيه الحديث الذي يخدم «البيئة الإسلامية» في الضاحية. وتروّج «الحالة الإسلامية» هذه لنمط حياة معين يتصف بالالتزام الديني والأخلاقي، يُعيد تشكيله وقولبته إلى حد كبير شبابٌ من الطبقة الوسطى ملتزمون بهذا النمط، ولكن يبتغون التسلية والترفيه في أماكن يشعرون فيها بـ«الراحة». والواقع أن قطاع الترفيه في الضاحية أخذ بالنمو بشكل ملفت منذ تحرير الجنوب اللبناني في العام ٢٠٠٠. كما كان للحرب الإسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦، وما أعقبها من توترات وأعمال عنف استمرت حتى عام ٢٠٠٨، دور في اثارة رغبة الفرد بحماية نفسه من خلال البقاء ضمن مجموعته وفي منطقته (أي ما نشير اليه بـ «البقاء مع من يشبهنا»). ففي الضاحية، افتتح ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ أكثر من ثلثي المقاهي والمطاعم الموجودة حالياً. ومن الممكن تحليل قطاع الترفيه الحديث هذا، على أنه يعزز حال التحصّن والانعزال في المدينة. لكن من جهة أخرى، يمكن دراسته باعتباره فرصة جديدة للمرء ليتنقل في المدينة وفقا للقيم الأخلاقية التي تلتزم بها طائفته. فتفتح المدينة سبل تحركات جديدة أمام من يستمتعون بارتياد تلك المقاهي، لاستكشاف مجموعات متنوعة من الأذواق والمشاعر واختبار الملذات والرغبات، وان كان من موقع استهلاكي بحت. هكذا، يولّد الأمن والأخلاق والطائفية ممارسات مكانية وتحركات مدينية جديدة تعيد رسم أحياء المدينة وحدودها وتتفاوض معها.

ونستكشف في هذه الدراسة هذه الممارسات المكانية الجديدة من خلال مقاربة أخرى لرسم الخريطة الأمنية عبر دراسة المسارات الفردية في بيروت (راجع قسم المسارات ص. ٢٢ –٢٧). كذلك يساعد رسم خرائط المسارات في اظهار كيف تساهم متغيرات العمر والجندر والعرق والطبقة في تحركات المرء عبر الآليات الأمنية في المدينة.

المقاهي والمطاعم المحافظة في الضاحية الجنوبية

تشكل هذه الخريطة جزءاً من مشروع دراسة متواصلة تديره كل من لارا ديب (Scripps College) ومنى حرب (الجامعة الأميركية في بيروت) يتناول اماكن الترفيه في جنوب بيروت، وتدعمه مؤسسة The Wenner-Gren Foundation ومركز American Center for Learned Societies. رسم الخريطة أحمد غربية ووسام أبو عاصي.

1. Sweet Cafe
2. Samawar
3. Woody's
4. Verda
5. Family House
6. Dome
7. X5
8. Refresh
9. Sobh w Masa
10. Le Marche
11. Ceazer's
12. Pizza Laguna
13. Moody Cafe
14. Qaser el Diwan
15. Pizza Plus
16. Cafe Yet
17. El Ponte
18. Terrace
19. Cafe 33
20. Coda Cafe
21. Fakih Cafe
22. Sobh w Masa
23. Fantasy World
24. Al Saha
25. Sweet Cafe
26. Bab el Hara
27. Tea Cafe
28. Fiori Cafe
29. Al Qarya
30. Les amis
31. El Forno
32. Don Vito
33. Snack@argile.net

«ڤان» رقم ٤ من حي السلم إلى الحمراء:
سفر بين عالمين متناقضين

فكرة وتصوير علي عماشا

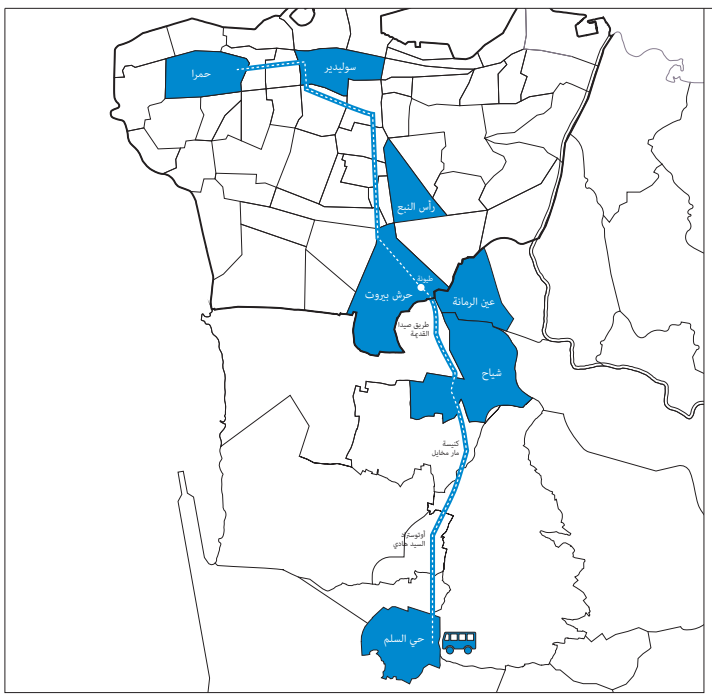

«اوتوستراد» هـادي نصـر الله، كنيسة مار مخايل، طريق صيدا القديمة، المحاصرة بين عين الرمانة والشياح، وصولاً إلى الطيونـة، فحرش بيروت ورأس النبع، ومـن ثم دولة «سوليدير» فالحمرا... إنهـا الرحلـة التـي يقطعهـا الرقـم٤ من حـي السلـم إلى الحمراء.

ما الذي يميز رحلة "فان" رقم ٤؟

مـا يميز رحلة «فان» رقم ٤ الطريق التـي يقطعها من حي السلم إلى الحمراء. فهو يمر في «أوتوسـتراد» هادي نصر الله، فكنيسة مار مخايل، فطريق صيدا القديمة المحاصرة بكل من عين الرمانة والشياح، وصولاً إلى الطيونة، فحرش بـيروت ورأس النبع، ومن ثم «سوليدير» وأخـيرا الحمرا. في الواقع، العبور من حي السلم إلى الحمراء، هو أقرب ما يكون إلى سفر بين عالمين متناقضين: عالم يتسم بالإهمال، وعالم يتسم بالعناية.

وتسيطـر على الرقـم ٤ وعلى المواقـف الثلاث التي تشكل مواقـع انطلاق «الفانـات»، عشيرة آل زعيتر البقاعيـة المعروفة بشدة بأسهـا وتمسكها بالعادات العشائرية القديمة.

ما مكان الجلوس المفضل لديك في "فان"ولماذا؟

في العادة أختار الجلوس في أحـد المقاعد الخلفية، اذ يتيـح لي موقعي مراقبـة حركة الـركاب والاستماع للأحاديث التي تندلع من دون أي مقدمات، وتستمر حتى بعد نـزول الراكب أو الراكبة التي بدأتها. كما بامكاني فعل ذلك من دون المساس بحس الأمان الشديد لـدى ركاب يغادرون مناطق «جماعتهـم» إلى مناطق «جماعة» أخرى.

كراكب دائـم، ما الخصوصيات التي تسِـم هذه الرحلة اليومية؟

أول ما يمكن ملاحظته خلال الرحلة، هو أن المشتركات الاجتماعيـة والسياسية والطائفيـة التي تجمع بين الـركاب تكاد تكـون قياسيـة. لكن ثمة بـين الركاب مـن يتمتعون بوضع اقتصـادي أو اجتماعي متقدم بدليل ما يرتدونه من ثياب، أو لجوءهم إلى استخدام اللغات الأجنبية في ما بينهم، فضلاً عن الفتيات اللواتي بالكاد يمكن تمييزهن عن أقرانهن من رواد الحمراء أو الأشرفية.

وفي خلال مسـار الرحلة، يمكن استشعار حدود غير مرئية تفصل بين المناطق، بحيث يرتسم واقع جديد بين منطقة وأخرى. لكن الحدود الأكثر وضوحا والتي لا يمكن تجاهلها، هي تلك التي تبدأ لحظة الوصول إلى منطقة بشارة الخوري. فوصول «الفان» إلى تقاطع بشارة الخوري يعني الوصول إلى بيروت.

كيف تصف أجواء ال«فان» خلال الرحلة؟

يتجسد تفاعل «الفان» وركابه بتعابير مختلفة بحسب المحيـط الذي يعـبر فيه. ففـي احدى المـرات، وقبل الوصـول إلى بشـارة الخوري، عدّل سائـق «الفان» في مسـاره المألوف هربا مـن زحمة السـير، فاختار الانعطاف سالكاً طرقات عين الرمانة الضيقة. آنذاك، طفت على بعض الوجوه أمارات حـذر وقلق، لعلها تعود إلى موروثات الحرب الأهلية التي تسم العلاقة بين شبان عين الرمانة وشبان الشياح.

وفي أثنـاء التوقف بانتظـار إشارة شرطـي السير، يمكن ملاحظـة النظرات غـير الودية التـي يوجهها ركاب السيارات المجاورة الى «الفان» وركابه، الذين يبادلونهم بالمقابل نظرات الامتعاض. كما أن الشرطي بدوره يبدي شـدّة في التعامل مع سائـق «الفان»، لا يبديها في العادة مع السيارات الأخرى، وبخاصة إذا ما كانت من الطراز الحديث.

علي عماشا يعمل في قسم المعلوماتية في جريدة «الأخبار». وقد أجري معه الحديث لكونه أحد ركاب الـ «فان» رقم ٤ المنتظمين.

مشاهد من رحلة الـ «ڤان» رقم ٤

تتمة «هنا منطقة سكنية» (ص. ١)

التصميم الغرافيكي في المجتمع

زينة معاصري

«التعليم بالصّور يعني مواجهة مع المواطنة: مساءلة نقديّة ونقاش».

ثمة تعارض مكشوف بين مقولة المصمم جيرار باري كلافيل Gérard Paris Clavel الواردة أعلاه ومفاهيم التصميم الغرافيكي السائدة تعليماً وممارسة. التعارض يعود إلى طبيعة المقاربة المعرفية القاصرة التي أفضت إلى اعتبار التصميم الغرافيكي مجرّد أداة في خدمة الرأسمالية. وفي هذا الإطار نلاحظ كيف أن إعداد المصمم، بات يقتصر على منحه المهارات الأساسية التي تمكّنه من تنفيذ تطبيقات إبداعية تخدم عمليات الترويج والاستهلاك، ضمن سوق مزدحمة بالصّور يشتدّ فيها تنافس السلع. والنتيجة أننا أمام مصمّم بالغ الحيادية في عملية تقتصر قِيمُها على توفير المهارة الاحترافية، وتهدف إلى مراكمة الخبرة التقنية بادعاءات «الابتكار».

والواقع أن هذا المنظور الشكلاني الضيق للتصميم الغرافيكي الذي يستمد شرعيّته الزائفة من علاقات السوق، لا يفسح مجالاً لـ«المساءلة النقديّة والنقاش» كأساس للتفكير في المواطنة، ناهيك بالتأسيس لممارسة تصميميّة متّصلة بالشأن العام. انطلاقاً من هذه النقطة أعدّ محترف «التصميم الغرافيكي في المجتمع» كنموذج بديل في مجال تعليم التصميم وممارسته. وإذا كان السعي إلى تكريس العمل وفق هذا النموذج المضاد يشكّل حاجة عامّة ملحّة، فإن اعتماده يكتسي أهمية خاصّة في لبنان (والمنطقة)، حيث تعاني مفاهيمَ المواطنة من تقويض ممنهج، ناتج عن سياسات رأس المال والصراع الطائفي المهيمن.

يحفّز المحترف طلابَنا على تفعيل انخراطهم في المجتمع، إذ يجعل ممارساتهم الغرافيكيّة جزءاً لا يتجزأ من ارتباطهم بالأمكنة وعلاقاتهم مع ناسها. هذه المقاربة مبنيّة على تعريف التصميم الغرافيكي بوصفه ممارسة اجتماعية، يرتبط ضمناً بإبداع الإشارت وتبادل معانيها الثقافية. كذلك تتم مقاربته نقدياً من حيث علاقته بالأطر الاجتماعية والوقائع السياسة والإقتصادية. وتمكّن المشاريع المقترحة الطلابَ من استخدام مهاراتهم في التصميم الغرافيكي لكي يثيروا في الحقل العام قضايا تهمّ المجتمع ككلّ. وعادة ما يتمّ تحديد هذه القضايا انطلاقاً من تجارب الطلّاب الخاصة، وذلك من خلال المراقبة الدقيقة وإجراء الأبحاث والتفاعل وإثارة الأسئلة والتعليق على محيطهم اليومي. وتتضمن المشاريع عموماً: ملصقات. كرّاسات لتحفيز الوعي العام، والمداخلات الغرافيكية في مواقع محددة من المدينة، وحملات الاحتجاج و / أو التأييد. والمشروع الأخير هو مشروع جماعي يشمل تصميم الخرائط كأداة لقراءة المظاهر الاجتماعية والمكانية في أحياء محددة من بيروت ولتأويلها بيانياً.

على امتداد السنوات العشر الماضية، اهتم الطلاب بمسائل عدّة في مقدّمها: مشاكل البيئة المحلّية، حفظ التراث، ظاهرة الإدمان على المخدرات، الجندرة والجنسانية والقوانين، والممارسات التمييزية ضد النساء من ضمن جماعات أخرى مهمّشة في لبنان. وبينهم من ركّز على ما له علاقة بالحياة اليومية في المدينة، فتناول النقص في الخدمات العامة وتراجع الدولة عن ردع الممارسات التي تنتهك حقّ المواطن في المدينة، ما يحرمه أحياناً من ممارسة مسائل بسيطة، كالتجوال من دون قيود أو التحرك باستقلالية داخل المدينة. وتعالت معارضة الطلاّب للعلاقات المشوّهة بالمدينة، مع تأزم الحياة السياسية في الآونة الأخيرة. هكذا طاولت انتقاداتهم الحواجز المادية والعسكرية المتزايدة، ناهيك بالتقسيمات الإيديولوجية التي أقيمت في بيروت بذريعة «الأمن الذاتي».

ركّزت مداخلة حامد سنّو (على الغلاف وفي هذه الصفحة من «أمن بيروت») المنجزة في نيسان / أبريل ٢٠٠٨ على مكان إقامته في قريطم. وتشكّل الحملة، التي صممها للاحتجاج على الإجراءات الأمنية، مثالاً محدداً على نوع المشاريع الذي يشجعه المحترف التصميمي. فقد حوّر سنّو لغة الإشارات الرسمية المعتمدة في الشوارع لكي يبرز تكاثر الإجراءات الأمنية في بيروت. وبعد عام على المعارك التي شهدتها شوارع بيروت في ٧ أيار / مايو ٢٠٠٨، ركزت طالبة أخرى، لم ينشر عملها في هذا العدد، على تناول ما اصطلح على تسميته زمن الحرب الأهلية بـ خط التماس بين عين الرمّانة والشيّاح (الخريطة «ح»)، الذي فُعّل كموقع للعنف وكحدّ وهمي يفصل بين منطقتين مذهبيتين. وعلى عكس المقاربة الساخرة التي ميزت تناول سنّو للموضوع، تضمّن تعليق ميرا مرتضى الكثير من التمنّيات والآمال. فقد رسمت خطاً يجتاز الشارع ويصل بين المنطقتين المتجاورتين، وأسمته «خط التماسك»، مبرزة حرف «الكاف»، في محاولة رمزية لدحض التسمية التاريخية للشارع.

المقاربة الغرافيكية التي يقترحها هذا المحترف، حفّزت طلّابنا على اعتماد مضامينه في مراحل مقبلة من دراساتهم، ومن حياتهم المهنية كمصمّمين. ويتبدّى ذلك من خلال مشروع الرسالتَين اللتين قدّمهما كلٌّ من جورج صيداوي ومروان قعبور في سنة الاختصاص الأخيرة، ونُشرت مقتطفات منهما في هذه النشرة (ص١١–١٠و ١٤–١٥). واعتماداً على منهجيات مختلفة لا تقل إقناعاً، ندّد كل منهما بتكاثر المظاهر الأمنية التي انتشرت في بيروت. وقد ساهم المشروعان في توسيع معرفتنا بهذه القضية الملحة، وشكّلت دليلاً على قدرة التصميم الغرافيكي بوصفه أداة نقدية وتفكّرية في الحقل العام.

انطلاقاً من ذلك، تعبّر كلمات كلافيل الملهمة أفضل تعبير عن أهمية الأسئلة التي دفعت إلى وضع محترف «التصميم الغرافيكي في المجتمع»:

«هل يمكننا ابتكار إشارات تسائل مدينة سعيدة؟ فنتخلى عن أنظمة الإشارات التوجيهيّة التي لا تنفك تكرر نفسها، لكي لا يستحيل العالم خريطة بيانية شاسعة تقتصر على حركة السير. فلنعمل على التجوّل في الشوارع، بحثاً عن لقاءات المصادفة، والعلاقات الاجتماعية الحقيقية، وأمكنة التبادل. فلنطلب الأفكار لا بطاقات الهوية، والخرائط الجغرافية لا الحدود».

زينة معاصري مصمّمة فنيّة، وأستاذة مشاركة في قسم التصميم الغرافيكي التابع لـ«الجامعة الأميركية في بيروت». صدر لها كتاب بعنوان «ملامح النزاع: الملصق السياسي في الحرب الأهليّة اللبنانية»، بيروت: دار الفرات، ٢٠١٠.

العَيش في المدينة الأمنية: بحوث طالبية

منى فواز

انتشار عسكري نموذجي لمكافحة الشغب في حال «سكون» في بيروت

في خريف العام ٢٠٠٧، أوكلت الى صف يتألف من ٢٩ طالباً وطالبةً في اختصاص الهندسة المعمارية في الجامعة الأميركية في بيروت مهمة إجراء تدوين خطي عن آثار الآليات الأمنية في المدينة على تجاربهم فيها. وقتذاك، طلبت اليهم توثيق الحالات الأمنية مع لحظ الطرق المتعددة التي تعمل بها هذه الآليات، وكيفية تأثيرها في تجاربهم وممارساتهم سواء من ناحية القيود و/أو المفاوضات التي تفرض عليهم يومياً. أردت تشجيعهم على التفكير بشكل نقدي في الطريقة التي تغيّر بها آليات المراقبة تجاربهم في المدينة. وبما أن الطريقة التي ينظر فيها المرء إلى الآليات الأمنية تتأثر بقوة بموقفه/ا السياسي، سواء كان يتعاطف مع الشخصية السياسية التي تتم حمايتها، و/أو يشعر بالتهديد من "آخر" يقبع وراء الخط الأمني لمكافحة الشغب، بدا مهماً أن يجري الطلاب هذا البحث انعكاساً من ذواتهم. وبما أن تقسيم بيروت الجغرافي يعتمد فصل السكان على أساس الدين والطبقة، فقد طلبت إليهم رسم خريطة للحيّ و/أو الشارع الذي يقطنون فيه، كي يقدّم كل منهم نقدا للآلية الأمنية المنتشرة من موقعه داخل المجموعة الدينية والطبقية التي ينتمي اليها، تجنّباً لممارسة التنديد السهل والسطحي بال"آخر". ولعلّ لذلك فائدة أخرى بما أن كل طالب منهم متآلف مع الرموز الأمنية المتواجدة في حيّه، وهو أمر ضروري لتجاوز أعين الأجهزة الأمنية المرتابة بأمان. وتجدر الاشارة الى أن ثلاثة طلاب فضلوا اجراء بحثهم في منطقة وسط بيروت التجاري عوضا عن مراكز سكنهم.

في الواقع، تخطت الخلاصات التي توصّل إليها الطلاب توقعاتي بأشواط بعيدة. فقد تبيّن لي أن واحداً فقط لم يتمكن من تحديد حال انتشار أمني كثيف نسبياً حول منطقة سكنه/ا. وبما أن هؤلاء الطلاب يأتون من مجموعات دينية وطبقية متنوعة للغاية، ومن مناطق مختلفة من المدينة، بدا واضحاً أن الانتشار الأمني كثيف قطعاً، ويتطلب مزيدا من البحث.

ان المقتطفات الواردة في الصفحتين التاليتين مقتطعة من بحوث هؤلاء الطلاب.

ميشال

لا يكفّ موظفو الأمن لدى الوزير السابق عن مضايقة الجميع. فقد كانت هذه المنطقة مكانا يتسكع فيه العمال الأجانب الباحثين عن عمل يومي (...) لكن هؤلاء جميعا غادروها اليوم بسبب الطرق غير الانسانية التي يتعامل بها موظفو أمن الوزير معهم. في الواقع، يرفض معظم العمال المجيء إلى رومية اليوم خوفاً من التعرض لمضايقة محتملة، حتى وان كانوا آتين بصحبة أحد سكان المنطقة اللبنانيين للعمل لديه. لكن المسألة لا ترتبط بالعمال فحسب، فهم يوقفون الجميع. وغالباً ما يستوقفونني ويطلبون مني بطاقة هويتي، مع العلم أني أقطن هنا قبل أن يصبح الوزير وزيراً بوقت طويل... في الواقع، أنا أقطن هنا حتى قبل أن ينتقل هو إلى رومية.

شادي

تحيط بمنزلي جسور كثيرة، دائما ما يهرب السياسيون من زحمة السير فيها، فيختارون في العادة الشارع الممتد أمام بيتي كطريق مختصر نحو الوجهة التي يقصدونها، كونه يؤدي الى شوارع داخلية خالية من الزحمة. لكن كي يصلوا إلى هذا الشارع، يتوجب عليهم سلوك الطريق العام في الاتجاه المعاكس للسير. لذلك، يقوم الجيش في العادة بمركزة دبابة هناك لقطع الجزء المؤدي الى جسر الضبية على الطريق السريع، مؤمّناً بذلك طريقاً حصريّاً للشخصيات الهامّة. والواقع أن كل سيارات السياسيين مصفّحة ومزوّدة بأجهزة تشويش، لذا، كلما مر موكب تحت بيتي، تتعطل الهواتف وتشوّش صورة التلفاز.

تحول نموذجي في أرصفة المشاة لدواع أمنية

عوائق في الطرق داخل المدينة

بسمة

كانت الساحة «المكان العام» الوحيد في طريق الجديدة، وكانت تعتبَر نقطة التجمع الرئيسة لشبان المنطقة. وكانت الاحتفالات تُجرى في الساحة في مناسبات مختلفة، كانتهاء مباراة في كرة القدم. أما اليوم، فيُمنع أي تجمع، حتى أن المناسبات الدينية كالمولد، يتم الاحتفاء بها بهدوء.

حجيرة عسكرية مهجورة

فرح

في شهر كانون الثاني / يناير ٢٠٠٧، بعد أن وقعت صدامات طائفية بين طلاب سنّة (مسلمين) وشيعة (مسلمين) في جامعة بيروت العربية، اجتاح طريق الجديدة عدد من الشبان على الدراجات النارية حاملين عصياً خشبية، وراحوا يحطمون كل ما في دربهم: نوافذ السيارات، وواجهات المحلات، الخ (...) وكان رد فعل سكان الحي أن قاموا برمي كل ما وقعت عليه أيديهم من الشرفات: قطع الآجر، وأحواض الأزهار، وأنابيب النراجيل، الخ. كذلك تجمع شبان المنطقة وانطلقوا في مسيرة لصد الاجتياح.

(...) في الساعات القليلة التي تلت هذا الحادث، تحولت طريق الجديدة إلى منطقة عسكرية. (...) فأقلّت شاحنات الجيش عشرات الجنود، وأُقيمت الحواجز، وتمركزت الدبابات في نقاط استراتيجية، وقُطعت الطرقات. (...) وولّد ذلك لدى سكان الحي خليطاً من المشاعر بين الأمان والنفور، إذ لم يكونوا مهيئين لمثل هذه الإجراءات ولا معتادين عليها. وفي الأيام التالية، تغيرت الإجراءات من حيث النوع والكثافة: فحلّت محل الكتل الاسمنتية التي كانت تسد الطرقات حواجز معدنية تجبر السيارات على السير بخط متعرّج، وأُزيلت بعض الحواجز، الخ.

دانا

هناك سلبيات كثيرة للسكن في المبنى ذاته الذي يقطنه وزير سابق. فكلما أراد هذا الوزير أو ابنه مغادرة المبنى، يتم اسدال ستائر المرآب (التي أُضيفت لتأمين حمايته) ويُمنع دخول المبنى أو الخروج منه. وفي حال كنتُ في سيارتي صباحاً وصادف موعد مغادرته، يفرض عليّ انتظار وصوله ثم مراقبته يتجه نحو سيارته برفقة ثلاثة من حراسه الشخصيين، وأتجمد في مكاني إلى أن يغادر وتُفتَح الستائر من جديد. ويُطبّق هذا الإجراء نفسه عندما يُتوقع دخوله أو دخول ابنه المبنى في الدقائق المقبلة، فيُطلَب الي انتظار وصولهما قبل أن يُسمَح لي بدخول مبناي الذي أقطن. ويحدث الأمر نفسه مع الزوار الذين يُمنَعون عملياً من الاقتراب من المبنى.

أما داخل المبنى، فقد أضاف الوزير السابق أبواباً فولاذية تبقى مقفلة ليلاً نهاراً وتسدّ الدرج العام المؤدي من وإلى شقته، ما يعني أن جميع سكان المبنى الذين يقطنون شققاً فوق هذا الطابق، ما عادوا يستطيعون استخدام الدرج (أي أنه ما من مخرج للطوارئ). ففي حال لم نتمكن من استخدام المصعد في الحالات الطارئة، نبقى عالقين وراء بابه الفولاذي. والواقع أن هذه المعاناة تلاحقنا يومياً: فعندما ينقطع التيار الكهربائي، لا أستطيع مغادرة شقتي بتاتاً بما أني لا أملك سبيلاً للاتصال بالحراس لأطلب منهم فتح الباب، ما يجبرني على العودة إلى المنزل وانتظار عودة التيار الكهربائي.

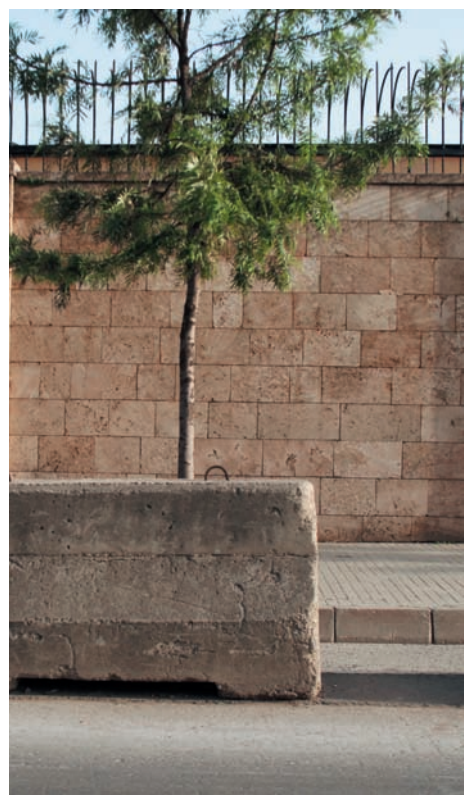

عائق في الطريق

مكافحة لشغب / نقطة تفتيش

رديئة

تتسبب تدابير منع إيقاف السيارات المفروضة لتوفير أمن بيت أحد الوزراء بزحمة سير خانقة حول الكنيسة. (...) فتكتظ المنطقة بالسيارات أيام الآحاد وفي المناسبات الخاصة، وما كان في ما مضى عبارة عن لقاءات اجتماعية فرحة، تحوّل اليوم إلى ضجيج يتداخل فيه الصراخ والصياح والتهديد والوعيد، الخ...

وفي ورشة البناء المجاورة، تُجرى عمليات تفتيش لا تُطاق: فكل الشاحنات تخضع للتفتيش، والأوقات التي يُسمح لها فيها بالوصول و / أو الوقوف محدّدة، كما تُطلب هويات جميع العمّال ويُفتّشون كلما دخلوا الورشة أو خرجوا منها (يُسمح بدخول العمال اللبنانيين فحسب)، الخ. كذلك تُوجّه كاميرات المراقبة نحو ورشة البناء. وقد صرّح أحد القاطنين هناك مرة: «لن يهنأ لرجال الوزير العيش إلاّ حين يصبح المتعهد واحداً من جماعتهم... هم يريدون الاستيلاء على كل شيء».

ويشتكي سكان الشقق المواجهة بشكل مباشر لمبنى الوزير من عدم قدرتهم على فتح النوافذ ولا الستائر المواجهة لمسكنه على الاطلاق، بسبب جيش الكاميرات الموجهة نحوهم ٢٤ / ٧. فهم يشعرون أن ذاك «الآخر الذي يراقبهم، هو في الواقع يقيم معهم في منازلهم»، وقد صرّح أحدهم قائلاً: «هذه شقتنا الخاصة، ومع ذلك نشعر أننا أصبحنا غرباء فيها بسبب كل هذه الكاميرات التي تراقبنا طوال الوقت». كذلك تم نقل غرف النوم الواقعة على هذه الجهة، إلى الجهة الأخرى على الرغم من أن تصميم البيت لا يسمح بذلك.

سارة ـ ريتا

من أبرز ضحايا المنظومة الأمنية هم التلاميذ المتوجهون إلى مدرسة «جراند ليسيه». فالمدرسة محاطة بمركز الشرطة الرئيس في المنطقة، الذي تحول إلى حصن حقيقي داخل المدينة، بالإضافة الى جهاز الأمن الخاص بالسفارة الفرنسية. ونتيجة لذلك، تخضع باصات الطلاب وسياراتهم للتفتيش كل صباح، ما يتسبب بزحمة سير خانقة تمتد إلى الشوارع المجاورة. وبالطبع، غنيّ عن القول أن الطلاب يشعرون بانزعاج شديد من ذلك.

أرصفة للمشاة مسدودة

عبد الحليم

كلّما توجهت الى الجامعة الأميركية في بيروت، لا بد لي من اجتياز حاجز (عين التينة). وفي كل مرة أعبر فيها هذا الحاجز، أخفف من سرعتي وأخفض صوت الموسيقى، كما ألاحظ دوماً صورة كبيرة لرجل سياسي نافذ في وسط المستديرة.

المسارات والممارسات الحالية في المدينة/ لـلمدينة

اختبار «الأمن» على صعيد الأفراد

لا تؤثر الآليات الأمنيـة في سكان المدينة أجمعين بالطريقة ذاتها، كما أن فهم الأفراد للتهديدات وتقييمها وتحملهـا، لا يكـون على نحو متشابه بل علـى العكس. فالأحاديـث التي أجريناها مـع أفراد من مختلف المجموعات المفروزة وفقاً للدين والدخل والتوجهات الوطنية، سلطت الضوء على الطرق المتنوعة التي يرى فيها سكان المدينة التهديدات المحدقة، ويحللونها، ويتعاملون معها. كذلك، يدرك كل من الرجال والنساء الأمـور ويرونها بطرق مختلفة. ولكي نظهر هذا الواقع، أجرينا عـددا من المقابلات المعمقة مع أفراد من مختلـف المجموعات الاجتماعية، طالبين اليهـم تفصيل ممارساتهم اليومية في المدينـة والتفكير ملياً في ما يشكّل بنظرهم تهديدات محتملة، ومناطق آمنة.

تعرض الخرائط الواردة في الصفحـات التالية مسارات قمنا بكشفها، لعلهـا الأكثر اثارة للاهتمام. فالعناصر الواردة في هذه الخرائط تظهر مدى اعتماد احساس المرء بالأمان على المكانة الفردية، وهو أمر لا تظهره الخرائط السابقة. كما تشير هذه الخرائط بوضوح الى اختلاف القدرة على احتمال التهديد كفرض يومـي بين فرد وآخر، وبين مجموعة وأخرى، واعتماد هذه القدرة على مجموعة الدخل التي ينتمي إليها الفرد، وبالتالي قدرته على الموازنة بين الحاجة إلى الأمان والحاجات الأخرى، لا سيما كسب لقمة العيش. كذلك، تفيد التعليقات التي أدلى بها كل من المجيبين على الأسئلة حيال الأمن، في اكتشاف إمكانيات كل فرد على التجاوب مع المنظومة الأمنية أو الرد عليها بسلبية، أو تجنبها. وبما أن مواقعنا واختباراتنا الاجتماعية الخاصة قد أثرت بالطبع في اختيارنا / قراءتنا للأمن، قررنا أن نضمّن بحثنا مساراتنا الشخصية ككتّاب، على أمل أن نوفر للقارئ دلائل مهمة على بعض الانحيازات التي لا بدّ أن تطبع هذا البحث.

على أي حال، لا يجب النظر الى هذه الخرائط على أنها تمثل واقع مجموعات معينة، بل انها تشير إلى الطـرق التي يؤثر فيها موقع الفرد الاجتماعي ضمن الهرميـات المحلية الطبقية والجندرية والوطنية، في فهم الأمن واختباره.

المجيبون على الأسئلة: اختيارهم ولمحة عنهم

حاولنـا أن نشمل في نماذج المسـارات التي نعرض مجموعات سكانية عدة، آخذين في الحسبان الجندر، والانتماء الوطني والعرقـي والأوضاع السياسية (مثل اللاجئين)، ومجموعات الدخل المختلفة. وتم اختيار المجيبين من بـين الأشخاص الذين تربطنا بهم علاقات مباشرة (على سبيل المثال مساعدين، ومربيات، وأقرباء، وعمال، الخ). وقد طلبنا اليهم تفصيل الممارسات اليومية في المدينة والتفكير في ما يشكل بالنسبـة إليهم تهديـدات محتملة من جهة، ومناطـق آمنة مـن جهة أخـرى. كذلـك اخترنا في عملية انتقاء المجيبين، أشخاصاً فاعلين يشاطروننا أماكن العمل ذاتها، لكنهم يشغلون مواقع مختلفة في هرمياتها الاجتماعية. وكان هدفنا من ذلك، تسليط الضوء علـى كيفية تأثـير المواقع المختلفـة لهؤلاء الفاعلين تأثيراً عمليـاً في اختباراتهم وتصوراتهم لتلك الأماكن ذاتها، وبالتالي تقييمهم للأمان / التهديد في كل من هذه السياقات المختلفة.

ومن الضروري في عملية تحليل مسارات العمال الأجانب واللاجئـين الفلسطينيين، الإشارة إلى أن هـذه المجموعات السكانية هي مـن بين المجموعات الأكثر حرمانـا وتهميشا في المدنيـة. اذ على الرغم من أن اللاجئين الفلسطينيين يعيشون في لبنان منذ عقود عدة وقد اندمجوا في شبكات البلاد الاجتماعية والاقتصادية اندماجـاً وثيقاً، فإن نسبة كبيرة من أصل ٣٥٠٠٠٠ لاجئ مسجل رسمياً (يتجاوز العدد الفعلي هذا الرقم بعدة أضعاف) لا تزال تعيش فقرا مدقعا، فيما معدلات الدخل والتعليم ومتوسط العمر المتوقع، تهبط الى ما دون المستويات الوطنية بفارق كبير. كذلك، يواجه الفلسطينيون تمييزاً قاسياً في لبنـان، بحيث يُعتبَر عملهم في العديد من المهن أمرا شبه مستحيل، ويُمنعون بموجب القانون من التملّك. أمـا بالنسبة إلى العمال الأجانب، فهم ينقسمون في العادة وفقا للجنسية والدخل إلى مجموعات صارمة. فأولئك القادمون من دول الشرق الأوسط المجاورة أو من دول أخرى في الجنـوب، يحصـرون عادةً في هرمية عرقية صارمة نسبياً، تحدد قطاعات الوظائف المتاح لهم العمل فيها (على سبيل المثال: السوريون في أعمـال البنـاء، والسريلنكيـون والنيجيريـون والفليبينيـون في أعمـال التنظيف، الـخ). وتواجه هاتان المجموعتان أيضاً تمييـزاً قانونياً قاسياً، لا سيما مع قوانين العمل التي لا تحدّ من فرص عملهم

خريطة ط - صناعة ملاذ آمن في وجه التمييز القاسي

بيتي، امرأة نيجيرية تبلغ من العمر ٣٢ سنة، وتعمل كمساعدة في الأعمال المنزلية.

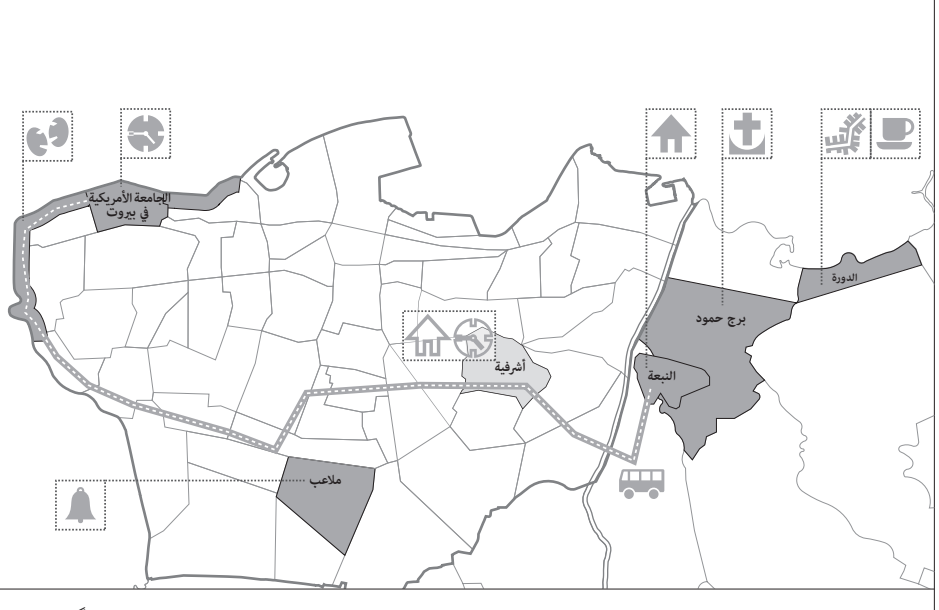

نحـن غرباء، لـذا علينا الاعتنـاء بأنفسنـا. أشعر بالارتياح في منزلي وفي الكنيسة، وكذلك عندما نقوم برحـلات استكشاف في لبنان مع رعيـة الكنيسة. (...) في احـدى المـرات، ضبطنـا أنـا وصديقتي ولداً كان ينعتنا بشتى النعوت ويرمينا بالحجارة ويبصق علينا، وذهبنا إلى أهله، ووقع شجار كبير. كذلك، غالبا ما أسمع كلمات نابية متبوعة بعبارة «دولار واحد». (...) يستدعينا عناصر قوى الأمن أحياناً في الشـوارع من بعيد بهذه اللهجة: «أنتِ! تعـالي إلى هنـا!». كما يوقفـون أحيانـاً الباص في السادسـة صباحاً ليدققوا في أوراقنـا، لذا أحمل أوراقـي معي دائمـاً. (...) لا أحب صبرا، المكان وسخ جداً، أذهب إلى الكرنتينا لأشتري اللحم».

خريطة ي - الانسجام مع السياسات المحلية

محمد، عامل سوري يبلغ عمره ٢٢ عاماً.

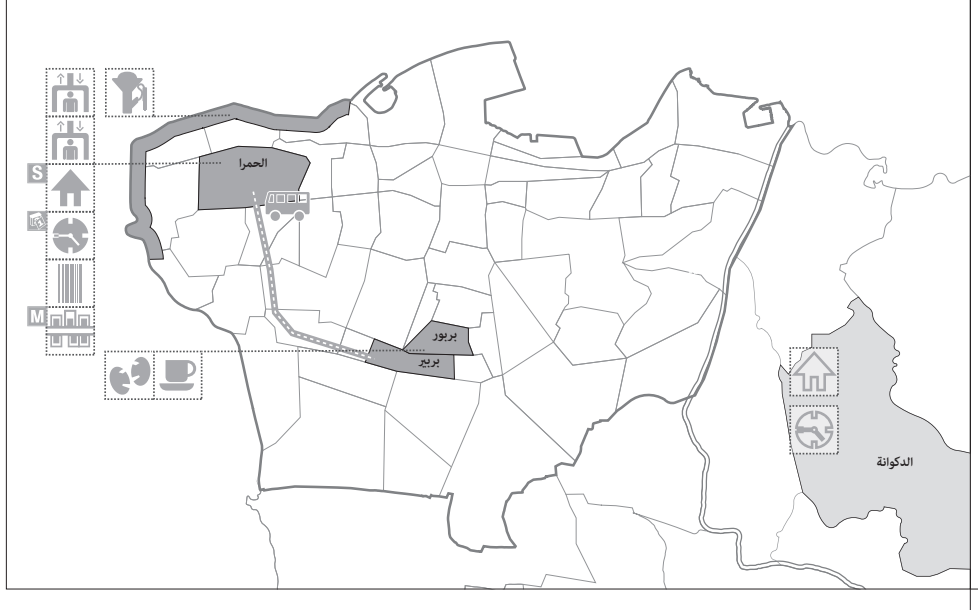

عندما أذهب إلى سوريـا، أشتاق إلى بيروت. هنا، حياتي منتظمة جداً: أُحضّر الطعام، وآكل في الوقت المحدد ذاتـه كل يوم، كما أقوم بغسـل ثيابي. أنا هنا من أجل مستقبلي، لا الحاضر. ليس لدي عقد عمل، لكن مستخدمي يعاملني كابن له، كما أحصل على عطل رسمية.

(...) أحب بربور لأن أحدا لا يتدخل في شؤونك. لا أذهـب إلى مناطق بـيروت الشرقية بشكل عام، وأفضّل المنطقة الشيعية. أنـا أؤيد المقاومة بقوة وأشعر أن السنّة غير متفهمين.

(...) يقـع المبنـى الذي أعيش فيه مقابـل مكان عملـي، ومعظـم سكانـه مـن التابعيـة السورية، لذلك أقضي القسم الأكبر من وقت الفراغ هناك. ساعدني مستخدمي على إيجاد ذلك المسكن بعد أن تذمرت من اضطراري الى انفاق أجري على بدلات التنقل. عندما أسمع عن المرات التي تم فيها ايقاف أصدقائي واستجوابهم، آمل ألاّ يحدث لي ذلك أبداً، وحتى الآن لم يحدث.

فحسب، بل تضعهم في مواقع خضوع غير متكافئة مع أرباب العمل. كذلك يضطر هؤلاء الى مواجهة عدائية كثير من أفراد الأمة المضيفة، اذ يتعرضون باستمرار لاعتداءات كلامية و / أو جسدية عندما يتم التعرف إليهم من خلال لكناتهم، أو ألوان بشرتهم، أو غيرها من الخصائص الجسدية المميّزة.

مركز/طرف:

يكمن الفارق الملفت بين خرائط المعروضة في هذه الصفحات، في الاختلاف بين رسو المسارات العائدة الى الكتّاب (الخرائط «س»–«ع»–«ف»–«ص») والتي تتركز ضمن حدود بيروت الادارية، ورسو المسارات العائدة إلى العمال الأجانب (الخرائط «ط»–«ي») والتي تتركز خارج هذه الحدود. ولعل هذا الرسم هو من أفضل الأمثلة التي تظهر كيف يشكّل الأمانُ بالنسبة لشخص ما، تهديداً بالنسبة إلى شخص آخر: وعلى الرغم من أننا تعمّدنا اختيار أشخاص فاعلين مدركين أنهم يقصدون المدينة يومياً للعمل، فقد علمنا أن علاقاتهم بأماكن العمل كانت غالبا محددة، ومرتبطة بأماكن سكنهم و / أو الأماكن التي يشعرون فيها بالراحة عبر شبكات النقل العام التي تسلك مسارا ذا خطوط مستقيمة.

وقد بدا أن العمال الأجانب واللاجئين الفلسطينيين على حد سواء، يشعرون بالتهديد في معظم مناطق المدينة: فلكناتهم و / أو مظاهرهم، تعدّ مقبولة و / أو مندمجة أكثر في مناطق أطراف المدينة. ومع ذلك، حدّد العمال الأجانب مساحات استثنائية في المدينة، لا سيما الكورنيش البحري (الذي يُعتبر على نطاق واسع المساحة العامة الرئيسة) حيث بعض الأمور ممكنة للجميع تقريبا، كمقابلة صديق للتنزه أو تدخين نارجيلة أو تناول فنجان من القهوة. كذلك نشأت مساحة أخرى مشتركة في منطقة الحمرا داخل بيروت، شكلت تجمُّعا للعمال الأجانب، بحيث تم تحويل عدد من الأبنية و / أو المساحات المهجورة خلال الحرب الأهلية، إلى أماكن غير مكلفة تتوفر فيها نشاطات تجارية متخصصة ومساكن مشتركة للكثيرين. وتشكل هاتان المنطقتان مساحتين استثنائيتين ضمن بيروت الادارية. كما تشهد الخرائط أن المناطق الرئيسة التي تشعر فيها الطبقة العاملة غير اللبنانية بالارتياح، هي تلك المحصورة في مناطق الأطراف.

في المقابل، ترسو بوضوح مساراتنا الخاصة ككتّاب لهذا البحث (الخرائط «س»–«ع»–«ف»–«ص») ضمن المدينة المركزية نفسها حيث تقع منازلنا وأماكن عملنا ومناطق الترفيه والنشاطات اليومية الأخرى التي نقوم بها. ومع ذلك، نقيم جميعاً روابط مع مناطق الأطراف، سواء أتت على شكل زيارات فردية أو لأغراض البحث أو غير ذلك. لكن في علاقتنا بالأطراف، تصبح مساراتنا أكثر تحديدا، وتتبع خطاً مستقيماً مستهدفة غرضاً معيناً بوضوح. ومن الممكن على مستوى معين تفسير هذه الفوارق بالاختلاف الطبقي، الا أن المقارنة بين مسارَين خاصّين بعائلتين لبنانيتين متواضعتين (الخريطتان «ل»–«ن») تفرض تفسيرات اضافية لشرح التقسيم بين مركز / طرف. فعلى سبيل المثال، تمنح الزيارات المنتظمة لعائلات سنية محافظة إلى ضريح الرئيس الأسبق رفيق الحريري في وسط بيروت (الخريطة «ل»)، بالإضافة الى تعدّد الشبكات الاجتماعية التي تربطها بعائلات أخرى ضمن المدينة، إحساسا بامتلاك المكان والتماهي مع المجموعات الموجودة فيه، وان لم تكن منازل هذه العائلات موجودة في قلب المدينة، وهو إحساس لا يتوفر لكثيرين غيرها.

الانتشار، الامتداد، الخ.

يوازي انتشار و / أو امتداد بصمات المرء في المدينة التقسيم بين مركز / طرف، كاشفا بذلك كيف يؤثر شعور المرء بالأمان و / أو الراحة في المدينة، في آثار الأقدام التي يخلّفها فيها. ومن جديد، يعتبر التباين معبّرا بين امتداد الخرائط «ط»–«ي»–«ك» حيث المسارات محصورة بمناطق أمان محددة ومستهدفة بشكل دقيق من جهة، والخرائط («س»–«ع»–«ف»–«ص») حيث المسارات تتحرك لتتجاوز وتعبر الخطوط الدينية والتقسيمات بين المركز / والأطراف من جهة أخرى. وهي بذلك تشير مرة جديدة، إلى أن شعور المرء بالأمان ينتج إلى حد كبير عن ممتلكاته، سواء كانت منقولة و / أو غير منقولة.

مسيحي/مسلم

يبدو التقسيم بين مسيحي / مسلم الذي وسَم بيروت منذ الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥–١٩٩٠)، مكشوفا في كل المسارات تقريباً، بالاستناد الى قراءة الخريطة «ح». وهو يبدو واضحاً بين اللبنانيين، لا سيما ممن تعرضوا للنزوح القسري خلال الحرب الأهلية. ولا يزال تعقّب هذا التقسيم ممكناً في مناطق السكن التي تظل حتى اليوم منسجمة عامّةً مع انتماء المرء الطائفي. لكن مع ذلك، فان خطوط التقسيم هذه ليست حادّة، اذ بدأت مناطق كثيرة في المدينة– لا سيما تلك الممتدة على طول الخط الأخضر– بالتحولّ من جديد إلى مناطق مختلطة دينياً. كما أن معالم التسوق (كمجمّع أ. ب. س) و / أو الأحياء الترفيهية (مثل الجميزة ومونو) تتلقى زيارات أفراد من مختلف المجموعات الدينية، وان ما زالت كمناطق سكنية، تتسم نسبياً بالتجانس. لكن في الوقت عينه، ثمة مناطق تحافظ على الانتماء الطائفي بشكل حاد، فنادرا ما يقطنها أفراد من مجموعات طائفية أخرى.

ولعل ما يثير الاهتمام هنا، ما يبدو من تأثير قوي للانتماء الديني للعمال الأجانب في أماكن السكن أو الترفيه التي يختارونها، في وقت يتمايز فيه وضعهم الاجتماعي بشكل حاد عن وضع العمال اللبنانيين. ويصحّ هذا الكلام بخاصّة عندما تقوم المعالم الدينية الظاهرة (مثل الحجاب– أنظر الخارطة «م») و / أو العضوية الناشطة في رعية كنيسة فرد ما (راجع الخريطة «ط») بارساء ممارسات إحدى الطوائف في منطقة دينية معينة من المدينة.

كذلك، وفي ظلّ شبه غياب لأحداث عنف طائفية مسيحية / إسلامية فعلية لمدة عشرين عاماً حتى الآن، تضفي التقسيمات الدينية وتأثيرها في المسارات والبصمات المدينية بعداً إضافياً على مفهوم الأمان، مفاده أن المرء يشعر بالارتياح بين أفراد المجموعة الطائفية التي ينتمي إليها (راجع أيضاً ص.١٧).

وتجدر الإشارة الى أن المقابلات أجريت في شتاء / ربيع العام ٢٠٠٩.

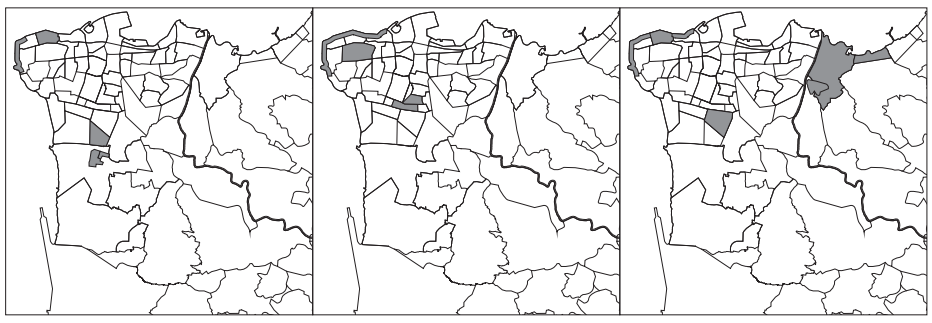

خريطة ك - عندما يصبح التخاطب صعباً: تجنّب الآخر

نهاد، لاجئة فلسطينية تبلغ من العمر ٣٩ سنة تعمل مربية، وهي أم لثلاثة أولاد.

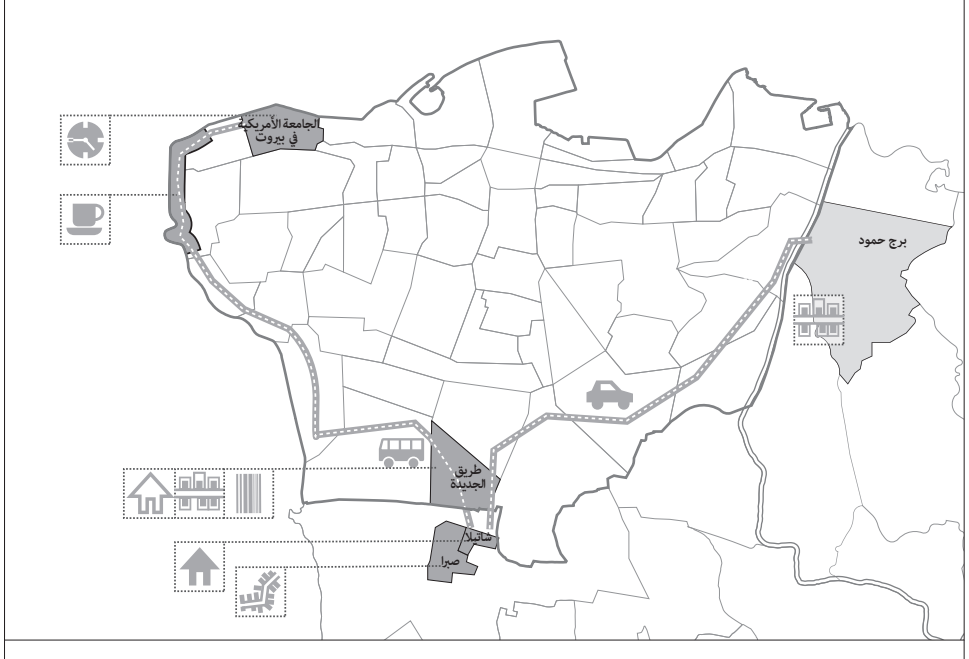

لا أزور الأماكن العامة أو المطاعم بمفردي على الاطلاق، اذ أني عندما أتكلم، ألفت الانتباه. وإذا ما دخلت المحال في فردان أو الحمرا، أُسأل دوماً من أين أكون، وعندما أجيب أني من شاتيلا (مخيم اللاجئين الفلسطينيين)، يرجع الناس خطوة إلى الوراء. في أسواق أخرى، لا يطرح عليّ أحد هذا السؤال. وإذا حدث وكنت في بيروت الشرقية، كما يوم أدخل أبي الى مستشفى رزق، فلا أفكر حتى بالذهاب الى متجر البقالة.

(...) أخشى على ابني الشاب من قوى الأمن، فإذا حدث له أي مكروه، ما من أحد ليطالب باخراجه.

السكن في مبنى رجل سياسي

مشاهدات ربّة منزل تسكن في إحدى مناطق بيروت، ابتلاها الله بجار تحوّل بين ليلة وضحاها الى شخصيّة سياسية مهددة.

عندما تبين أنّ هذا الجار هو كنز سياسي، تم تركيز نقطة أمنية لحراسة منزله صدّاً لأي أذى محتمل.
تمّ تركيب كاميرات مراقبة على مداخل المبنى وفي الشوارع المحيطة أدّت الى هتك خصوصيّة جميع السكان.
مُنِع جميع سكان المبنى وأصحاب المحلات المجاورة من ركن سياراتهم تحت المبنى على جانب الطريق العام.
تم تركيز غرفة حراسة معدنيّة استباحت كامل الرصيف العام بحيث بات من غير الممكن السير عليه.
كان عناصر الحراسة يقومون بجميع الخدمات الخاصة بالثياب الرسمية باستثناء واجب الحراسة، وتشمل هذه الخدمات على سبيل المثال لا الحصر:

– تأديب العاملة السيريلنكية عند عصيانها زوجة «الجار» بضربها بقسوة الى أن يملأ صراخها الحي.
– نقل الخضار والأغراض والهدايا من سيارات الشخصيّة السياسية المذكورة الى داخل المنزل.
– تنظيف السيارات العائدة لهذه الشخصيّة بمنفضة الريش، فيما يتدلى السلاح من الكتف.
– قيادة سيارات الشخصيّة لنقل الزوجة والأولاد والخادمات.
– تنظيف السجاد العائد الى منزل الشخصيّة المذكورة في مدخل البناية.
– «تطقيش» البزر المصري المالح أثناء التسلية بالهواتف الخلويّة.
– قطع الطريق الواقع قرب منزل الشخصيّة المذكورة يوم الأحد لإتاحة المجال للعب كرة القدم.
– اللجوء الى منزل الناطور في ساعات البرد والحر والتمدد على الأسرّة بالفلانيلات بشكل ظاهر للسكان.

أما في المرات التي كان «الجار» يستقبل فيها زيارات من شخصيات رسمية أو من سفراء، فكان مستوى الرعب يرتفع فجأة في المبنى ليصبح دخول المنازل شبه مستحيل.
وأخيراً، بعد نضال سياسي استمر لأربع سنوات، أنعم القدر على الشخصية المذكورة بالامكانات المادية اللازمة للانتقال الى منزل رائع في منطقة أرقى بكثير من حيّنا المتواضع. ومع مغادرته، غادر الازعاج والمضايقات، وعاد السكان الى حياتهم الطبيعية سائلين الله في صلواتهم أيام الجمعة والآحاد أن يبعد «كنوز السياسة» عن حيّهم وعن جميع أحياء بيروت.

الانتشار الأمني في وسط البلد

تنقل بين المناطق
منطقة مقصودة سابقا
منطقة مقصودة
معلم يستقطب الزوار
غناء
رقص
مسكن
مسكن سابق
مكان عمل سابق
مكان عمل
سوق
شارع تجاري
مجمع تجاري
سوبر ماركت
رعية تابعة لكنيسة
لقاء محتمل/ تجوّل
مقهى/ مطعم
زيارة منزلية
منتجع بحري
زيارة جار
نارجيلة
ليلاً
نهاراً
مع عربة أطفال
يومياً
أيام الآحاد
سينما
شقة مشتركة
عمل تطوعي
عمل ميداني
مخزن كبير

خريطة ل - التبعية السياسية واختبار المنظومات الأمنية

عمر وعائشة، زوجان لبنانيان متقاعدان متوسطا الدخل، يتطابق انتماؤهما الطائفي والسياسي مع حركة رئيس الوزراء / حركة ١٤ آذار.

ما من شيء مزعـج في الإجراءات الأمنية حول قريطم (المنطقـة الأمنية المحيطة بالمجمع السكني الذي كان يقطنه رئيس الوزراء، راجع ص. ١٢). فعندما نقوم بزيارة أقربـاء لنا في تلك المنطقة، ما علينا سوى المرور عبر خيمة التفتيش واعلام حراس الأمن بوجهتنا، كما يمكن للجميع ركن سياراتهم في الجوار ودخول المحال الكائنة في المنطقة الأمنية. (...) لكـن الأمن حول عين التينة (المنطقة الأمنية المحيطة بدارة رئيس مجلس النواب، راجع ص.٢-٣) مسألة مختلفـة، اذ أجده مستفزا. كما أني أواجه مشكلـة في دخول المصـرف الذي أقصـده في هذه المنطقة. فرئيس مجلس النواب رسّم حدود المنطقة مستخدما صورا له (...). وعندما فرضت البلدية على السياسيين نزع صورهم، اضطر الى التسليم بالأمر، لكنه ترك إطارات كبيرة للصور... في حال احتاج إليها من جديد!»

(...) في الواقع، نزور الضاحية (ضاحية بيروت الجنوبية الشيعية، راجع صـ.٨) مرة واحدة في السنة من أجل المعاينة الرسمية للسيارة.

خريطة م - الذاكرة كدلالة مكانية

روحي، امرأة من بنغلادش تبلغ من العمر ٣٣ عاماً، تعمل كمساعدة في الأعمال المنزلية، كما أنها محافظة دينياً وترتدي الحجاب.

في كل مرة أمرّ فيها أمام مركز قوى الأمن في فردان، أتذكر عندما قام أحد المسؤولين فيه بصفعي بعد أن اشتبهت الشرطة عن طريق الخطأ بانتمائي إلى مجموعة من اللصوص. يؤلمني ذلك، وأكره فعلاً المرور في هذه المنطقة، لذلك أحاول أن أتجنبها.

(...) لدي كثير من العمل هنا، وأجني الكثير من المال منذ أن قررت العمل بمفردي بدلا من العيش في منزل العائلة التي أعمل لديها، كما فعلت في السنوات العشر الأولى في بيروت. في الواقع، أدفع لكفيلي كل التكاليف اللازمة للحفاظ على شرعية أوراقي، مع رسم اضافي صغير، فأكسب بذلك حريتي وأعيش بالطريقة التي أريد. حاليا، أبحث عن شخص طيّب ليكفل زوجي كـي يتمكن من القدوم من بنغلادش للعمل معي هنا.

بين الأمن والأمان... وتكنولوجيا السلطة

عمر الديوه چي

يجول وسام في بيروت مرتديا قبعة الإخفاء، متواريا في أزقة وأسواق المدينة. يترك بيته في الساعة السادسة صباحا ويعود اليه في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل. وبين هاتين الساعتين، يحاول رجال الأمن العام عادة ولوج البيوت بحثا عن المقيمين غير الشرعيين داخل حارات بيروت الفقيرة. يخرج وسام صباحا ليغرق في حشود العاملين في سوق صبرا، فتارة يبيع العطور، وطورا يعمل كحمال ينقل البضائع من دكان الى اخر. وفي ساعات الغداء، يتجه وسام الى مكتب المفوضية العامة للاجئين (UNHCR) للاستفسار عن وضع ملف توطينه في أي بلد غربي، أو ربما يتوجه الى إحدى الجمعيات غير الحكومية التي تعمل مع اللاجئين، ليتسلّم «أدوية الأعصاب» التي وصفت له لمعالجة حالات الغضب العارم التي تجتاحه ولا يستطيع السيطرة عليها. هو يسلك في كل مرة طريقا مختلفة متجنبا الحواجز والمفارز داخل المدينة، سيرا على قدميه أو راكبا دراجة (السكوتر) التي تمنحه حرية التنقل متجاوزا «عجقة» السير البيروتية وحواجز الدرك.

وبينما ينتظر وسام كغيره من اللاجئين العراقيين، «فرج الله» في الحصول علي بطاقة الخروج من هذه الدوامة، ترتبط حياته اليومية ارتباطا عضويا وثيقا بالمؤسسات الأمنية والأهلية.

تضيق المدينة خناقها من خلال تكنولوجيا السلطة المختلفة التي تطفو بالنازح أو اللاجئ العراقي من اجل ادارة حياته اليومية او السيطرة على حركته داخل المدينة. والواقع ان وجود قرابة خمسين ألف نازح عراقي في لبنان، غير محصورين داخل مخيمات، يطرح علينا اشكاليات وأسئلة كثيرة تتعلق بآليات عمل تكنولوجيا السلطة والأمن في المدينة، لا سيما أن لبنان من بين البلدان غير الموقعة على اتفاقية حماية اللاجئين في العام ١٩٥١. فاللاجئ في هذا البلد غير محمي بغطاء القانون، لكنه في الوقت عينه عنصر أساسي في عمل الكثير من المنظمات غير الحكومية. ولا يمكن فصل علاقة المؤسسات الأمنية والأهلية والانسانية، عن تعريف علاقة السلطة بحياة ويوميات اللاجئ، فكلاهما وجهان لأشكال السلطة الحياتية اليومية في المدينة.

ان فهمنا هنا لتكنولوجيا السلطة في سياق وضع اللاجئين العراقيين في لبنان، يتعلق بكل ما يجعل الفرد (أو المجموعة) حالا حياتية ظاهرة داخل المدينة تتناولها مختلف الأجهزة الأمنية ومنظمات المجتمع المدني بالتنظيم والادارة. فعندما نربط مفهوم السلطة بمفهوم ادارة الحياة، نحصل على الخطاب اليومي السائد في الجرائد والتقارير التي تتناول التعريف بوجود اللاجئين وأحوالهم ومعاناتهم. ويرتبط هذا الخطاب بأجهزة الأمن المتنوعة والمسؤولة عن اعتقال المقيمين غير الشرعيين في البلد، وكذلك بعمليات اصدار أوراق الثبوتية وبطاقات الأمم المتحدة وبرامج المساعدات الانسانية التي تعنى باحصاء أعداد اللاجئين وتسجيلهم، وتقديم كافة المساعدات التي تحفظ للاجئ الحد الأدنى من مستويات الحياة. وتعتمد هذه المؤسسات على اللاجئين لديمومتها وديمومة السيولة المالية من قبل الدول المانحة والمهتمة بادارة شؤون اللاجئين (عن بعد) لأسباب قد تكون انسانية او أمنية، كالتأكد من عدم «تحول» اللاجئين والنازحين الى شبكات ارهابية تفتك بأمن المجتمعات الغربية، على حد تعبير الخطاب الامني في هذه الدول. إن هذا الترابط بين الخطاب والمؤسسات هو ما يجعل حياة اللاجئ جزءاً لا يتجزأ من هذه المؤسسة الحيوية – السلطوية.

في الواقع، من الواضح أن «أزمة» اللاجئين والنازحين العراقيين لا «تعالج» باعادة توطين أكثر من مليوني شخص في أميركا أو أستراليا أو المانيا أو السويد أو الدانمارك. فاشكالية اللاجئ العراقي قد أصبحت اشكالية يومية وحياتية في مدن مثل عمان و دمشق وبيروت، حيث لا يمكن التغاضي عن أعداد النازحين الضخمة. في نفس الوقت، ان ارتباط الخطاب الأمني- الانساني بتكنولوجيا السلطة قد أصبح واقعا يصوغ الممارسات اليومية للفرد، مختزلا اياه تارة بقضية أمنية، وطورا بحالة نفسية تعالج بأدوية الأعصاب او بالتحليل النفسي. ففيما يحاول وسام ان يتوارى عن أعين الأجهزة الامنية مختبرا صبره مع بيروقراطية الأمم المتحدة وقرارات دول التوطين، تتحول اشكالية الأمن في المدينة بالنسبة اليه، الى بحث مستمر عن الأمان له ولعائلته. وفي صراعه اليومي مع تفاصيل تكنولوجيا السلطة، يصوغ وسام تجربته اليومية والحياتية مع مدينة جرّدته من كل شيء، الا من كونه ظاهرة أمنية تستوجب الادارة والتنظيم.

عمر الديوه چي دكتور وباحث في الانثروبولوجيا من العراق، وأستاذ زائر في كلية الصحة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت.

خريطة ن - **السكن خلف مقرّ قوى الأمن**

راوية، هي امرأة لبنانية متزوجة في منتصف العمر، تزعم أن لا انتماء سياسي لها، وتشدد على ايمانها بالدولة.

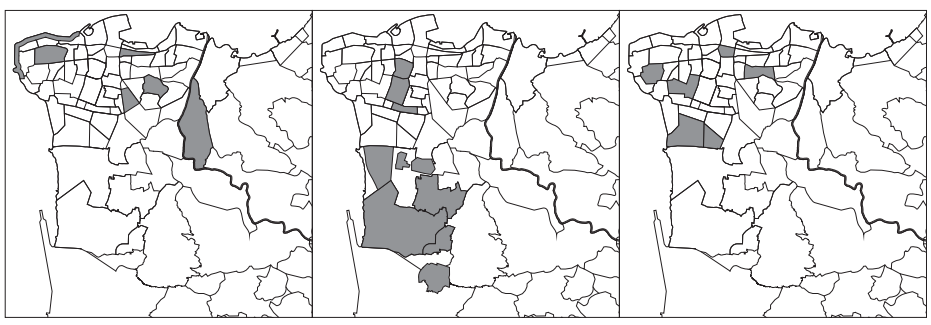

أبتاع كل حاجياتي تقريباً من الأشرفية، فقط لأني معتادة للغاية على هذه المنطقة وعلى سلوكيات الناس فيها. عشنا في منطقة السيوفي قبل الحرب، وفي العام ١٩٧٨ عدنا إلى بكفيا، المكان الذي أتحدر منه في الأصل. عدت للسكن في بيروت منذ ١٠ سنوات، لكني لم أدرك أني أعيش على «خط التماس» إلاّ مؤخراً. وبعد أحداث ٧ أيار ٢٠٠٨ (التي سيطر فيها حزب الله والمعارضة السياسية اللبنانية على الشوارع)، بدأ أصدقائي يسألون متى سأنتقل من منزلي، وكنت أجيب بسذاجة: «ولم أبدّل بيتي؟ أنا أسكن قرب السفارة الفرنسية».

(...) في المبدأ، لا تزعجني الإجراءات الأمنية المكثفة حول بيتي: وأخيراً صار لدينا دولة بدأت تنظّم نفسها، لكن لو كان الأمر يتعلق بميليشيا، لكنت شعرت بالانزعاج. ثم انهم أكثر اطلاعا مني على ضرورة تطبيق مثل تلك الإجراءات. أما في حالات الأحداث الاستثنائية، مثل قيام (الرئيس الفرنسي) ساركوزي بزيارة لبنان على سبيل المثال، فتغدو الإجراءات الأمنية مصدر ازعاج بما أن مقر قوى الأمن الداخلي يقع خلف بيتي. وكانت تلك هي الحال بعد أحداث ٧ أيار عندما اعتقلت قوى الأمن أشخاصاً كثيرين. اذ طلبوا وقتها من السكان عدم ركن سياراتهم في الشوارع الداخلية، من أجل حفظ أماكن شاغرة لسيارات قوى الأمن التي اضطرت إلى القيام بمناوبات إضافية. كما منعت السيارات آنذاك لمدة يومين من الركن في المساحات المفتوحة. (...) ومن وقت إلى آخر، علينا أن نحتمل لبضعة أيام رؤية سيارات قوى الأمن والدبابات الإضافية».

(...) ذهبت إلى مدرسة القديس يوسف، وهي مدرسة مسيحية (تقع في منطقة فردان / بيروت الغربية المسلمة ابان الحرب) كان يرتادها تلاميذ من مختلف الديانات. لم تكن الطرق العامة قد أُنشئت بعد في تلك الحقبة، فكانت الرحلة تستغرق حوالي ساعة من الوقت. وكان الناس يسألون أبي دوماً: «لماذا ترسل أولادك إلى تلك المدرسة وتعرضهم يومياً للمرور أمام الفلسطينيين في المزرعة؟» (...). عندما كنا صغاراً، كنا ننظر من الشباك بحثاً عن مبان في تلك المنطقة، كي تتسنى لنا معرفة كيف يبدو شكل الشخص الفلسطيني.

الأمن الملتبس

مايا مكداشي

تسعى النصوص المرفقة إلى ضبط التعقيدات الحياتية التي تميّز المشهد المديني وتطبعه، وإلى تعيين خطوط الإجراءات الأمنية وتظهيرها عبر تقنية رسم الخرائط المدعومة بالسرد التفصيلي لأوجه الحياة الناجمة عنها.

في البداية، أردتُ بصفتي سيدة عازبة أنتمي إلى الطبقة الوسطى، وغير محسوبة على أي جهة سياسية، الحديث عن تجربتي الخاصة في الولادة والعيش في بيروت. لكني بعد تمحيص الفكرة، قررت أن أستعيض عن ذلك بتناول تأثير الإجراءات الأمنية في صوغ علاقتي بالحيز العام والتداعيات التفاعلية الناجمة عنها.

أقطن في محيط جغرافي على تماس مباشر مع ما اصطلح على تسميته بـ«الخط الأخضر»، وهو محيط يشهد تحولات ديموغرافية نتيجة الطّفرة العقارية التي فرضت ارتفاعا في الأسعار، فرض بدوره تبدّلاً في هوية السّكان الاقتصادية، بعد أن كانت الحرب والعنف الطائفي الذي وسمها، أرسيا واقعاً نتجت عنه تبدّلات سكانية سابقة.

يقع منزلي في أسفل شارع يتصل بالطريق المؤدية إلى السّفارة الفرنسية ومبنى «المديرية العامة للأمن العام». وعلى الجانب الآخر من الشّارع نفسه، يقوم مركز للتسوق ومجمع سكني يعتمدان الأمن الخاص في تأمين الحماية، كما يقع على الجهة الأخرى من الشارع مبنى المساكن المخصصة لضبّاط الجيش اللبناني. وفي أثناء ذهابي وإيابي إلى مكتبة «بيت المحامي»، أمرّ بثلاث دبابات وستّ نقاط عسكرية تابعة للجيش اللبناني. أما ليلا، فتختلف طبيعة الإجراءات ويحدث أن تقام نقطة تفتيش عند مدخل الشارع الذي أقطن، ترصد الداخلين إليه وتدقق في أوراقهم الثبوتية.

وتتولد لدي مشاعر متناقضة حيال هذا المناخ الأمني. ففي بعض الأحيان أشعر بالأمان لا سيما أني أقيم بمفردي، فيما أشعر بالانزعاج في أحيان أخرى.

شخصياً، لا أتعامل دائماً مع الآليات الأمنية المنتشرة في المدينة على أنها إجراءات قمعية. فبالنسبة الي، يختلف اختبار السير عبر نقاط التفتيش في قريطم وتقديم حقيبتي للتفتيش، عن اختبار المرور بدبابة تعود الى حقبة الستينات في طريقي الى صف اليوغا. ففي كل من هاتين اللحظتين، يتم «تفتيش» أجزاء مختلفة مني، ويتم اما منحي الاذن بالتحرك أو منعي من ذلك. وعلاوة على ذلك، تختلف الآليات والمفاهيم الأمنية التي تفرّق بين عمل الأجهزة الأمنية الرسمية وتلك الخاصة، والأدوار المعلنة أو الخفية التي تضطلع كلّ بها، والتي تتضمن حمايةَ الشخصيات السياسية، وحماية الحدود الطبقية، والإيحاء بسيادة تزداد ضعفاً من خلال التركيز على فرض رموز الهيبة الأمنية العنيفة.

لكن الغايات المرجوة من الأفعال لا تتطابق دائما مع النتائج. اذ يتولد عن اعتماد الإجراءات الأمنية وتعميمها نتائج غير مقصودة كأن تتحول إلى مجرد شكليات تقتصر على نظرة عابرة الى محتويات الحقيبة التي أحملها لدى دخولي المركز التجاري، فيما غالبا ما يكون الجندي الرابض على الدبابة القريبة من منزلي ساهيا. أما الدبابة نفسها، فتتحول بهذا المعنى إلى معلم استدلال جغرافي، ما يجعل من التنقل بين أحياء بيروت تجربة ممتعة! وهنا، أسوق مثلاً معبّراً: في المرة الأولى التي حاولت فيها الوصول إلى قاعة اليوغا المجاورة لمنزلي، فشلت ولم أنجح إلاّ بعدما زوّدني مدير القاعة بخريطة طريق استندَت إلى خريطة الانتشار الأمني، وقد جاءت تعليماته على الشكل التالي: «تتجاوزين الدبابة الأولى الكبيرة القريبة من السفارة الفرنسية، وعندما ترين الدبابة الثانية الأصغر حجماً، تنعطفين يساراً...» ولو أني ما اتبعت التعليمات التي زودني بها، لما تمكنت من الوصول.

مايا مكداشي طالبة مرشحة لنيل شهادة الدكتوراه من قسم علم الأنثروبولوجيا في جامعة كولومبيا. شاركت في اخراج الفيلم الوثائقي «حول بغداد»، وتشارك حاليا في تحرير موقع jadaliyya.com، وهو عبارة عن مجلة الكترونية تختص في دراسة قضايا العالم العربي.

خريطة س - **الردّ بسلبية (١)**

منى حرب، أستاذة أكاديمية واحدى كتّاب هذا الملف.

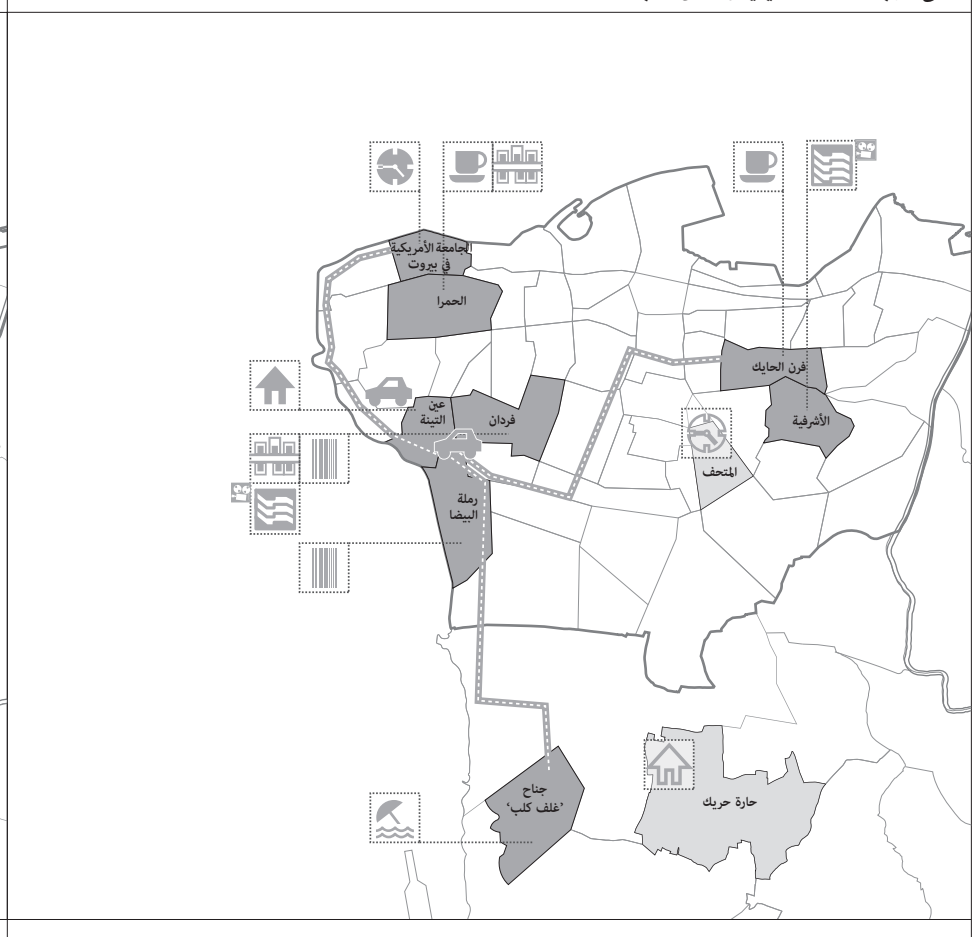

خريطة ع - **الردّ بسلبية (٢)**

نادين بكداش، مصممة غرافيكية بدوام حر وباحثة في الشؤون المدنية، واحدى كتّاب هذا الملف.

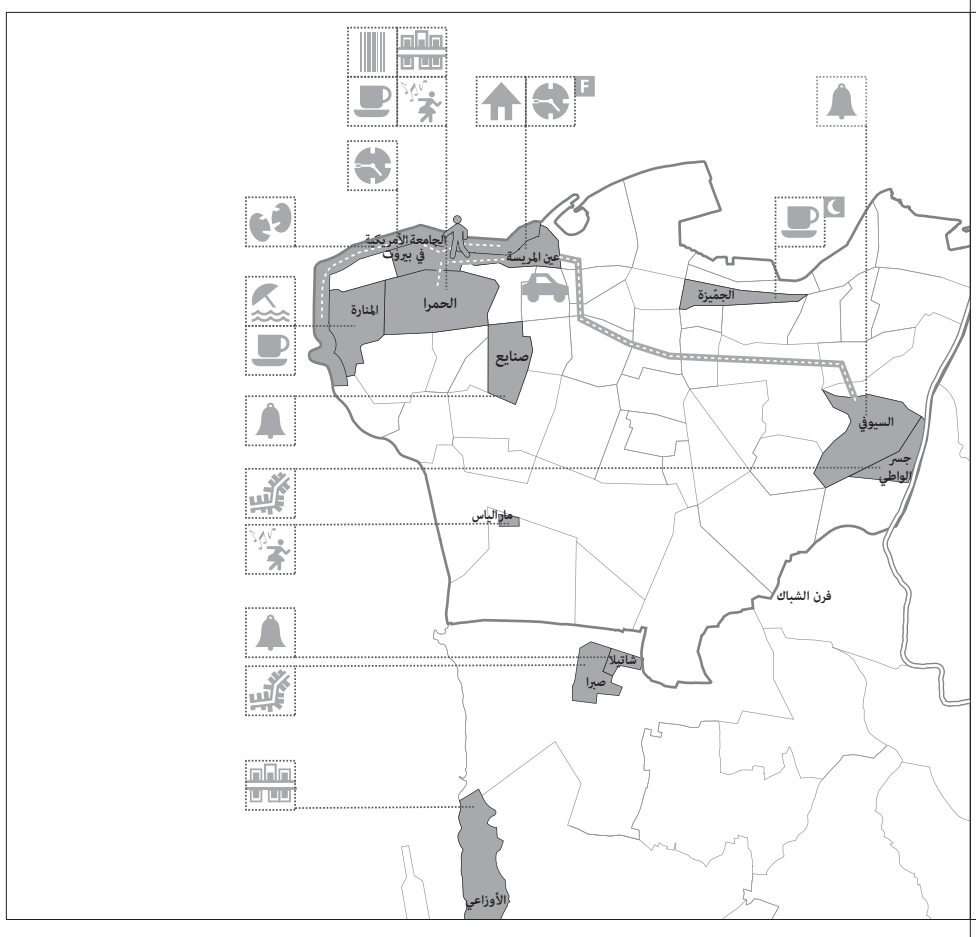

في كل ليلة، يقفل الشارع الذي أقطنه في وجه العموم: وثمة حارس يسمح للسكان وضيوفهم بالدخول إليه. يتبدّل الحراس بشكل منتظم، فلا يعودوا يتعرفون على سياراتنا. يسألون عن من نكون، ويقولون أن لا مبنى بهذا الاسم في الشارع. عندها أغضب، وأجيبهم بأن عليهم القيام بواجباتهم الأساسية في معرفة أسماء الأشخاص القاطنين في ذلك الشارع على الأقل – فقد يكون ذلك مفيدا في المسائل الأمنية. في احدى المرات، سألني حارس أمني عن وجهتي فيما كنت أركب في سيارتي: فتلقفت سؤاله على الفور مجيبة بأن الأمر لا يعنيه. وقتها، دار بيننا جدال قلت له فيه: «كنت أعيش هنا قبل أن تأتوا!» فأجابني: «لا، كنّا هنا قبلك!»، مع ما تحمل تلك العبارة من معنى طائفي مبطن. اذ في تقديري، أنه افترض أني سنيّة أتوجه إليه كشيعي أتى حديثاً إلى بيروت.

عشت في الحي منذ أن ولدت، وأشعر بأمان كبير في منطقتي.

هنا، يتعرف السكان عادة الى بعضهم البعض بسهولة، ومن الممكن رؤية مستوى من التفاعل في ما بينهم في الشوارع. ويقع مكان التفجير الذي استهدف موكب رئيس الوزراء رفيق الحريري، في الشارع المؤدي مباشرة إلى بيتي. وقد ظل دخول مكان التفجير ممنوعاً حوالي ٣ سنوات، ولم يُفتَح الشارع إلاّ منذ سنة تقريباً. ومنذ أن أصبح فندق فينيسيا (الواقع أيضاً على الواجهة البحرية بالقرب من منزلي) مسكناً مؤقتاً لكثير من السياسيين، باتت تظهر في حيي بانتظام دبابات، وآليات للجيش، وجنود يجوبون المكان. يستفزني ذلك في غالب الأحيان، وأتقصّد أن أسأل الجنود عن الأسباب التي تدفعهم إلى إحاطة السكان بالدبابات. وأحيانا، عندما يرفضون الإجابة متعذرين بالأسباب الأمنية، ألحّ عليهم بالسؤال مشيرة الى حقي بمعرفة الجواب، لا سيما أن ثمة ما يدعوهم للاعتقاد بأن حياتي مهدّدة.

على بعد ٥٠ مترا من مدخل السفارة السعودية

خريطة ف - أشعر بالأمان

منى فواز، استاذة أكاديمية واحدى كتّاب هذا الملف.

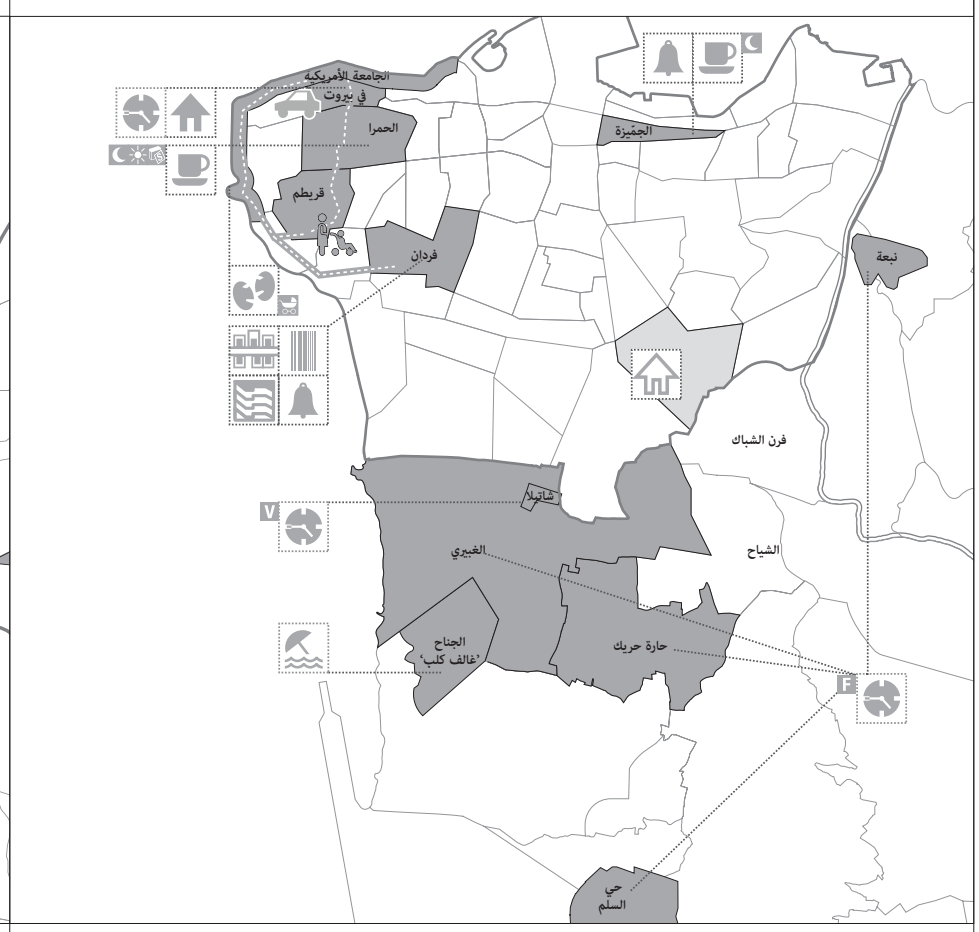

أحد أكثر الأمور التي أحب في العيش في بيروت، هو الشعور بالأمان في المدينة. فبإمكاني العودة إلى منزلي سيرا على الأقدام في ساعة متأخرة من الليل من دون أن أستشعر أي خطر. كذلك، أشعر بالاطمئنان لعلاقة أولادي بالغرباء في محيطناً. ويختلف هذا الحال كثيرا عن الوقت الذي كنت أعيش فيه في الولايات المتحدة، اذ دائماً ما كنت أشعر بالخوف لدى عودتي إلى البيت في ساعة متأخرة، كما لم يكن بإمكاني أن أترك أولادي ولو للحظة.

(...) بالطبع، ليس الانتشار الأمني ما يشعرني بالأمان، بل على العكس، اذ يشكل بالنسبة لي مصدر إزعاج مستمر، وسبب لزحمة سير خانقة، وهمّ إضافي مفروض عليّ يوميا، أتمنى الاستغناء عنه. في الواقع، من الأسهل على المرء مواجهة هذا الانتشار الأمني سيرا على الأقدام من مواجهته أثناء قيادة السيارة، لذلك أعتمد في تنقلاتي على المشي أكثر، محاولة تجنب القيادة في أي وقت كان.

خريطة ص - الدخول والخروج

أحمد غربية، مصمم غرافيكي كما أنه أحد كتّاب هذا الملف.

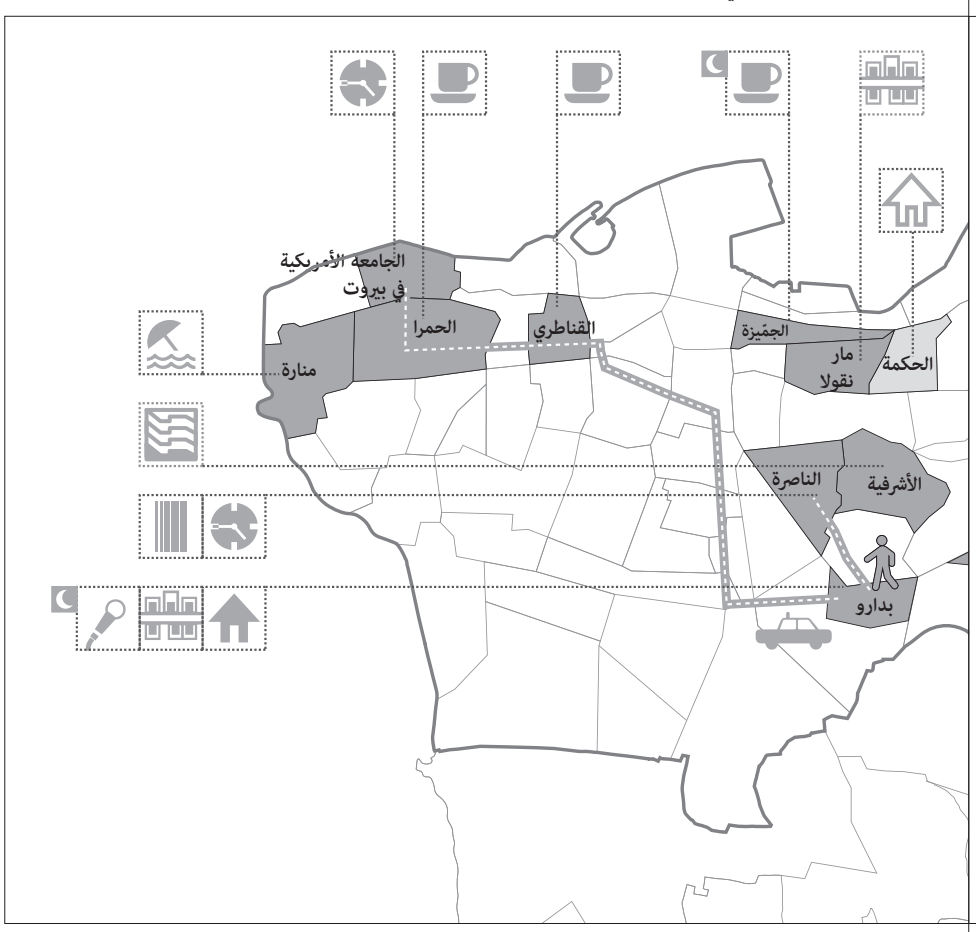

يمرّ الطريق القصير الذي أسلكه من مكان سكني إلى مركز عملي الرئيس في واحد من أكثر شوارع المدينة كثافة لناحية الإجراءات الأمنية. فعلى امتداد الطريق، أمرّ بالمديرية العامة للأمن العام، والسفارة الفرنسية، وثلاث مبان تابعة لجامعة القديس يوسف، ومركزاً لقوى الأمن، وتقاطعين أصبحت فيهما الدبابات العسكرية مظاهر ثابتة، ترقّبا لصدام محتمل بين الطوائف الشيعية والسنية والمسيحية المتجاورة. وتتمثل التبعة الأكثر وضوحا لهذا الانتشار الأمني الموكل حماية هذه المواقع، باشتداد زحمة السير بشكل لا يُطاق. وبما أني أشهد هذه الزحمة يوميا في طريقي المعتاد مِن العمل والبه، ينتابني الغضب مما أعتبره مجرد إعاقة غير ضرورية لقدرتي على الوصول إلى العمل في الوقت المحدد. ففي نهاية الأمر، كان قرب هذا المكان من مركز عملي، أحد أبرز الأسباب التي دفعتني إلى الانتقال إليه. أما قبل ذلك، فكنت أقطن في إحدى المناطق الواقعة في شرق المدينة والتي تخلو نسبياً من الإجراءات الأمنية، وقد قررت الانتقال بحثاً عن منطقة أقل تجانساً وأكثر حيوية، وهما ميزتان يبدو أن المرء لا يحصل عليهما الا لقاء دفع ثمن معيّن.

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين

الخريطة ق - مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

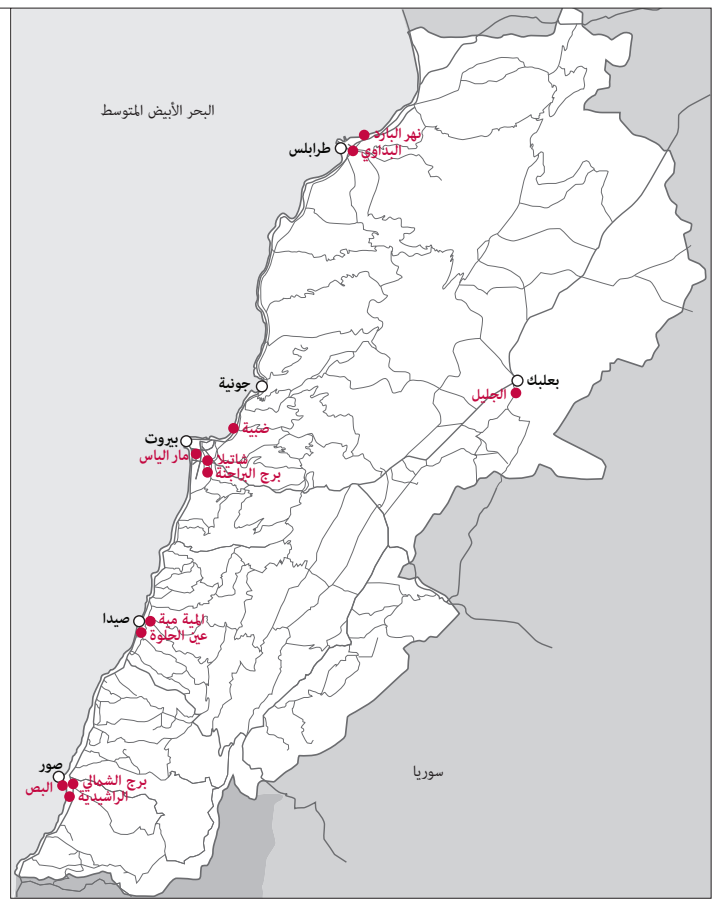

منذ العـام ١٩٦٩، تُعتبَر المخيمات الفلسطينية في لبنان مناطق «حكم ذاتي» لا يستطيع الجيـش اللبناني والقوى الأمنية دخولهـا. وعلى مر السنين، تغيرت ممارسة الحكم الذاتي هذا إلى حد كبير، كما تبدلت صورته في المخيّلات الشعبية لدى مجموعات طائفية مختلفـة في لبنان. لكن تداول وصف هذا الحكم الذاتي بتعابير مجرّمة الى حد كبير خلال العقدين المنصرمين، أدى في النهاية إلى فرض وجود عسكري من العيار الثقيل حول المخيمات الفلسطينية في لبنان. وتخضع هذه المخيمات اليوم إلى مراقبة مشددة، غالباً ما تتولاها الدبابات أو العناصر المسلحة المتمركزة على المداخل. وتجسّد دراسة الحال التالية، إحدى أكثر الحالات مأساوية، ألا وهي حال مخيم اللاجئين الفلسطينيين في نهر البارد في شمال لبنان. فعلى أثر معارك عنيفة وقعت في العام ٢٠٠٧ بين الجيش اللبناني ومجموعة من المتطرفين اتخذت في العام ذاته من المخيم مقراً لها، هُدِّم المخيم تماماً، كما لحقت بامتداداته الجغرافية أضرار جسيمة. وتعكس الخرائط والصور الواردة في هاتـين الصفحتين، بعض أوجه الإجراءات المستمرة الهادفة إلى «جعل المخيم آمناً». وتجـدر الإشارة الى أنه تم هنـا تصوير المخيّم المذكـور من خلال رسم خريطة للمراكز العسكرية القائمة حالياً، وتلك المخطّط لانشاءها في المستقبل.

نشرت هذا الخريطة سابقا في جريدة السفير وجريدة الأخبار في العدد الصادر يوم ٢٤ كانون الثاني، ٢٠٠٩

This work is licensed under the Creative Commons Attribution-Noncommercial-No Derivative Works 3.0

نهر البارد

صبا عنّاب، ٢٠١٠ مهندسة معمارية وفنانة تهتم بالتنظيم المعماري وأساليب إنتاج وإعادة إنتاج المكان / الفضاء. تعمل حالياً في مشروع إعادة اعمار مخيّم نهر البارد.

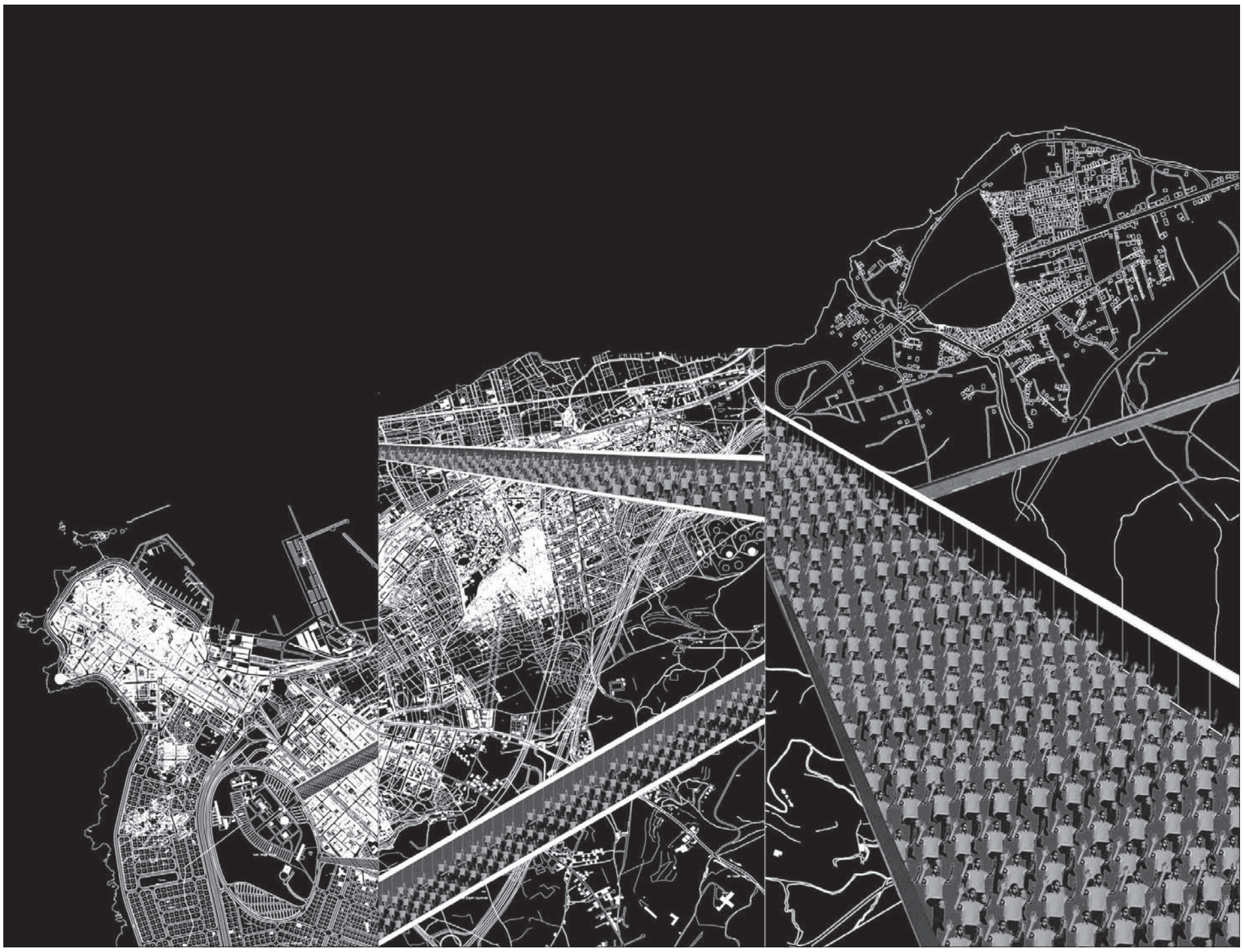

لطالما أثارت لدي الهكتارات الخالية التي أمرّ بها خلال تنقلي المتكرر من عمّان داخل حاجز، وسور داخل سور.

الى مخيم نهر البارد، أفكارا وأسئلة عن معنى الأرض. فهذه الأرض الخالية التي تتوزعها أربعة حواجز أمنية أو أكثر، تشاركها فيها أحياناً قطعان خراف حرّة متنقلة متناثرة تتراءى في الأفق، تذكرني كثيراً بأرض البارد الخالية حتى من الخراف ! وأحياناً، تذكرني بأرض المعرض ذي المباني الممتدة التي اما هجرت أو علقت. جابر– نصيب، جديده – مصنع، معرض – بارد، معرض – بارد، معرض.

البحر أمامك ولا شيء آخر في الجوار. أنت مجرّد انسان صغير على شاطئ سريالي! المؤقت الدائم، الأفق العامودي؛ ترافقني المقارنات وهذا الحوار المتناقض دائماً خلال اجتيازي الحدود ودخولي المدن. هناك حاجز

توقفت أعمال بناء معرض رشيد كرامي الدولي الذي صممه أوسكار نيماير اثر اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٧٥، ولم يستأنف بناؤه بعد ذلك. ويتضمن الموقع المؤلف من ١٠٠٠٠ هكتار ١٥ مبنى من تصميم نيماير، وقد صنفه الصندوق العالمي للأبنية الصرحية في العام ٢٠٠٦ بين المواقع المئة الأكثر عرضة للخطر، بسبب وجود مخطط يرمي الى تحويله إلى منتزه. اليوم، تدار عملية اعمار مخيم نهر البارد من مكاتب الأونروا الواقعة حاليا ومؤقتاً في المعرض.

جابر– نصيب: الحدود الاردنية – السورية
جديده– مصنع: الحدود السورية – اللبنانية
المعرض: معرض رشيد كرامي الدولي في منطقة الميناء

صامدون

العدوان الإسرائيلي على لبنان العام في ٢٠٠٦

بعد انقضاء مدة قصيرة على بدء العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦، تجمع بشكل عفوي عدد من الناشطين، بينهم مصمّمون وغيرهم من الأفراد المعنيين ليشكلوا حركة «صامدون»، مدفوعين بحاجة مشتركة إلى توثيق امتداد العدوان المخطط بدقة، وتأمين معلومات لم تكن متوفرة لدى وسائل الاعلام التقليدية. وقتذاك، بدأ رسم خرائط لهذا العدوان، وكانت كلها تُحدّث بانتظام عبر الانترنت، ويجري نشرها وتبادلها عبر البريد الالكتروني في أوساط شبكة بشرية راحت تكبر يومياً. وقد حققت تلك الخرائط انتشاراً واسعاً، وسرعان ما غدت وثائق مرجعية رئيسة، فظهرت في برامج إخبارية على شاشات التلفزيون، وكذلك في أيادي السياسيين خلال المؤتمرات الصحافية. والواقع أن نجاح هذه الوسيلة الإعلامية البديلة زاد من حماسة المجموعة أكثر فأكثر. واليوم، تعتبر مبادرة العام ٢٠٠٦ في طليعة عدد من مشاريع المناصرة الأخرى التي أطلقتها الشبكة القاعدية ذاتها في ظروف ملحة مماثلة (راجع / http://kharita.wordpress.com)

في الواقع، لا يهدف ادراج العمل الذي قامت به «صامدون» في العام ٢٠٠٦ ضمن هذا الملف إلى تقديم مثَل عن عملية رسم الخرائط كأداة للتغيير فحسب، بل أيضاً إلى لفت الانتباه إلى التهديد الإسرائيلي كعنصر رئيس يساهم في خلق حال دائم من انعدام الشعور الحقيقي بالأمن في لبنان. وتجدر الإشارة إلى أن حقبات التوتر اللبنانية – الإسرائيلية المختلفة التي وقعت بعد الحرب الأهلية اللبنانية، بدءا من عملية عناقيد الغضب سنة ١٩٩٦، ثم تحرير الجنوب العام ٢٠٠٠، وصولا الى حرب ٢٠٠٦ الأخيرة، خلّفت تبعات مباشرة على بعض المناطق وحثّت على إعادة تنظيم معينة لبعض المساحات، ولعل المثال الأبرز على ذلك كان تحوّل بعض مناطق المدن اللبنانية إلى ملاذ للنازحين. وهناك أمثلة أخرى كان لها تأثيرات مباشرة على المنظومات الأمنية، كتلك التي حدثت بعد عدوان العام ٢٠٠٦، مثل النقلة النوعية التي أجراها حزب الله في وسائل التحكم في الضاحية الجنوبية، إذ انتقل بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠ من عملية فرض فاضحة للأمن المسلح، إلى عمليّة أكثر تخفياً تكاد تعتمد كليا على المراقبة. إلا أن هذا الواقع عاد ليتغير مؤخرا مع عودة آليات الحزب الأمنية للظهور بشكل واضح في نقاط عدة في ضاحية بيروت الجنوبية.

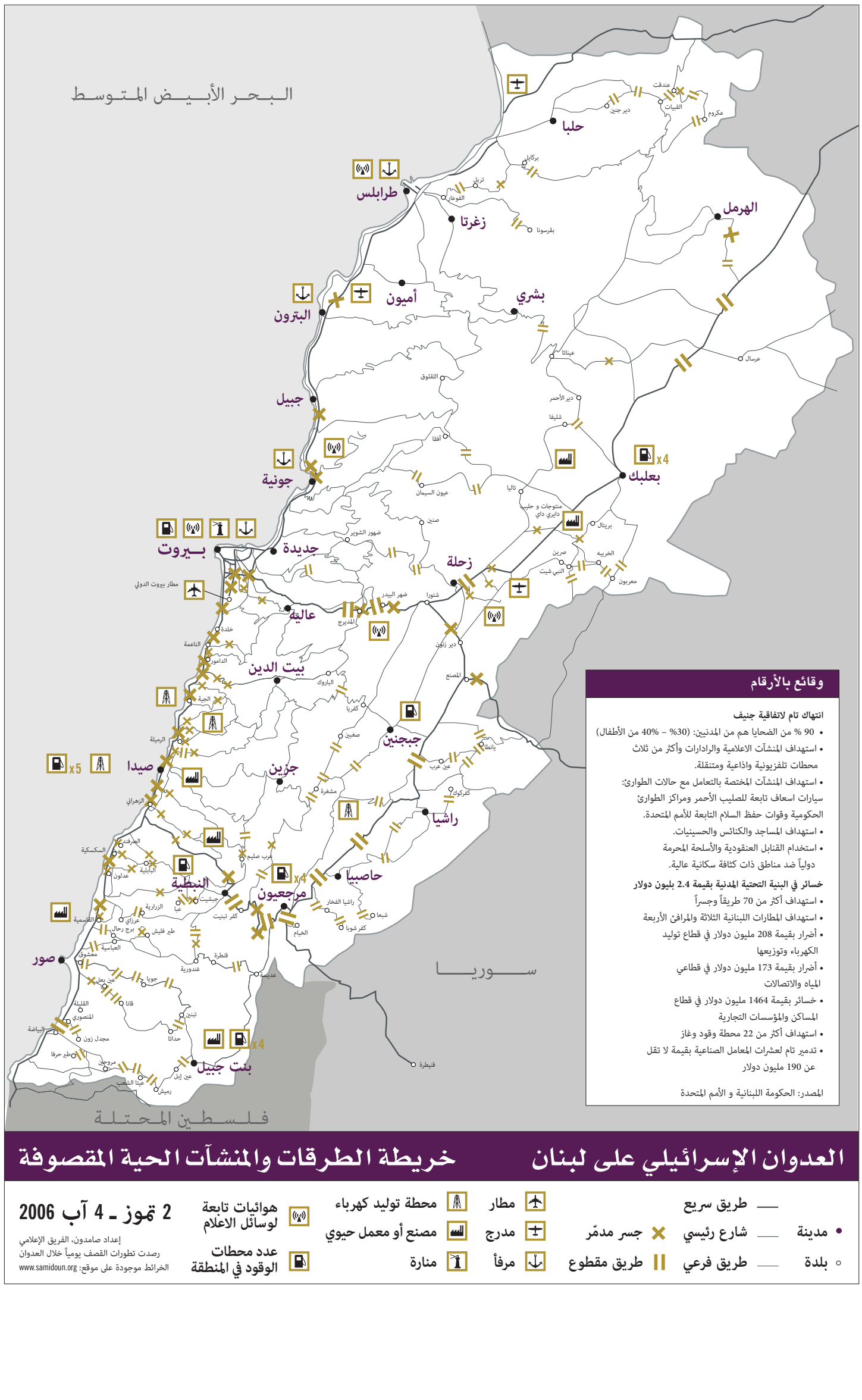

وقائع بالأرقام

انتهاك تام لاتفاقية جنيف

- 90 % من الضحايا هم من المدنيين: (30% – 40% من الأطفال)
- استهداف المنشآت الاعلامية والرادارات وأكثر من ثلاث محطات تلفزيونية واذاعية ومتنقلة.
- استهداف المنشآت المختصة بالتعامل مع حالات الطوارئ: سيارات اسعاف تابعة للصليب الأحمر ومراكز الطوارئ الحكومية وقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.
- استهداف المساجد والكنائس والحسينيات.
- استخدام القنابل العنقودية والأسلحة المحرمة دولياً ضد مناطق ذات كثافة سكانية عالية.

خسائر في البنية التحتية المدنية بقيمة 2.4 بليون دولار

- استهداف أكثر من 70 طريقاً وجسراً
- استهداف المطارات اللبنانية الثلاثة والمرافئ الأربعة
- أضرار بقيمة 208 مليون دولار في قطاع توليد الكهرباء وتوزيعها
- أضرار بقيمة 173 مليون دولار في قطاعي المياه والاتصالات
- خسائر بقيمة 1464 مليون دولار في قطاع المساكن والمؤسسات التجارية
- استهداف أكثر من 22 محطة وقود وغاز
- تدمير تام لعشرات المعامل الصناعية بقيمة لا تقل عن 190 مليون دولار

المصدر: الحكومة اللبنانية و الأمم المتحدة

العدوان الإسرائيلي على لبنان
خريطة الطرقات والمنشآت الحية المقصوفة

طريق سريع — مدينة • شارع رئيسي — جسر مدمّر × بلدة ○ طريق فرعي — طريق مقطوع ||

مطار — محطة توليد كهرباء — هوائيات تابعة لوسائل الاعلام

مدرج — مصنع أو معمل حيوي — عدد محطات الوقود في المنطقة

مرفأ — منارة

2 تموز ـ 4 آب 2006

إعداد صامدون، الفريق الإعلامي
رصدت تطورات القصف يومياً خلال العدوان
الخرائط موجودة على موقع: www.samidoun.org

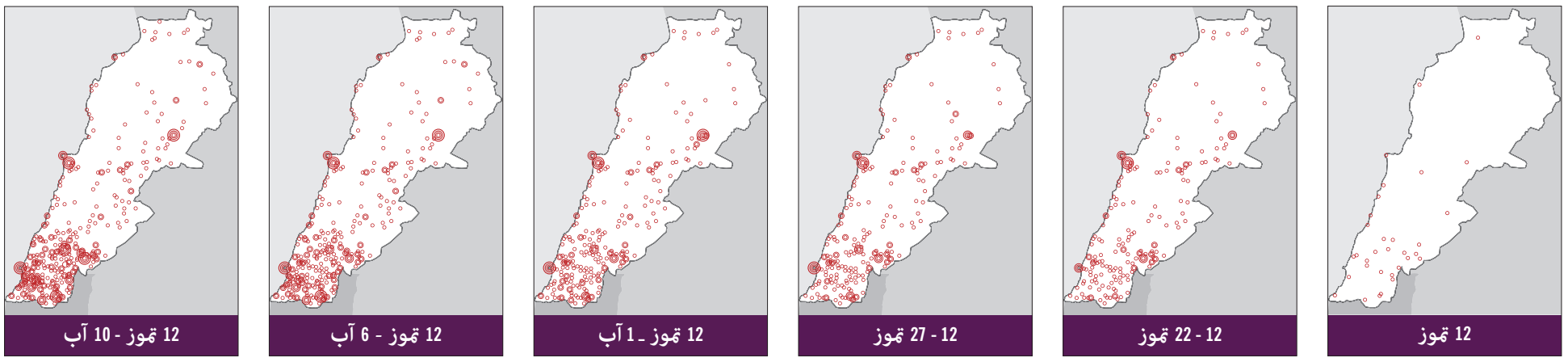

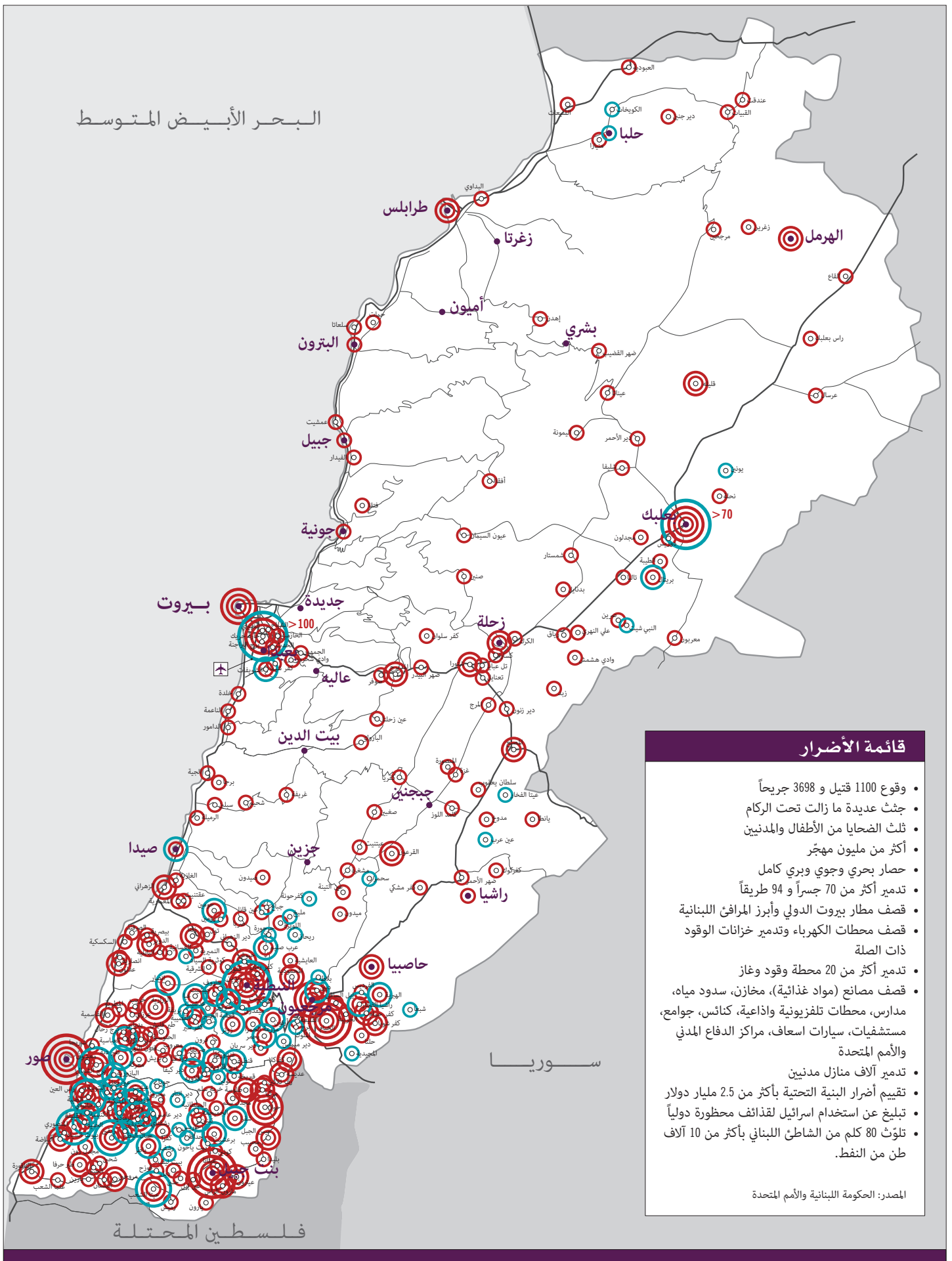

بيروت وسكانها **الخريطة الأمنية**

التلصص

حاتم إمام، مصمم غرافيكي وفنان بصري يدرّس حالياً التصميم التخطيطي في الجامعة الأميركية في بيروت، وهو أحد رؤساء التحرير في مجلة السمندل للقصص المصورة.

فكرة وتحرير وتصميم

منى فواز وأحمد غربية ومنى حرب ونادين بكداش

دراسات ومقالات بقلم (وفق الترتيب الأبجدي):

أحمد غربية، جورج صيداوي، خالد صاغية، زينة معاصري، ستيفن غراهام، علي عماشا، عمر ديوه جي، مايا مكداشي، مروان قعبور، منى حرب، منى فواز، ناصر ياسين، ناي الراعي، نزار صاغية وعدد من الطلاب في الجامعة الأميركية في بيروت

تصوير / مشاركات فنية (وفق الترتيب الأبجدي):

أحمد غربية، جنى طرابلسي، حاتم امام، حامد سنّو، منى حرب، عصام ابو عاصي، صامدون Samidoun/Kharita group، صبا عنّاب، فادي باقي، لارا ديب ومازن كرباج

مساعدة في البحث:

نانسي حمد

تحرير النصوص:

لين هاشم

تدوين المقابلات:

نادين بكداش

الترجمة إلى العربية:

جورجيت فرشخ فرنجية ولين هاشم

مساعدتان في التصميم الغرافيكي:

دعاء شيت وليليان أبو زكي

أمكن تنفيذ النسخة الانكليزية من هذا العمل بمساعدة:

Prince Claus Fund for Culture and Development
International Architecture Biennale Rotterdam,
IABR 2009 / sub-exhibition “refuge”

تم اصدار النسخة الأصلية من هذه المطبوعة في العام٢٠٠٩ لصالح مهرجان الهندسة المعمارية في روتردام الذي يقام مرة كل سنتين، ونُشر باللغة الانكليزية كجزء من برنامج ديوان*.

*ديوان هو برنامج للأبحاث المشتركة أطلقه ويرعاه كل من فيليب ميسيلويتز وكان ألتاي، وهو يجمع أكاديميين وممارسين وخبراء بارزين في مجال الدراسات المعمارية والحضرية في تركيا والشرق الأوسط. ويهدف برنامج ديوان إلى إطلاق حوار نقدي حول التوجهات الحالية التي تُحدث تغييرات جذرية في مدن المنطقة، مع التركيز على الأشكال الطوعية أو غير الطوعية للإقصاء الحضري والممارسات الحضرية التي تواجه واقع الاستقطاب المكاني والاجتماعي المتنامي وتدمره وتتجاوزه.

أمكن تنفيذ النسخة العربية من هذا الملف بمساعدة كل من:

مؤسسة «هينرش بُل» / جريدة «الأخبار»

تم تنفيذ هذا العمل بدعم مالي من مؤسسة «هينرش بُل».
ان الآراء الواردة في هذا الملف تعبر عن آراء الكتاب والكاتبات
ولا تعكس بأي شكل من الأشكال الرأي الرسمي لمؤسسة «هينرش بُل»

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
الشرق الأوسط

الأخبار

افتتاحية الضيف

ستيفن غراهام

تكتسب لفظة «أمن» أهمية بالغة لأنها تجمع بين الصفتين التاليتين في آن واحد: فهي ذات استخدام شائع ومنتشر، الا أنها في الوقت عينه تظلّ غير معرّفة تعريفاً واضحاً في اطار التحولات المعاصرة التي تشهدها المدن. وقد برهن جورجيو أغامبين بطريقة مقنعة أن إحدى السمات الرئيسة للتحولات المعاصرة نحو دول الاستثناء السياسي، تكمن في كالطريقة التي باتت حتمية «لأمن» اليوم «تفرض فيها نفسها على المبدأ الأساسي لنشاط الدولة»، وتابع: «ما كان يشكل إجراءً من بين إجراءات عديدة حازمة ترتبط بالإدارة العامة حتى النصف الأول من القرن العشرين، أصبح الآن المعيار الوحيد للشرعية السياسية». وبالتالي، فإن المجالات المدنية السياسية والثقافية المتعددة، مثل الهندسة المعمارية، والتصميم المدني، والسياسة الاجتماعية، وإدارة الهجرة، وإدارة النقل، وسياسة البنية التحتية، والتخطيط المكاني، والصحة العامة، وإدارة المنافع، وحتماً الحياة اليومية في المدينة، أصبحت مشبعة تماماً بخطابات معقدة عن «الأمن» في العديد من المدن. وعلى الرغم من كل ذلك، قلّما يُركّز الاهتمام على ما قد يعنيه هذا المصطلح فعلياً. فما هو الأمـن المدني عملياً؟ أمن ماذا؟ وأمن ممّاذا؟ وأين تكمن التخيـلات المكانية التي تقول بوجود أذى وتهديد، والتي يعاد تشكيل المدينة ضدها؟ وأي تهديدات ومخاطر يتم اغفالها بطريقة ممنهجة ضمن هذه التخيلات؟

وينبـع النفوذ والتهديد اللذين تشكلهما عملية توفير الأمن المـدني على التصورات الديمقراطية الحقيقية للحيـاة المدنية، من الطبيعة الغامضة الشمولية والمستدامة التـي يتصف بها الخطاب المعزّز لهذا الأمن. ففي النهايـة، مَن هـو ذاك الذي سيدافع عن حال انعدام الأمـن المدني؟ في الواقع، يستخدم علمـاء اجتماع المعرفة مصطلح «المرونة التفسيرية» ليبيّنوا كيف أنه في وقت تكتسب فيه بعض المصطلحات شيوعاً واسعاً وتطبيعاً تاماً، فـان معناها يظل ضبابيا وملتبسا، لكـون قوّتها تنبعث من عملية تطبيعهـا وتداولها غير المحدود في آن واحد، بالإضافة الى كون معانيها قابلة للتفسير والتصوّر بطرق لا تُعد ولا تُحصى.

كما يبدو لنا من العمل الرائع الذي قامت به منى فواز وزملاؤها في بيروت، فان النقطة الهامة للغاية في هذه الدراسة، تدور حول كيف يخلّف انتشار الخطابات الضبابية حول الأمن المدني، آثاراً سياسية وثقافية ومادية حقيقيـة ومهمة جداً في المدن. فعلـى سبيل المثال، كثيرا ما تتمكن النخبةُ الحاكمـة وأصحاب النفوذ والأنظمة الاقتصادية السياسية المشتركة، من الإفادة بأشكال متعددة من استخدام الخطابات الأمنية المدنية المنتشرة. فمـن الممكن أن تُجمَع معاً أنواع مختلفة من الحركات الاجتماعية وحركات المقاومة لتعتبَر «إرهابية»، فتُجرَّد جذرياً من شرعيتها. كذلك من الممكن للحقوق المدنية المتعلقة بالحق في التجمع، ولمبدأي الشفافية وحماية الحقوق والحريـات الفردية بموجب القانـون التي اكتُسبت عبر عقود أو قرون من النضـال الديمقراطي، أن تتعرض للنكران والدوس بطريقة ممنهجة. كما يمكن للخطاب السياسي أن «يفتر»، وللسياسات التدخلية الاستبدادية وأنظمـة المراقبة أن تُفرَض، ولمجـالات السياسة المدنية أن تُعسكَر. وقد تُعاد هندسـة المناظر الطبيعية المدنية لتتحـول إلى مخيمات معسكرة تفصلها عن بعضها البعض حواجز ومعابر تطلب الى العابرين اثبات شرعية مسبقـة ليتمكنوا من الدخول. وأخيراً، يمكن لمجتمعات تُزاوِج بين المراقبـة، والتأديب، والطابعَين العسكري والدفاعي، والتسلية، والهندستَين المعمارية والمدنية، أن تنصهـر مع النخب السياسية وتتغذى من معلف المال العام المزدهر والمسلوب من مجالات العمل الاجتماعي أو الخيري أو الصحي، من دون أي تدقيق ديمقراطي. ومن المفارقة أن هذا يحدث عندما يتم فرض التعتيم الممهنج ضمن النقاش السياسي المدني على الحوادث التي تنم عن انعدام فعلي للأمن، مثل العنف الداخلي، والاغتصاب، والتدهور البيئي، والتغير المناخي.

في ما يأتي، يقدم فريق العمل في بيروت نظرة استثنائية توضح كيف أن الخطابات المتعلقة بـ«الأمن» واسعة الانتشار، تظهر واضحة في تحـولات مدنية جذرية وحقيقية وسريعة. وتجدر الاشارة الى أن بيروت كنموذج عن التركيب السياسي المادي المعقّد لمفهوم توفير الأمن المدني، تستحق أن نوليها فحصاً دقيقاً.

Agamben, G. (2002), “Security and terror,” Theory and Event, 5:4, 2002, 1-2.

هذا النص كتب في الأصل خصيصاً للنسخة الانكليزية من مطبوعة «بيروت، الخريطة الأمنية».

ستيفن غراهام بروفيسور في مادة الجغرافيا البشرية في جامعة «دورهام» في المملكة المتحدة، وله مؤلفات كثيرة عن التقاطع بين المدينة والأمن.

خاتمة

ناقد أمني

وفي الختام نتساءل:
الى متى يفرض على سكان العاصمة وسكان المدن الأخـرى احتمال هـذا الوضع الذي ينغص حياتهم؟
هل كنا لنصل الى هذا الوضع الفوضوي غير الآمن، لو أن وزراء الداخلية والمحافظون وقادة الأمـن تقيدوا لدى وضعهم الخطط الأمنيـة المتتاليـة، بمبـدأ احـترام عـادات السكان وعدم مضايقتهم في تفاصيل حياتهم اليوميّة؟
ألا يتوجّـب علـى الشخصيـات السياسية المهددة في أمنها، الانتقال من المناطق المكتظة بالسكان وبتحركاتهم اليومية، الى منطقة غـير مسكونـة يسهـل فيها اتخـاذ تدابير الحماية بتكلفة زهيدة ومـن دون التسبب بإزعاج الآخرين؟
أما حان الوقت لإعادة النظر في هذه الخرائط الأمنية الثابتة التي فرضتها ظروف عابرة، لكنهـا باتـت تشكل في حـد ذاتهـا مؤشراً للانقسام وبخاصة في المناطق التي شـهدت مواجهات مذهبية بين فتيان الأحياء؟
أما حان الوقت كـي يدخل الوعي الوطني الى هـذه الأحيـاء عـن طريق التعـرف الى هؤلاء الفتيان من ضحايا الجهل، والعمل على دمجهم في برامج خدمة العلم أو خدمة المجتمع أو خدمـة البيئة بغية إبعادهم عن ظلام العفن المذهبي البغيض؟
أما حان الوقت لمعالجة الجريمة والإرهاب المزعوم في منابعه البائسة بدلا من مكافحته في آخر مصباته التعيسة من خلال أجهزة أمنية واجتماعية يقودهـا أشخاص عقلاء ومستقيمـون يلتزمـون تطبيـق القوانين ويكـون هدفهـم الأول كرامـة الإنسـان وسعادته؟
أمـا حـان الوقت لنبنـي وطنـاً نفتخر به، ويستحقه أولادنا من بعدنا؟
الأسئلة تتحول الى أفـكار، ولا بد للأفكار الجيدة والجريئة أن تحول الواقع المذهبي الحالي الى واقع أفضل.